الفصل الثالث

نتائج الحرب على ليبيا

حصاد الانقلاب - وفوائد الحرب

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمة

إن النتائج العملية التي حققت بفضل الفوضى الخلاقة التي أشرفت عليها الولايات المتحدة الأمريكية والتي صنعت بأيدي من التآمر على المنطقة العربية بتخطيط عربي –غربي، وبتنفيذ ومساهمة مادية عربية من دول الخليج العربي المتمثلة في السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة، كانت سلبية على الدول التي طالتها هذه الفوضى بشكل عام ودون استثناء. لقد عملت هذه الدول على بث الفتنة بين أفراد الشعب المسلح وبين الشعب الليبي كما فعلت ذلك في مصر بعد 25 يناير 2011، ويبدو أن هذا أحد الأساليب المستخدمة في الاعتداء على الدول العربية وهو فصل الشعب عن الجيش كقوة حامية له ومدافعة عنه. ونذكر هنا الإشاعة التي بثتها قطر والسعودية عبر قنواتها على أن العقيد معمر القذافي يريد إبادة شرق ليبيا بالكامل بعد تقدم الجيش الليبي إلى بنغازى في 19 مارس 2011، رغم أن الحقيقة كان تقدم الجيش إلى مدينة بنغازى بقصد محاربة التنظيمات الإرهابية المتطرفة التي تواجدت في مدينة بنغازى ودرنة وحولتها إلى ولايات إسلامية. وقد تأكد هذا بعد مرور ثلاث سنوات حيث خرج المواطنون ليطالبوا برحيل الجماعات الدينية المتطرفة من مدينة درنة من بداية شهر أكتوبر 2013 وهي مستمرة إلى ديسمبر 2013. فعلى الرغم من أن أفراد الشعب المسلح تلقوا بيانا، وأوامرعسكرية من القائد الأعلى للقوات المسلحة العقيد معمر القذافي بالانسحاب من مدن الشرق الغاضبة يوم 15 فبرير 2011 وعدم التعرض للشعب الليبي ومواجهته مهما قام به الشعب من عمليات تخريب وحرق في مؤسسات الدولة وقتل أفراد الشرطة والجيش، إلا أن قناة الجزيرة أقنعت الشارع الليبي بأن الجيش قادم لإبادة المنطقة الشرقية مما تسبب في هجوم المواطنيين على المعسكرات وقتل الجنود و الضباط المتواجدين في الثكنات العسكرية في المنطقة الشرقية.

obeikandl.com

إن التدخل الأجنبي في ليبيا وفرض منطقة حظر جوى على ليبيا، وقصف حلف الناتو لبنى تحتية ومدنية لمدة ثمانية أشهر على المدن الليبية وبشكل يومي، كان في حقيقة الأمر مستندا على جملة من المواد الإعلامية المفبركة التي نفذتها قناة الجزيزة والعربية بامتياز، والتي لم تسبق لها مثيل في تاريخ الإعلام العربي، والتي تأكد زيفها،وعدم حيادية مصادرها لاحقا بعد مرور ثلاثة أعوام، وفقا لتقارير المنظمات الدولية والإقليمية. فقد أثبتت بأنه لم تكن هناك أي أوامر صدرت للجيش الليبي بالتدخل في قمع الاحتجاجات والمظاهرت السلمية في ليبيا، بل تم قتل والتمثيل بالجثث لبعض أفراد الجيش الليبى الذين كانوا في وحداتهم العسكرية أثناء ظهور المتظاهرين في ليبيا.فلم يتحرك الجيش لليبي إلا في تاريخ 27فبراير2011 بعد أن بدأت بعض العصابات المسلحة والمتطرفة بالسيطرة على مدن ليبية، وهي التي تعاني منها مناطق ليبيا اليوم بعد مرور ثلاثة أعوام من الحرب على النظام السياسى في ليبيا ، هذه الجماعات التي أدركت القيادة الليبية من بداية الحرب وكشفت عن هويتهم الإرهابية المتطرفة. وهذا ما أكدته الولايات المتحدة لاحقا في بيان لها بخوفها من تحول منطقة شمال أفريقيا إلى مصدر لتمركز الجماعات الإرهابية المتطرفة، ولقد دخلت هذه المجموعات في أحداث فبراير 2011 على بعض المدن كمدينة الزاوية وزوارة وأجدابيا والتسلل إلى مصراتة، ولهذا كان على الجيش الليبي التدخل لحماية ليبيا من تمركز هذه الجماعات في ليبيا والسيطرة على مدن ليبية، فقام الجيش الليبي بتحرير المدن التي دخلتها الجماعات المتطرفة، ولم تسجل أية حالة انتهاك من قبل عناصرالجيش الليبي ضد المدنيين وهذا كان بشهادة سكان المدن بأنفسهم.

1. **حصاد الحرب على ليبيا:** ورغم كل النداءات المتكرره التي قامت بها الحكومة الليبية وشعبها وأكدت فيها مرارا على تواجد عناصر القاعدة والجماعات الإرهابية المتعددة داخل ليبيا، لم يستمع حلف الأطلسى إلى كل الدعوات المنادية بالتحقق من الوقائع على الأرض الليبية، وفي سابقة دولية أسقطت وسائل الإعلام السلطة الشرعية للحكومة الليبية

واستبدلتها بكيان انتقالي مبهم غير موافق عليه بنسبة 80٪ من الشعب الليبى. حيث عملت الدول الغربية بالتعاون مع الدول العربية على ميلاد كيان خاص بها متمثلا في المجلس الانتقالي الوطنى وأعطته الشرعية من ذاتها، بل سعت إلى أن تجعل كل دول العالم تعترف بهذا الكيان فورا، ودون استشارة الليبيين،ودونما أدنى حرص على الأخذ في الاعتبار التركيبة الاجتماعية في المجتمع الليبى، ولا إلى تطلعاته ولا إلى الاختلافات التى قد تؤجج صراعات حاضرة ومستقبلية كانت تعم ليبيا قبل عام 1969، والتى تمثلت في الصراعات القبيلة التى شهدتها ليبيا من عام 1936. وهذا ما حصل بالفعل اليوم بعد مرور ثلاث سنوات على انتشار الفوضى في ليبيا.

ومن نتائج هذه الحرب في ليبيا أنها سببت شرخا كبيرا في النسيج الاجتماعى والتى أثبتت بمرور العام الثالث من انقلاب فبراير2011 على شدة الانقسامات والمشاكل في المجتمع الليبى واستمرارها وتعميقها، والتى سيطرت فيه المليشيات المسلحة على كل المدن الليبية. وهذا بالفعل ما حدث بعد أن أدركت الدول الغربية مؤخرا بأن ليبيا تحولت إلى حلبة صراع بين المليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية المتطرفة، وبعد غياب عناصر الأمن والأمان في المجتمع الليبى، وتخوف الشعب الليبى من تواجد هذه الجماعات وسيطرتها على معظم مناطق ليبيا، صرح مؤخرا بهذه المشكلة رئيس المجلس الانتقالي الوطني نفسه بعد مرور عامين في حديث له على قناة ليبيا بأن من يسيطر على ليبيا الآن هم الجماعات الإرهابية المسلحة وليست الحكومة الليبية، ولا يوجد أمن داخل ليبيا. (1)

إن الكيان الذى سمي بالمجلس الانتقالي والحكومة الانتقالية المفروضين على الشعب الليبى جاءت نتيجة للتدخل الأجنبى في ليبيا، وهذا المجلس والحكومة الانتقالية لا تمتلكان أية شرعية شعبية أو قانونية في ليبيا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة الذى ينص على المحافظة على سيادة الدولة وشرعيتها، ويمنع تدخل أي دولة في الشئون الداخلية والسياسية للدول

1 كلمة رئيس المجلس الانتقالي في ليبيا، مصطفي عبد الجيل في أحد القنوات الليبية 18 ديسمبر 2012

الأخرى ، فإن ما قام به مجلس الأمن نفسه هو يعتبر اختراق لمواثيق الأمم المتحدة في التدخل في سياسات الدول الداخلية، والتطاول على سيادتها الوطنية، ولهذا فإن الحكومة الانتقالية والمجلس الانتقالي الذى تطور سياسيا إلى المؤتمر الوطنى العام، وهذه كيانات تعتبر وليدة إرادة دولية تتناقض مع مواثيق الأمم المتحدة فهى فرضت على الشعب الليبى، الذى لم يشارك أغلب الشعب الليبى في الانتخابات فيه فهناك أكثر من مليوني ليبى مهجر خارج ليبيا، وهناك أكثر من مليون ونصف مهجر في الداخل، بل إن هناك مدن كبرى يتجاوز عدد سكانها إلى مليون نسمة لم تشارك في انتخاب المؤتمر ولا حكومته الانتقالية، ولهذا فكلا من الكيانين السياسيين الغير شرعيين لا يمتلكان أية شرعية شعبية أو قانونية،ولا يمارسان أية سيادة أو سيطرة على الأرض بالنظر إلى حالة الفوضى وعدم الاستقرار المهيمنة على ليبيا والتى استمرت إلى ديسمبر 2013. و تجدر الإشارة هنا إلى أن بعد انتخابات المؤتمر الوطنى والحكومة الليبية تغير فيها رئيس وزراء حكومتها ست مرات خلال عام واحد 2012، نتيجة لحجب الثقة عن الحكومة مرة، وعدم توافقها وقدرتها على تلبية مطالب المؤتمر مرة ثانية، ومهدد بانسحاب الحكومة الأخيرة نظرا لسيطرة المؤتمر الوطني على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتجاوز مهامه التشريعية والقانونية التى تعدت اختصاصته إلى الاختصاصات التنفيذية.

لقد أدى التخبط في السياسات العامة والسياسة الخارجية الليبية إلى عدة مشاكل كانت سبب في وجود أزمة سياسية حقيقية للحكومة الجديدة المتمثلة في على زيدان، وعدم قدرة الحكومة الليبية حتى المنتخبة بالتزوير عام 2012 على التحكم في موارد الدولة الليبية، وعدم قدرتها على توفير الأمن والأمان في مجتمع كان ينعم بالأمن والأمان قبل انقلاب فبراير 2011، مما أدى إلى كثير من التداعيات الخطيرة على الشعب الليبي والمنطقة العربية والأفريقية. إن استمرار الفوضى في ليبيا و انعكاساتها تنذر بتحول ليبيا إلى بؤرة تهديد حقيقي للأمن الإقليمي والدولي معا، وأكدت النتائج الواقعية نهاية عام 2012 بالفعل وفقا

للإحصائيات التي تؤكد على ازدياد الهجرة الغير شرعية من أفريقيا ودول عربية إلى أوروبا عبر الشواطئ الليبية، وتهريب الأسلحة الثقيلة عبر الحدود المصرية والتونسية والجزائرية ومن كافة الحدود الجنوبية، وتمركز عناصر القاعدة في منطقة شمال أفريقيا، هذه الإحصائيات جاءت وفقا لتصريحات إذاعية في كل من مصر وتونس والجزائر.

فيما يخص الجزائر فلقد دقت ناقوس الخطر بخصوص تهريب الأسلحة من ليبيا لصالح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فالولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى عبرت عن مخاوفها بشكل مستمر من خلال المفاوضات التي جمعت وفدا أمريكيا عالي المستوى مع بعض الضباط الجزائريين. وكذلك صرحت روسيا عن قلقها إزاء تقارير حصلت عليها يؤكد على تهريب صواريخ من طراز "ستربلاه" من ليبيا عبر حدود الجزائر وتونس. الحدود الجزائرية الليبية هي حدود شاسعة بدرجة تسمح لتنظيم القاعدة القيام بتهريب الأسلحة والشاحنات والصواريخ من ليبيا إلى الجزائر. إذ يمتدّ الشريط الحدودي بين ليبيا والجزائر على مسافة 1000 كلم من الصحراء التي تصعب السيطرة عليها في ظل الحرب القائمة حاليا في ليبيا والتوتر السياسي في الجزائر. تشير بعض التقارير إلى أنه منذ بداية الحرب الليبية تم تهريب 10 آلاف قطعة سلاح فردية و 2000 رامية قذائف "آر بي جي.(1)

ولقد أكدت التقارير العسكرية والصحفية أن الجزائر تقوم بإعداد خطة عسكرية من شأنها التصدي لعصابات التهريب التي تنتمي لتنظيم القاعدة في المنطقة وفرض طوق أمني على منطقة الدبداب بولاية اليزي على الحدود الليبية الجزائرية، حيث أكدت الجزائر بأن هناك أسلحة مهربة من ليبيا يتم نقلها عبر الصحراء الشاسعة إلى مدينة سيغوا المالية التي تبعد 240 كليو متر من العاصمة باماكو. هذه المعلومات السرية هي التي دفعت بموريتانيا ومالي بالتصدي لهذه العصابات في إطار اتفاقية مشتركة تهدف إلى تعزيز الأمن ومحاربة تنظيم

1 تقرير الإذاعة الجزائرية يوم 16 يناير 2013

القاعدة الذي تقوى شوكته في المنطقة بسبب الانفلات الأمني والحرب الأهلية في ليبيا وأوضاع ما بعد الثورة التونسية والمصرية.(1)

وفيما يخص الاختراقات الحدودية فلقد ذهبت حكومة ليبيا الجديدة إلى المؤتمر الدولي الوزارى لدعم ليبيا في مجالات الأمن وسيادة القانون بباريس في 12 فبراير 2013، حيث كان النقاش حول أمن ليبيا وقد صرح رئيس وزارة خارجية ليبيا بأن هناك الحكومة الليبية لم تستطع السيطرة على حدودها البرية، حيث تبلغ الحدود البرية مع الجزائر 982 كم، ومع تشاد 1055 كم ومع مصر 1115كم ومع النيجر 354 كم ومع السودان 383 ومع تونس 459 كم أي يبلغ مجمل الحدود البرية لليبيا حوالي 4342 كيلومتر مربع، وفي نفس الوقت لم تستطع الحكومة أيضًا تأمين حدودها البحريه والتي يبلغ طول شواطئها إلى 1.756.540 كيلومتر مربع، وأن هذا كان سببا في تهريب المخدرات والأسلحة وانتشار الجماعات المتطرفة الإرهابية و زيادة الهجرة الغير شرعية، هذا وقد طلب رئيس وزارة خارجية ليبيا المساعدة من دولة فرنسا والاتحاد الأوربي على ضبط الحدود وضبط الأمن في ليبيا حتى تتمكن الشركات الأجنبية من الرجوع إلى ليبيا لاستكمال العقود الموقعة من قبل ليبيا في السابق.

إن النظر إلى الفرق بين ما كانت عليه ليبيا قبل انقلاب فبراير وما جاء بعدها ، فلا يخفى على أحد بأن السياسة الليبية عملت على القيام بتنمية شاملة لبناء ليبيا الغد، حيث تعاقدت ليبيا مع شركات متعددة للبناء والتعمير، وبدأت في مشاريع للتنمية البشرية والاقتصادية الشاملة، وبدأت في صياغة مسودة دستور مكتوب وفقا لمشروع ليبيا الغد الذى كان يقوده سيف الإسلام معمر القذافي، وهذا الدستور يكون بمثابة الوثيقة المكتوبة التي تقوم على الإنصاف وتراعي الحقوق المدنية لكافة مكونات المجتمع الليبي وتطلعاته.

ليبيا كانت قبل حدوث الانقلاب 2011 واندلاع الاضطرابات قد تولت مناصب كثيرة على المستوى الإقليمي والدولي والعالمي حيث كانت رئيسا للقمة العربية، ورئيسا للقمة

1 تقرير الإذاعة الجزائرية يوم 16 يناير 2013 مصدر سبق ذكره.

العربية الأفريقية، ورئيسا للقمة الأفريقية الأوروبية، وعضوا مؤسسا في مجلس رئاسة تجمع دول الساحل والصحراء، وبلدا رائدا في التعاون بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي الحوار بين دول ضفتي المتوسط، وفي مبادرة دفاع تجمع 5+5، وبلدا راعيا للسلام بفضاء الساحل والصحراء، ومستضيفا دائما لمفاوضات التسوية بين أطراف النزاعات الدائرة بالإقليم وخصوصا بين الطوارق وحومتي النيجر ومالي، وحكومة السودان ودارفور، ودولة مسئولة تتضامن مع الشعوب في كوارثها الطبيعية والاقتصادية والأمنية تساعد فقراء العالم وتغيث المنكوبين.

أما بعد الانفلات الأمني منذ فبراير 2011، فقد أصبح الشعب الليبي ودول المنطقة والعالم يشكل أمام واقع جديد مضطربا ومتوترا في دولة لا استقرار له ولا وجود لحكومة حقيقية تستطيع أن تنهي الانتهاكات الإجرامية التي تقوم بها المليشيات الإرهابية المسلحة المتمردة.

إن التمرد المسلح الذي شهدته ليبيا على مدى ما يزيد على ثمانية أشهر من قصف متتالي من قوات حلف الناتو من تاريخ 19 مارس 2011 إلى 20 أكتوبر 2011، هو في الحقيقة انقلاب على الدولة الليبية وليس كما ادعت المنظمات العربية والدولية بحجة حماية المدنيين وحماية المتظاهرين فلم تكن هناك مظاهرات سلمية في ليبيا وهذه حقيقة أثبتت من خلال الفيديوهات التي نقلتها قنوات العربية والجزيرة على مدى عامين متتالين.

استمرار التمرد المتواجد حتى العام الثالث مما تسبب في انتشار الفوضى في ليبيا وانتشار السلاح وزيادة الاغتيالات لرجال الأمن الليبي وسيطرة المليشيات المسلحة المتطرفة على المدن الليبية وإعلانها إمارات إسلامية مثل ما حدث في مدينة درنة التي تقع شرق ليبيا. هذا التمرد أججه التدخل الأجنبي بالمال والسلاح –وخصوصا التدخل القطري الذي تجسد في إمداد الجماعات الإسلامية المتطرفة، وعلى رأسها الجماعة الليبية المقاتلة بقيادة عبد الحكيم

بلحاج[1] وحسب التقارير الأمنية التونسية فإن عبد الحكيم بالحاج له ضلوع في اغتيال إبراهيم البراهمي الناشط السياسي والمعارض التونسي لحزب النهضة التونسي وهومطلوب حاليا من مجموعة التنظيم المتواجدة في تونس والتي نفذت هذه العملية.[2]

إن الخلاصة التي تقودنا إليها هذه التداعيات هي أن واقع الإحصائيات الضخمة من القتلى الذين سقطوا حتى نهاية شهر مايو 2013، من قتل عمد وتفجيرات ويزيد عددهم إلى مائة ألف (000 150)، وصل عدد الجرحى الذين تعدى عددهم مائتين وخمسين ألفا (250000)، بالإضافة إلى المشردين من مناطق بالكامل نتيجة اتهامها بأنها مؤيدة للسلطة الشرعية خارج وداخل ليبيا كالذى حدث لأهالي تاورغاء والمشاشية وغيرهم، ورغم الوسطة بعودتهم في 26يونيو2013 على أيدي شيوخ القبائل الليبية وأعيانها وللأسف لم يستطع أحد إعادتهم نتيجة رفض المليشيات المسلحة المسيطرة على مدينة مصراتة. وكذلك الحال ينطبق على مناطق عدة في ليبيا مثل منطقة العجيلات ورقدالين والجميل في غرب ليبيا، والعوينية – المشاشية بالجبل الغربي ومناطق في مدينة مصراتة مثل الدافنية، وطمينة، والكراريم، بل تم قتل وتهجير الطوارق في مدينة غدامس وغيرهم من أبناء شعبنا الليبي.

لقد تجاوزت التداعيات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي استهدفتها العمليات العسكرية لحلف الناتو ضد الجيش الليبي حدتها، حيث قتل عشرات الآلاف من الضباط والجنود والأفراد في معسكراتهم ووحداتهم وخارج أرض المعركة، وبالتحديد في عمليات القصف المتكررة على المعسكرات والثكنات العسكرية للجيش الليبي ووحداته وآلياته العسكرية، بل تعدى القصف العمد من قبل حلف الناتو على البنية التحتية لكل مرافق

1 عبد الحكيم بلحاج أحد المقبوض عليهم في أفغانستان،وهو أسر في غوانتانموا وبجهود سيف الإسلام معمر القذافي تم احضاره إلى ليبيا، الذى أحضره إلى السجون الليبية بدل من السجون الأمريكية، وتم إطلاق سراحه فى ليبيا عام 28مارس2010

2 أكدت مصادر أمنية تونسية بأن عبد الحكيم بلحاج ومجموعة من تنظيم القاعدة المتواجده في تونس لهم علاقة باغتيال إبراهيم البراهمي، وأعلن ذلك في وسائل الإعلام التونسية والعربية بتاريخ 2. أكتوبر 2013.

الدولة الحكومية والمدنية، فدمرت البنية التحتية بالكامل، من شركات وموانى ومطارات وطرق وفنادق، وغرف العمليات ومنظومات الاتصال بالكامل. ومنظومات كهرباء على مستوى ليبيا، وأنابيب مد النفط والغاز والحقول النفطية، ومصادر المياه وخاصة مصادر مياه النهر الصناعي. كما استهدفت الأجهزة الأمنية من مراكز شرطة وأجهزة ضبط ومقار المحاكم، والنيابات والمقار الأمنية الإدارية ومراكز التدريب والتأهيل، والكليات العسكرية وكليات الشرطة والسجون حيث أطلقت سراح كل المجرمين والعابثين الأمر الذي منح السجناء من المجرمين فرصة الفرار وتكوين عصابة مسلحة تمثل الآن عصب المليشيات المسلحة المسيطرة على الساحة الليبية.

لقد تم تمزيق كافة الوثائق التي تثبت إدانة كل المجرمين المحكوم عليهم من قبل القضاء الليبي من خلال حرق كل الملفات الإدراية في ليبيا، وخاصة التي كانت في المحاكم الليبية في كل مدن ليبيا في درنة والبيضاء وبنغازى، وأجدابيا،ومصراتة، وزليتن وطرابلس وسبها، حيث تم فرارهم جميعا وشكلوا مليشيات عسكرية في كل المدن الليبية و هي من تحكم ليبيا الآن. (1) وبالطبع هذا ما اتبعته السياسة الأمريكية بتاريخ 9سبتمبر2013 للحصول على موافقة الكونجرس الأمريكي لضرب سوريا، وبنفس التخطيط وإن اختلفت الوسائل المستخدمة في الحرب، فالولايات المتحدة بهذه الموافقة تود أن تضرب مواقع في الحكومة السورية وكما ادعى حلف الناتو ودول الغرب عام 2011 في ليبيا بأنها لن تضرب إلا مواقع عسكرية محددة، ولن تتدخل في سقوط العقيد معمر القذافي غير أنها تعاقبت قتل العقيد معمر القذافي وأبنائه وقتلهم، وهذا مع بشار الأسد والجيش العربي السورى، فليس من الغريب أن تدمر الولايات المتحدة الجيش السورى بعد أن دمرت الجيش العراقي والليبي وحاولت مع الجيش المصرى والآن توجه ضربتها إلى الجيش العربي السورى لتبقى دول هزيلة كما هي ليبيا بعد انقلاب فبراير.

1 تم السيطرة على محاكم الدولة الليبية من قبل المليشيات المسلحة من تاريخ 17فبراير2011 إلى تاريخ.2013.

2. **التداعيات الأمنية في ليبيا بعد الحرب**: يتميز الوضع السياسي والأمني منذ سقوط طرابلس في أيدي المليشيات المتطرفة والإرهابية بمساعدة المخابرات الإنجليزية والأمريكية والفرنسية والقطرية التي أنزلت عناصرها على شواطئ ليبيا يوم 11أغسطس2011 وحتى سقوط طرابلس بتاريخ 20أغسطس2011، وأكدت هذه الفرضية الدول نفسها التي شاركت في تدمير ليبيا واستمرار الانفلات الأمني في ليبيا وهي إيطاليا وبريطانيا وأمريكا ومعظم دول الاتحاد الأوروبي.

فلقد كانت ظاهرة انتشار السلاح الثقيل والأسلحة الخفيفة كبيرة جدا، بل ساهم الوضع الأمني المتردى من تهريب السلاح من ليبيا إلى دول الجوار كما أسلفنا القول مشاكل كبيرة لمثل هذه الدول. لقد أشارت الإحصائيات البدائية إلى أن هناك أكثر من 2.5 مليون قطعة سلاح خفيفة ومتوسطة داخل المدن والقرى والتجمعات السكنية والمنافذ المختلفة في المدن الليبية. ويظهر أيضًا من خلال تجاهل، وخوف المؤتمر الوطني الليبي وعدم قدرته على ضبط مسألة تهريب السلاح من ليبيا، وعدم قدرة الدولة الحالية من تفعيل القضاء وأجهزة الشرطة والجيش حتى تاريخ ديسمبر 2013 وهي مرور أكثرمن ثلاثة أعوام على الفوضى في ليبيا، ولعل ما يثبت هذا القول هو الكثير من المظاهرات التي خرجت وأبرزها هي المظاهرة التي خرجت يوم 31ديسمبر2012 في مدينة القبة القريبة من مدينة البيضاء احتجاجا على انتشار الأسلحة بين الأطفال، وزيادة عمليات الخطف والقتل بين الليبيين وهي ظاهرة عرفها الليبيون انقلاب فبراير 2011.

ظهرت مظاهرات كثيرة مماثلة في مدينة سرت يوم، 30ديسمبر2012 وهي المدينة التي قصفت أكثر من ثمانية شهور بشكل متواصل من قبل حلف الناتو وهي مازالـت تعاني حتى تاريخ شهر ديسمبر2013 من الدمار والخراب الذى خلفه حلف الناتو من تدمير المدارس والمباني والمطارات وكل الأماكن الحيوية في مدينة سرت. لقد قامت المليشيات المسلحة بجانب كل هذا بتعطيل العمل بالقوانين التي كان يعمل بها، والتي تنظم الحقوق

المدنية للمواطنين الليبيين، وعدم قدرة الحكومة الحالية في ليبيا على تفعيل أو إصدار قوانين مدنية يمكن الرجوع إليها في حالات الخلافات والقتل الذى انتشر في ليبيا عام 2013 حيث اختطف موظفان من مصلحة الجمارك في مدينة بنغازى بتاريخ 19فبراير2013 وهم ميلود فرج القطعاني، وناصر محمود الورفلي، وقتلهما بعد وجود جثتيهما في منطقة بودزيره في بنغازى. لقد انتشرت بالعاصمة طرابلس ومختلف المدن الليبية جميع أعمال النهب والسطو المسلح، وأعمال الاختطاف والاختفاء القسري ضد مؤيدي السلطة الشرعية، وضد المواطنين المحايدين في ليبيا.

تقوم مليشيات مسلحة تنتمي هويتها إلى تنظيمات إرهابية منها الجماعات الليبية المقاتلة وتنظيم القاعدة والإخوان المسلمين بعمليات احتجاز عشوائي ضد كل من يحاول التصدي لها أو مقاومتها حيث قامت بتصفية أكثر من 60 موظفا ينتمون جميعا إلى جهاز الأمن الداخلي في مدينة بنغازى. ولا تتورع هذه المجموعات عن استهداف رجال القضاء أيضًا، حيث تم اقتحام مكتب المدعي العام من قبل هذه المليشيات المسلحة أكثر من مرة، وذلك لتحرير بعض أعضاء المليشيات المسلحة المعتقلين عند المدعي العام لليبي. كما تنتشر السجون الغير قانونية والسرية في الأحياء السكنية متمثلة في شقق واستراحات سكنية ومزارع في ضواحي العاصمة دون أن تتمكن السلطات الرسمية من الوصول إليها أو السيطرة عليها وهذا ما جعل وزير الداخلية المنتخب في 18. ديسمبر2012 إلى الإعلان رسميا عن و جود سجون سرية في ليبيا. وقد بلغ عدد مراكز الاحتجاز غير النظامية حسب تصريح وزير الداخلية إلى قرابة 200 مركز خارجة عن سيطرة الحكومة الليبية الحالية. (1)

كما أن ضعف الحكومة الحالية وآلياتها جعلها تتخلى عن حماية بعض المرافق السيادية والحيوية لفائدة المليشيات المسلحة والتي تتصارع فيما بينها من أجل المنافع الخاصة بعيد عن مصالح المجتمع الليبي، مثل صراعها حول الموانى والمطارات مثل مطار طرابلس، ومنفذ رأس جدير الحدودي مع تونس وموانى النفط الرئيسية والتي تسبب تعطيلها إلى دخول

1 تصريح وزير الداخلية الليبي فوزى عبد العال في 18 أكتوبر 2012

الدولة الليبية فى حالة الإفلاس نتيجة لعدم تصدير النفط والذى يعتبر المصدر الوحيد للدخل الليبي. وقد أدى الأمر إلى اقتتال مليشيا مدينة زوارة مع مليشيا مدينة الجميل، ومدينة رقدالين، واندلاع حرب مفتوحة بالسلاح الثقيل بين المدينتين في مناطق متعددة في ليبيا. بالإضافة إلى الأعمال القتالية التي اندلعت بمستشفى شارع الزاوية وسط طرابلس بين مليشيا مصراتة المسلحة ومليشيا الزنتان المسلحة في 2فبراير2012 بسبب الخلاف على من يسيطر على منزل الساعدى معمر القذافي، وجاءت المشكلة بعد أن تقدمت أسرة فتاة تم خطفها والاعتداء عليها بشكوى إلى وزارة الداخلية،وأكدوا بأن الفاعل هي مليشيا مصراتة المسلحة، عندئذ تدخلت مليشيا من الزنتان وحدثت اشتباكات بالأسلحة الثقيلة والخفيفة وأدت إلى قتل أفراد من الطرفين، حيث تم إغلاق الطرق وأغلقت وحدات تابعة لوزارة الداخلية الشوارع المؤديدة إلى مكان الاشتباك خوفا على المارة.(1)

والأحداث التى جرت في مدينة الكفرة بين قبيلة التبو والزويا منذ تاريخ 21.فبراير.2012، والتي تسببت في قتل 113 شخصا من قبيلة التبو و20 آخرين من قبيلة الزويا منذ أن اندلع الاقتتال في مدينة الكفرة الليبية.(2) وكذلك الاقتتال الذى حدث في مدينة سبها بتاريخ 12فبراير2012 والتي تسبب في 21 قتيلا وأكثر من 71 جريحا في قبيلة أولاد سليمان وقبيلة التبو في مدينة سبها.

وفي شهر 28مارس. 2012 جرى الاقتتال بين نفس المليشيات وتسببت في 50 قتيلا، وفي تاريخ 29مارس 2012. نتج قتل أكثر من 70 قتيلا نتيجة لاستمرار الاشتباكات في سبها. وفي تاريخ 31مارس2012 سببت الاشتباكات بين المليشيات المسلحة في سبها إلى جرح 395، والتي توصلوا بعد ذلك إلى حل النزاع بين الطرفين فى 7 إبريل 2012. وأيضًا الاقتتال الذى جرى في غدامس بين الطوارق وبعض المليشيات المسلحة فى 16مايو2012 وتسبب في قتل أكثر من 8 مواطنين ، وأدى هذا إلى أصدار المجلس المحلي لمدينة غدامس بياناً

1 الوطن الليبية، مجلة يومية مستقلة سياسية، 2فبراير.2012

2 أخبار القنوات الليبية يوم 21فبراير2012

Open.kanal.com

استنكر من خلاله تهديدات لأهالي المدينة من المليشيات المسلحة التي تحاول محاصرة مدينة غدامس، وقد جاء في البيان أنه بعد انعقاد قمة ثلاثية بين ليبيا وتونس والجزائر، فوجئ أهالي مدينة غدامس بمجموعات مسلحة بقيادة شخص يدعى الرماح وقام بالتمركز خارج المدينة وأعلنها منطقة مغلقة ويمنع الأهالي من الدخول والخروج منها، وهو يهدد باقتحام مدينة غدامس بقوة السلاح. (1)

لقد كانت عمليات الخطف كثيرة وهي لم تكن ظاهرة متواجدة قبل الانفلات الأمني في فبراير 2011، فقد قام أهالي المخطوفين أكثر من مرة بالتعبير عن غضبهم ومطالبة الحكومة الليبية التحرك لإنقاذ المخطوفين ومعرفة الجناة ومحاسبتهم ، غير أن الحكومة الليبية نفسها تعرض وزيرها للخطف. ونذكر على سبيل المثال حالة اختطاف مدير مكتب رئيس الوزراء بتاريخ 24 سبتمبر 2013، وابن وزير الدفاع الليبي الذى اختطف بتاريخ 29 سبتمبر 2013 ولم يظهر بعد. والمحامية ثريا عيسى الجبالي، حامل في شهرها الثاني، وأم لأربعة أطفال، اختطفت يوم 24 سبتمبر 2013 أمام أبنائها ووسط صراخهم وذعرهم وعويلهم. المحامية ثريا عيسى الجبالي تترافع عن متهمين اثنين، أدانهما المدعو عدنان الصاروخ أحد أفراد مليشيا القاعدة، فحقد وجماعته عى المحامية التي صارت لهم عدوة ما دامت تتبنى قضايا خصومهم. وكذلك ظهرت ظاهرة اختطاف الأطفال مما دعى الكثير من أولياء الأمور والمدرسين بالاعتصام في مدينة طرابلس أمام مدرسة التحرير بتاريخ 26 سبتمبر 2013 احتجاجا على اختطاف ابنة إحدى المدرسات واختُطفت فتاة تبلغ 14 سنة لّما كانت تنتظر والدتها أمام مدرسة للفتيات في العاصمة. ووفقا لشهود فقد قام شابان مسلحان باختطاف الفتاة وأجبراها على ركوب سيارتهما التي لا تحمل أية لوحات وذات زجاج مظلل. ولقد نظمت احتجاجات أخرى بعد صلاة الجمعة من يوم 27 سبتمبر 2013 في عدة أحياء بمدينة طرابلس من أجل لفت الانتباه إلى هذه الأزمة المنتشره في ليبيا بعد الحرب على ليبيا. وقد صرح أحد المدرسين عبر قناة ليبيا الأحرار الليبية بأن أكثر من 47 شابة اختطفت

1 بيان أهالي غدامس يوم 19 يناير 2013

موخرا، وذكر بأن عدد بلاغات المفقودين والمخطوفين لدى مراكز الأمن الوطني والبحث الجنائي في طربلس وصل إلى 32 حالة منهم إناث وبالإضافة إلى عدد من أهالي المخطوفين لا يبلغون عن اختطاف بناتهم خوفا من الإرث الاجتماعي الذى قد يسبب لهم مشاكل اجتماعية.(1)

بالإضافة إلى ذلك هناك أيضًا عينة بسيطة من الإحصائيات الناتجة من اقتتال المليشيات المسلحة والتي تسببت في سقوط الكثير من الضحايا من النساء والأطفال بجانب الأضرار المادية، والتي ادت إلى هدم المنازل على رءوس ساكنيها،وارتكبت أفظع أعمال القتل والتنكيل في حق الأبرياء والعزل من السكان دون تدخل قوات حلف الناتو لحمايتهم وفقا لقرار مجلس الأمن السارى المفعول.

لقد نشرت قناة الجزيزة تقريرا عن انتشار المليشيات المسلحة في تاريخ 23 سبتمبر 2012، حيث ذكر التقرير أن مليشيا واحدة غير شرعية كلفت المتظاهرين في جمعة أنقاذ بنغازى بتاريخ 21 سبتمبر 2012 أكثر من 11 قتيلا وأكثر من 70 جريحا، فكم سيسقط من الليبيين لاجتثاث المليشيات المسلحة، يتساءل التقرير؟. ويقول بأن تحرك الدولة في عدة مسارات، رغم أنها لم تستطع أن تنزع السلاح، ولم تستطع أن تضم الميلشيا المسلحة إلى وزاراتي الدفاع والداخلية في ليبيا. وهذا ما يهدد في فتح باب الاحتمالات والتي من أبرزها الدخول في دوامة عنف بين أذرع الدولة الجديدة، والمصنفين ضمن المليشيات والعصابات وخصوصا أن الجهات الرسمية في ليبيا تصنف المجموعات التي لم تنضم إليها، بأنها متمردة ورافضة.

يوجد في ليبيا ما يقدر ب 1700 تشكيل مسلح وفق التقديرات الرسمية الصادرة عن هئية شئون المحاربين، فعلى سبيل المثال في منطقة نائية تقع في جنوب طرابلس وهي مدينة الزنتان وصل عدد الكتائب المقاتلة والمسلحة إلى 240 كتيبة حسب تصريحات مسئول السياسات في المجلس الوطني في مدينة بنغازى السابق فتحي البعجة. وهذا يجعل مهمة أي

1 أمثلة على بعض الحالات القليلة جدا من حالات الاختطاف لمسئولين وموظفين وأطفال في الدولة الليبية

obeikandl.com

باحث عن مدى شرعية المليشيات الإرهابية المسلحة في ليبيا هو عبارة عن أشبه بضرب الودع وخاصة في ظروف ليبيا الراهنة. وقد تأسست هذه المليشيات إما عن اعتبارات قبلية أو منفعية أو مصلحية نتيجة لما قامت به الدول في ليبيا من دفع مبالغ كبيرة مكافأة لكل أعضاء هذه المليشيات بقصد التشجيع على الفوضى.(1)

لقد أدركت الدولة الليبية خطورة المليشيات المسلحة أخيرا وبالتحديد بعد مقتل السفير الأمريكي كريس ستيفنز في هجوم مسلح على القنصلية في 12 ديسمبر 2012، حيث أصبحت كل المليشيات المتواجده في ليبيا متهمة بتنفيذ كل العمليات الإرهابية من خطف وقتل وتفجيرات في عدة مدن ليبية حصدت بنغازى النصيب الأكبر من هذه الأعمال. ففي تصريح للناطق الرسمي باسم رئاسة أركان الجيش الوطني الليبي على الشيخي يؤكد بأن وزارته على استعداد لاستخدام القوة ضد المجموعات الرافضة للانضمام إلى الجيش والشرطة التابعة للدولة، معتبرا أن قرار المؤتمر الوطني بحل المليشيات المسلحة في ليبيا هو بمثابة خطوة هامة للحد من تدهور الأوضاع في ليبيا. وفي تصريح اللواء الأول من المشاة حامد بالخير والذى تم اختطافه من مجموعات مسلحة مجهولة بعد هذا التصريح، حيث قلل حامد بالخير من أهمية قرار حل المليشيات، وقال إن القرار يحتاج إلى إرادة حقيقية لتنفيذه وهي غائبة الآن، وأكد على أن هناك قوة أخرى تتحكم في هذه المواضيع، لأن بعض المجموعات ضربت بقرار الحوار بين المليشيات المسلحة والمؤتمر الوطني عرض الحائط.، يؤكد بأن خطورة الوضع الأمني في ليبيا تستلزم من الدولة الإعلان للرأى العام عن خططها وقراراتها، وعلى الشعب تنفيذ القرار ما دامت الدولة لم تؤسس جيشا وشرطة. وقد نبه من خطورة المليشيات المسلحة التي تحتاج إلى آلية تنظيمية لكيفية التفتيش والمراقبة مثل مليشيا 17 فبراير،وسرايا راف الله السحاتي التي تعرضت إلى اقتحام مقرها من قبل المواطنين وسرقة الأسلحة الخفيفة والمتوسطة منها.(2) وتعتبر مليشيا 17 فبراير وسرايا راف الله السحاتي هى من أكثر المليشيات

1 تقرير منشور بتاريخ 23 سبتمبر 2012

2 تقرير نشرته 23 سبتمبر 2012، مصدر سبق ذكره

المسلحة التي تسيطر على مدينة بنغازى مشبوهة بأنها تتبع تنظيمات القاعدة باعتبار أن قادتها هم أفراد من تنظيم القاعدة ولهم باع في حروب أفغانستان والعراق.

إن أهمية التأكيد على ضرورة تفكيك المليشيات المسلحة في ليبيا جاءت أيضًا عبر تصريحات الكثير من المسئولين في الحكومة الليبية. فلقد رفض رئيس هيئة شئون المحاربين مصطفى الساقزلي وانتقد الآلية التي تريد الحكومة بها تفكيك هذه المجموعات دون وجود بديل لها، وأكد بأنه في ظل البطالة والركود الاقتصادى في ليبيا وتعطيل المشاريع ليس للشباب ملجأ إلا الانخراط فى المليشيات المسلحة. وهذا يدل على أن الدولة الليبية بالفعل تحت سيطرة المليشيات المسلحة، والتي تدخل ضمنها المليشيات الإرهاربية المتطرفة. في الوقت الذى توقع فيه رئيس مجلس برقة العسكرى صالح العبيدى بأن قرار ضم التشكيلات المسلحة تحت الجيش الوطني سيكون له فائدة، اعتبره يوسف هارون القيادى في مليشيا شهداء بوسليم بطرابلس أن المجموعات الخطرة ما زالت تملك السلاح والعتاد ويجب أن تمنح الشرعية لثلاث مليشيات فقط وهي درع ليبيا و17 فبراير وسرايا راف الله السحاتي.(1) وما يجب التأكيد عليه هنا بأن هذه المجموعات المسلحة في حقيقتها هي مجموعات تنتمي إلى تنظيمات إرهابية مثل الجماعة الليبية المقاتلة وتنظيم القاعدة. أما أمر سرايا ليبيا بمليشيا عمر المختار حسين الفيتورى فقد أكد على ضرورة إخلاء المواقع في منطقة الكفرة والتي شاهدت نزاعا كبير إذا تراجعت الدولة الليبية عن قرارها بمنح الشرعية لبعض التشكيلات المسلحة، وأكد ضابط عسكرى في أحد هذه المليشيات بأن الكثير من الضباط يرفضون دخول الجيش الوطني إلى حين تأسيس جيش وطني بدون أزلام العقيد معمر القذافي والمتسلقين.(2)

منذ أن ظهر عدد كثير من قادة تشكيلات مسلحة لا تنتمي إلى الجيش الوطني الليبي، ومنها من لا يعرف هويتها الحقيقية ومن بينها التشكيلات التي نشأت في مدينة بنغازى، التي كانت تحت قيادة فوزى بوكتف، ومصطفى الساقزلي، وإسماعيل الصلابي وأسامة بن حميد

1 تقرير منشور بتاريخ 23 سبتمبر 2012.

2 نفس المصدر

والذين يمثلون تنظيمات إسلامية إرهابية متطرفة وهم جماعات كانت تحارب في أفغانستان والعراق ومنهم من سجن في سجن غوانتانامو.

ففي اجتماع رسمي بين الحكومة الليبية و رئيس الأركان العامة للجيش الوطني الليبي مصطفى المنقوش تم الاتفاق على حل كل التشكيلات المسلحة وانطوائها تحت لواء الجيش الوطني الليبي،(1) وخاصة بعد أن شهدت مدينة بنغازى مظاهرات حاشدة و خروج شعبي حاشد في 26نوفمبر2011 للمطالبة بحل كل التشكيلات المسلحة التي لا تخضع للشرعية الرسمية للدولة، رغم إصرار ودفاع مصطفى المنقوش على بقاء هذه التشكيلات المسلحة. غير أن إدراك الشارع الليبي بالكامل بأن قرار إعادة تفعيل الجيش والمؤسسات الأمنية في ليبيا يخضع إلى أجندات حزبية وطائفية وتجمعات دينية ضيقة. (2) ولهذا فإن التأخير في تفعيل الجيش والمؤسسات الأمنية يعني في الحقيقة استمرار حالة الفوضى والانفلات الأمني وانسياب الدولة الليبية للانزلاق في مجهول، وذلك تحت سيطرة مليشيا مسلحة إرهابية. وما يدل على هذا هو قرار رئاسة الأركان الذى صدر بتكليف العقيد أمراجع المشيطي أمير مليشيا 17 فبراير، والعقيد صلاح الدين بن عمران امير مليشيا راف الله السحاتي وتشكيل إدارة عسكرية نظامية لهاتين المجموعتين دون إعادة النظر في تركيبتهما وإخضاع أفرادهما لدورة تأهيل تعيد بنائهم على أسماء وطنية بعيدا عن السياسية والدين. الانفراد بضم هذه المجموعات بالذات يدل على إضفاء الشرعية عليها دون غيرها وكان من المفترض أن يتم حلها ويوزع أفرادها على مجموعات مستحدثة يتم تشكيلها وفقا لرؤية الدولة ولا تكون خاضعة لأى جماعات أو تيارات سياسية أو دينية، ولكن أصبحت هذه المليشيات المسلحة عبارة عن تنظيمات مسلحة لا يخضع أفرادها لأى دورة تدريبة وفقا للمتعارف عليه في أي مؤسسة عسكرية. قد شكل هذا القرار اختراق واضح للقوانين والتشريعات وهذا قد يدفع

1 اجتماع المنقوش مع كافة جماعات المليشيات المسلحة في مدينة بنغازى 25سبتمبر2012.

2 إعلان أسامة الجويلي وزير الدفاع الليبي السابق بتاريخ، 26ديسمبر2011

باقي المليشيات المسلحة بقبولها هي الأخرى كما هي،[1] قد يؤدى هذا إلى ظهور جيش قائم على المليشيات المسلحة التي تخضع لمرجعيات قبلية أو جهوية أو دينية أو سياسية مما يكون سبب في هيمنة دكتاتورية العسكر وطغيان العسكر بطريقة جديدة. غير أن الاغتيالات والتفجيرات التي طالت الكثير من أفراد الجيش والشرطة حتى أيام عيد الأضحى، فقد قام مجهولين أقدموا على ذبح العسكريين عبدالفتاح الهمالي محمد و طارق فرج العقوري التابعين للكتيبة 147 مشاة التابعة لرئاسة الأركان العامة للجيش.[2]

ضعف ما يسمى بالجيش الوطني الذى أنشأ في ليبيا،وعدم قدرة الحكومة المؤقتة في ليبيا على خلق الأمن والأمان داخل ليبيا، دعت الحكومة المؤقتة كل المليشيات المسلحة بالانخراط إلى قوات الجيش الوطني كما سميت بعد تمرد 17 فبراير عام 2011، مما جعل الجيش الوطني يضم مجموعة من المكوّنين أساسا من تشكيلات مسلحة من المليشيات وهي عبارة عن تشكيلات عائلية وجهوية تفتقر إلى وحدة القيادة والعقيدة على غرار مليشيا مدينة مصراتة، ومليشيا مدينة الزنتان، وطرابلس وسبها والكفرة و أجدابيا ، ودرنة والبيضاء وطبرق ودرنة وغيرها في مناطق في ليبيا والتي لا تخلو معظمها من تيارات دينية متطرفة تنمتي إلى تنظيم القاعدة، والجماعة الليبية المقاتلة، والكتائب الجهادية المختلفة.

لو رجعنا قليلا إلى المجلس الانتقالي والذى كان يمثل التنظيم السياسي الأول في ليبيا بعد الانفلات الأمني في 17 فبراير، فإنه قد عجز هو الآخر عن بناء سلطة مركزية قوية، مما جعله يلجأ إلى التضييق على الليبيين غير المؤيدين لانقلاب 17 فبراير، وانتهاج سياسة التحريض عليهم، وبث الفتنة في الشارع على ضرورة القضاء عليها، وصلت الحد إلى إصدار قرار بمحاربتهم داخل وخارج ليبيا، ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم فقط لأنهم مؤيدين للعقيد

1 تصريحات مصطفى المنقوش حول ضم المليشيا المسلحة إلى الجيش الوطني الليبي في القناة الليبية يوم 1 ديسمبر 2012

2 تم ذبح كل من عبدالفتاح الهمالي محمد و طارق فرج العقوري أول أيام عيد الأضحي في 15 أكتوبر 2013.

opelkanal.com

معمر القذافي حيث أصدر المجلس الوطني الانتقالي قائمة بعدد 330 اسما ممن ينطبق عليهم القانون رقم 36 للعام 2012 بشأن إدارة أموال وممتلكات بعض الأشخاص المؤيدين للعقيد معمر القذافي، تبدأ باسم العقيد معمر القذافي ، القانون ينص على منع التصرف في هذه الأموال والممتلكات ومصادرتها حيث جعلها المجلس تظل تحت هيبة الدولة والقضاء وتحت إدارة حارس عام، هذا وقد باشر مصرف ليبيا المركزي في اتخاذ الإجراءات الصارمة التي تمنع التصرف في أرصدة الحسابات أو الودائع أو الأموال التابعة للأشخاص المشمولين بأحكام هذا القانون اعتبارا من يوم 17مايو 2012.[1] واتهامهم بأنهم سبب في كل الاضطرابات وذلك بغرض امتصاص غضب أمراء الكتائب المسلحة التي لا يستطيع المجلس الانتقالي السيطرة عليها رغم إغرائها بالمال والنفوذ وتنفيذ كل طلباتهم حتى الغير قانونية منها.

صممت الحكومة التنفيذية والمجلس الانتقالي على هجوم عنيف يوم 11 ديسمبر 2011. حيث قامت به مليشيا زوارة وأخرى من مدينة الزاوية على مدينتي ورشفانة والجميل بسبب إطلاق إشاعة احتمال وجود خميس معمر القذافي في مدينة العجيلات وكانت المشكلة الحقيقية هي بوابة مرور وهي بوابة ال27 وهي تقع على طريق الساحل وأرادت مليشيا الزاوية أن تسيطر عليها وهي كانت تتبع مدينة ورشفانة، مما أدى إلى مقتل الكثير من المدنيين والأبرياء وتدمير بيوت المواطنين الليبيين نتيجة لاستخدام الأسلحة الثقيلة والخفيفة ضد المدنيين في منطقة الجميل ورشفانة.([2]) وللأسف لم تحرك الحكومة الليبية المؤقتة أي ساكن لحماية المواطنين المدنيين !

لقد أدت سيطرة هذه المليشيات المسلحة في ليبيا إلى انتشار تهريب المخدرات والذخيرة والأسلحة عبر الحدود المصرية والتونسية والجزائرية بالخصوص. كما نشطت عمليات التهريب الضخمة للسلاح الثقيل والعربات العسكرية والمركبات والمخدرات عبر منطقة الساحل والصحراء وهذا ما سوف يتم التعرض له في الفصل القادم.

1 قانون رقم 36 بشأن مصادرة أموال المؤيدين للعقيد معمر القذافي صدر بتاريخ 17 مايو 2012.

2 الهجوم الذى قامت به المليشيات المسلحة في الزاوية وزوارة على أهالي الجميل ورشفانة يوم 12نوفمبر2011

انتشار الصراعات بين المليشيات المسلحة فيما بينهم أدى إلى تنازع مناطق نفوذ فيما بينهم، والتي أدت بدورها إلى ممارسة عمليات الاختطاف ضد أفراد من العصابات لأغراض الابتزاز على غرار ما حدث يوم 4يونيو2012، بعد اختطاف بوعجيلة الحبشي وهو مليشيا أوفياء ترهونة، والذى وجدت جثته بعد يومين في منطقة قريبة من مدينة مصراتة، مما أدى إلى رد فعل مليشيا أوفياء ترهونة، وذلك بالهجوم المسلح على مطار طرابلس العالمي كرد فعل، وحاصرته واستولت على مرافق أخرى بالعاصمة فارضة أمرا واقعا جديدا.مما جعل كافة المليشيات في المناطق الأخرى بالتصدى لها وهذه الحادثة كشفت عن الفوضى التي تعيشها ليبيا ومحدودية سيطرة وزارة الداخلية ووزارة الدفاع التي وقفتا عاجزتين عن القيام بأي فعل تجاه هذا السلوك.(1)

ونتيجة لكل هذه الأحداث والتي تؤكد على الانفلات الأمني في ليبيا، أدى ذلك إلى دعوة ليبيا لكافة دول أوروبا في إيجاد حل لكل هذه الاختراقات الأمنية التي ازدادت في نهاية العام 2012 وعام 2013. فقد جاء المؤتمر الذى انعقد في باريس في 10فبراير2013 كأحد المحاولات لدعم ليبيا أمنيا في ضبط الحدود، ومساعدتها في مواجهة المليشيات المسلحة، هذا بالطبع بعد أن كانت فرنسا لاعبا رئيسيا وأساسيا في دعم هذه المليشيات في ليبيا بالسلاح أثناء الحرب على ليبيا، بل وصل الأمر بها إلى أن تدعم هذه المليشيات بالسلاح والعتاد المتطور لمحاربة الجيش الليبي عام 2011. لقد جاء مؤتمر باريس كإحدى تداعيات قضية تواجد المليشيات المسلحة المتطرفة في مالي، حيث جاءت الحرب عليها فى مصلحة دول شمال أفريقيا ومن بينها ليبيا التي بات جديا التعاون مع المجتمع الدولي في مجال ضبط حدودها ومراقبتها نتيجة لعواقب وخيمة قد تضر بمصالح دول أوروبا ومنها فرنسا.

انعقد المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية والدفاع والداخلية والنفط، وهي الوزرات الهامة في الدولة والتي تمثل سيادة الدولة الليبية. فقد انعقد المؤتمر كنتيجة لتخوف الحكومة الليبية من اندلاع مظاهرات تحضر لها مجموعات مسلحة في الذكرى الثانية لانقلاب فبراير

1 اختطاف آمير كتيبة أوفياء ترهونة بوعجيلة الحبشي بتاريخ6 أبريل 2012

2011، ولهذا جاء المؤتمر للمطالبة بالمساعدة في المؤسسة الأمنية، والقضائية حسب العنوان الذى اختير لهذا المؤتمر. كما أسلفنا في الذكر بأن ليبيا تواجه صعوبات كبيرة جدا في بناء مؤسستي الجيش والأمن بوجود المليشيات المسلحة،وبقاء السلاح منتشرا مما تسبب في زيادة الانفلات الأمني وصعوبة بناء أي مؤسسات هامة في الدولة. ولذا ناقش المؤتمر الشق الأمني والذى تم التنسيق فيه بتدريب عناصر الشرطة ورجال الأمن ومساعدة الجيش في تحمل مهمة حفظ أمن الحدود ومراقبتها، (1) وذلك بغرض الحد من الهجرة الغير شرعية التي كانت تسبب أرق للمجتمع الدولي والأوروبي.

والسبب الآخر بالنسبة إلى فرنسا هي تداعيات الحرب في ليبيا على الوضع الأمني في مالي والذى يخص السلطات الفرنسية لحماية مصالحها الخاصة في مالي ودول أفريقيا بشكل عام، حيث كان هناك تدفق في السلاح والمسلحين وجماعات إرهابية من ليبيا إلى مالي، والذى بدوره تسبب في إرهاق الجيش الفرنسي في مالي. لقد كانت الدول المشاركة في المؤتمر والتي يهمها استقرار ليبيا الأمني بعد اغتيال العقيد معمر القذافي هي نفسها التي ساهمت بكل ما تملك من قوة وعتاد حديث في انتشار الفوضى، ودعم المليشيات المسلحة والإرهابية في ليبيا. وهي نفسها أيضًا التي دعمت المليشيات المسلحة في ليبيا على التمرد في النظام الشرعي في ليبيا بالدعم اللوجستي،وهي دول فرنسا و بريطانيا، الولايات المتحدة، الدنمارك، إيطاليا، إسبانيا، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأفريقي، تركيا، مالطا، ألمانيا، الأمم المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، قطر، واتحاد المغرب العربي والجامعة العربية، ومجلس التعاون الخليجي.(2)

وجاء هذا المؤتمر بطلب من ليبيا والتي فشلت فيها الحكومة المؤقتة السيطرة على التجمعات و المليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية، والذى كان يفسر ويؤكد على ضعف الحكومة الليبية التي واجهت تحديات صعبة من خلال مطالبة المجتمع الدولي منها البرهان على قدرتها على تحمل مسئولياتها الأمنية، خاصة في ظل الأوضاع في المنطقة وتداعيات الوضع في مالي.

1 مؤتمر باريس المنعقد في فرنسا في 10فبراير2013

2 مؤتمر باريس 10فبرير2013، مصدر سابق الذكر

وبالطبع لابد من دول أوروبا بأن تتقاسم كيكة الانتصار في ليبيا بعد الحرب ولهذا دعت فرنسا إلى هذا المؤتمر والذى انعقد في هامشه لقاءات جانبية في القطاعات الهامة مثل التعاون في مجال الاتصالات والصحة والنفط وذلك بغرض تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية الفرنسية، وكذلك اجتماع نائب وزير الداخلية مع وزارتي الداخلية والدفاع في إطار برنامج قيد التحصير ويسمح للأطراف بتبادل وجهات النظر حول الأمن الإقليمي لمساعدة ليبيا في تحسين وضعها وبدء مسيرة إعادة إعمار البلاد. (1)

تعتقد فرنسا بأن ليبيا بحاجة لوضع أسس ومقومات دولة القانون عبر بناء كل المؤسسات، بعد أن سعت بنفسها إلى تدمير كل المؤسسات وتحويل ليبيا من خلال مساندتها لتنظيمات إرهابية إلى دولة بدون مؤسسات وبدون قانون 2011 ترجع لعقد مؤتمرات في عام 2013 لإعادة بناء مؤسساتها. وبعد أن أدرك المجتمع الدولي وفرنسا بأن المليشيات المسلحة الإرهابية هي التي تتولى الأمن في العديد من القطاعات والمؤسسات في الدولة الليبية ، إضافة إلى تدهور الوضع الأمني في مدينة بنغازى والاغتيالات التي تحدث يوميا في مدينة بنغازى والتي وصلت إلى اغتيال خمسة أعضاء من الصاعقة بتاريخ 8سبتمبر2013 وهذا ما استدعى فرنسا لسحب تواجدها في مدينة بنغازى، وقتل مدرس أمريكي الجنسية في بنغازى بتاريخ 5 ديسمبر 2013، ومقتل أكثر من 5 مواطنين في تفجيرات في مدينة بنغازى بتاريخ 4ديسمبر2013، ومقتل عضو هئية تدريس بجامعة قاريونس بفرع أجدابيا بتاريخ 7.ديسمبر 2013، كما ظهرت الكثير من المخاطر خلال الفترة الماضية بعد تمرد2011، إذ لم يتمكن المجلس الانتقالي ولا المؤتمر الوطني بعد تدمير النظام الشرعي في ليبيا من جمع السلاح الذى انتشر أثناء الانقلاب المسلح 2011، والتي ساعدت دول أوروبا وبالخصوص فرنسا وبريطانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر على دعم الانفلات الأمني في ليبيا بقطع الأسلحة حسب التصريحات التي ذكرت سالفا. ولعل مقتل السفير الأمريكي في مدينة بنغازى والذى عكس هموم المجتمع الدولي وهذا ما جعل المجتمع الدولي يتجاوب مع ليبيا

1 مؤتمر باريس المنعقد في فرنسا، مصدر سبق ذكره.

الآن لمقاسمة الهموم وتقدير صعوبة الوضع وتعتزم تحمل مسئولية الأمن من خلال التعاون الجاد مع ليبيا الآن المجتمع الدولي هو من ساهم في نشر الفوضى في ليبيا وتاريخيا هو مسئول عن دمار ليبيا.

ولعل خطورة غياب الأمن والاستقرار في ليبيا ذكر في تقرير صدر من الأمم المتحدة، والذى يؤكد على غياب الأمن واستمرار الفوضى في ليبيا للعام الثالث على التوالي بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي، حيث تقول هيومن رايتس واتش في مؤتمر صحفي عقدته في فبراير 2013 بمناسبة إصدار التقرير العالمي لعام 2013، أن هذه المجموعات قد رفضت تسليم أسلحتها للدولة وكأنها تمثّل القانون، وترتكب جرائم خطيرة مثل الاعتقالات غير القانونية وأعمال التعذيب. وحسب التقرير فإن قوات الأمن الليبية مازالت ضعيفة وغير قادرة على فرض السيطرة الشرطية على جزء كبير من البلاد، رغم وجود بعض الجهود الحكومية. فيما تنتشر الفوضى خصوصا بمنطقتي الشرق والجنوب، حيث تنشط المجموعات المسلحة والعصابات الإجرامية دون محاسبة. وقامت هذه المجموعات بمهاجمة بعثات دبلوماسية أجنبية، وممثلين عن الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأهداف أخرى، اندلعت أحداث العنف المسلح في جبل نفوسة غربي ليبيا أكثر من مرة بين المليشيات الموجودة بزوارة والزنتان والزاوية، وزحفت بعض هذه المليشيات على مدن كانت محسوبة على النظام السابق كرقدالين والعجيلات والجميل وغيرها. بينما قامت المليشيات التابعة لمدينة مصراتة على محاصرة واقتحام مدينة بني وليد، ومدينة سرت واختطاف مدنيين والزج بهم في معتقلاتها سيئة الصيت. كما هاجمت مليشيا مصراتة نازحي مدينة تاورغاء وعددهم يبلغ حوالي 40 ألفا في معسكرات انجيلة جنزور غربي طرابلس وطريق المطار جنوب طرابلس، وبنغازي شرق، وقتلت عددا منهم واختطفت أفرادا منهم، ظل مصيرهم مجهولا. وحسب بعض الحالات التي سجلتها منظمة حقوق الإنسان في تقريرها بمظاهر عدم الاستقرار

الأمني وأهم الأبشع الجرائم التي تأكدت منها خلال الربع الأول من عام 2013 على النحو التالي:([1])

1. اغتصاب مريضة حتى الموت في غرفة العناية الفائقة بمركز طرابلس الطبي (مارس 2013)
2. قتل مريض بالرصاص داخل غرفة العمليات بمستشفى الجلاء ببنغازي (يناير 2013).
3. قرار الأطباء شنّ إضراب يوم 01 أبريل 2013 بسبب كثرة الاعتداءات على الكادر الطبي بالمستشفيات.
4. إطلاق النار على رئيس المؤتمر الوطني محمد المقريف بطرابلس (06 مارس 2013)، وبسبها في (يناير 2013).
5. سلطات سجن الكفرة تطلق النار على معتصمين داخل السجن وتقتل أحدهم (25 مارس 2013).
6. رئيس الوزراء الليبي أحمد زيدان يهدد باستقدام قوات أجنبية لإحلال الأمن والمحافظة على الاستقرار لكون ليبيا ما تزال تحت الفصل السابع.

3.**سيطرة تنظيم القاعدة والجماعة الدينية المتطرفة – الخطر الرئيسي للأمن الوطني والإقليمي**: إن أخطر ما تواجهه ليبيا الآن هو سيطرة المنظمات المتطرفة والإسلامية وعلى وجه الخصوص تنظيم القاعدة والجماعة الليبية المقاتلة على الأجهزة الأمنية المستحدثة في ليبيا، بل والسيطرة على اللجان الأمنية في كل المدن الليبية، وقوة حرس الحدود الليبية، وسيطرتها الكاملة على بعض المدن والمناطق مثل مدينة درنة وبنغازي وسرت والزاوية، وصبراتة ومصراتة ومنطقة سوق الجمعة وتاجوراء بطرابلس من خلال تواجد شخصيات قيادية في التنظيم الإرهابي والمطلوبين بالأسماء، عالميا و لهم سوابق إرهابية على المستوى العالمي.

ولقد كانت الدولة الشرعية قبل الانقلاب 2011 قد استلمت بعض هذه القيادات من قبل الأجهزة الاستخبارية لبعض الدول الكبرى في إطار مكافحة الإرهاب من أمثال

1 تقرير منظمة حقوق الإنسان بشأن الوضع الأمني والحقوقى والقضائي في ليبيا ما بعد النزاع المسلح 24أكتوبر2011 إلى مارس 2013

Opelkanal.com

ذلك محمد عبد المجيد حسن قائد الملقب (أبويحيى الليبى)، وهو المسئول الثاني في تنظيم القاعدة بعد أيمن الظواهرى وهو جهادى في صفوف القاعدة بعد فراره من سجن أمريكى في أفغانستان عام 2005، بعد الاستيلاء على مفتاح الزنزانة مما سبب احراجا للولايات المتحدة وحلفائها، ولقد ظهر مرات عدة مع أيمن الظواهرى في أشرطة الفيديو التى يبثها الذراع الإعلامى للقاعدة السحاب والترويج لقضية الجهاد وأصبح هو العقل المدبر للدعاية في التنظيم، وقد ظهر أيمن الظواهرى في شريط مسجل يقول:" أزف للأمة الإسلامية وللمجاهدين ولأمير المؤمنين الملا محمد عمر والمجاهدين في ليبيا نبأ استشهاد أسد ليبيا وضرغامها الشيخ حسن محمد قائد، في إشارة إلى الليبى، ودعا أيمن الظواهرى في الشريط ذاته إلى ضرورة اقتتال من أسماهم الصليبيين على حد قوله، حيث قال يا أمة الإسلام ويا أحرار ليبيا أحفاد عمر المختار، فها هو أبو يحيى سار على دربه،وقاد المجاهدين مثله وطلب العلم مثله ثم قتله الصليبيين مثله، إن دماءه تصيح بكم وتستنهضكم وتحرضكم على قتل وقتال الصليبيين فلا تتخاذلوا وتتخلوا عنها".(1) إضافة إلى وجود عبدالوهاب عبد المجيد حسن قائد الملقب(بأبي أدريس) وهو شقيق أبو يحيى الليبي، وهو الشخص المسئول الأمني حالياً في الجنوب الليبي، أي هو آمر قوات الحرس الوطني في المنطقة الجنوبية وهو يؤكد في أكثر من حديث له على ضرورة تطبيق مبدأ تحكيم الشريعة في الأرض وفقا لمنظور تنظيمات القاعدة.

وعبد الحكيم بالحاج(2) وهو المسئول عن المجلس العسكري بطرابلس وهو مرشح لدخول الانتخابات القادمة بدعم من دولة قطر،(1) والصديق الغيتي هو أحد أفراد القاعدة،

1 ولد محمد عبد المجيد حسن القائد الذى يحمل الاسم الحركي في تنظيم القاعدة باسم أبو يحيى الليبي، في ليبيا في الأول من يناير 1963، وأعلن عنه أيمن الظواهرى في تسجيل مصور على وفاته في 4 يونيو 2012.

2 يخلع عبد الحكيم بالحاج هذه الأيام بزته العسكرية ويرتدى بدلة مدنية لكي يوهم العالم بأنه انتقل من رجل متطرف مقاتل ينتمي إلى الجماعات الليبية المقاتلة إلى رجل سياسي،وذلك بتخطيط قطرى ودعم مادى حيث ساهمت قطر في منحه مبلغ مالي أسس به شركة طيران الأجنحة،وفتحت له قناة النبأ الليبية، وفي حديث له في قناة ليبيا بتاريخ 6ديسمبر2013 أكد بأن سوف يخوض الانتخابات القادمة من خلال حزبه.

وليس له أي ولاء لليبيا ولا للمجلس الانتقالي الليبي ولا إلى الحكومة الانتقالية المؤقتة، إنما ولائه فقط لفكره التكفيري ولجماعتة المتطرفة حيث يشغل الصديق الغيتي الآن في ليبيا منصب وكيل وزارة الدفاع لشئون أمن الحدود الليبية، وتأمين المنشآت الحيوية، ولقد قام رئيس الوزراء السابق عبد الرحيم الكيب بتاريخ 10 مارس 2012 بتسليمه مبلغ 150 مليون دينارا ليبيا من بند ميزانية الطورائ لصالح الصديق الغيتي، وهذا ما يؤكد بأن هؤلاء هم من يتولون حماية الدولة في ليبيا وهم أنفسهم من يملكون الأموال الكافية لدعم الإرهاب في ليبيا وخارجها. وقد صرف هذا المبلغ ليبني به الصديق الغيتي جيش القاعدة وحلفائهم بقيادته.

ومن ضمن الجماعات المقاتلة والتى تسيطرعلى زمام الأمور في ليبيا أيضًا عبد الحكيم الحصادي، وهو أمير إمارة درنة حاليا حتى تاريخ ديسمبر2013، وقد قال بأنه انسلخ عن الفكر المتطرف،والآن أمله هو بناء مستقبل ليبيا، وهل يمكن أن ينتقل الإنسان المتطرف الحامل الفكر التطرفي والإرهابي إلى إنسان سياسى عادى بهذه السهولة، فعلى المستوى الشخصى لا أعتقد هذا. وفي حوار معه في أحد الصحف يقول عبد الحكيم الحصادي، بأنه ضد أي منهج للقتل والتفجيرات، الآن الإسلام دين رحمة. عبد الحكيم الحصادى هو أحد الأفراد الذين انضموا إلى تنظيم القاعدة حيث خرج من ليبيا عام 1995 وقد ذهب إلى أوروبا ولكن لعدم حصوله على تأشيرة فكان الاتجاة الوحيد له هو أفغانستان، إلا أنها الدولة الوحيدة التي تستقبل الأشخاص دون أوراق رسمية كما يقول عبد الحكيم، يقول بأنه تزوج من أفعانية إلى أن جاءت الحرب الأمريكية ضد القاعدة. يقول أنا لم أكن منظم إلى صلة بالجماعة الليبية المقاتلة،ولكنه اضطر إلى الحرب ضد الحلف الشمالي،ومن ثم قال اضطررت للذهاب إلى باكستان، ومنها إلى إيران وآخرون ذهبوا إلى دول عربية. يقول عبد الحكيم

---

1 صرف عبد الرحيم الكيب مبلغ 150 مليون دينارا ليبيا إلى جماعة متطرفة تابعة لتنظيم القاعدة تحت التهديد بتاريخ 10 مارس 2012

الحصادي بأنه مكث في باكستان فترة من الوقت، ثم قبض عليه من قبل الأمريكان في أفغانستان، وفي ذلك الوقت تدخلت مؤسسة القذافي الخيرية التى يرأسها سيف الإسلام بن القذافي ثم رجعوا به إلى ليبيا في 2002 ومن ثم يقول بأنه تم الإعفاء علينا من قبل الحكومة الليبية.(1)

يقول عبد الحكيم الحصادى بأنه هو صديق عبد الحكيم بالحاج، فكيف لا يكون هو في الجماعة الليبية المقاتلة ؟ فهو يقول بأن الجماعة الليبية المقاتلة كانت تهتم بليبيا فقط، وهي على عكس تنظيم القاعدة التنظيم العالمى، وهي ترى بأن أمريكا هي السبب في كل المشاكل التي يعاني منها المسلمون اليوم. يقول عبد الحكيم الحصارى فقد جلست مع أشخاص شرعيين في الجماعة الليبية المقاتلة وتنظيم القاعدة، وقلت لهم إن ما حدث كان خطأ لأن القوة ليست للتغيير، وهي مرحلة كانت غير صحيحة. وبعد أن حصلت أخطاء وسُفكت دماء بغير حق، في ذاك الوقت أدركوا أنهم مخطئون، ثم تراجعوا وهذا كان خطابي منذ البداية قبل البدء في الحرب في ليبيا. وفي حديث متناقض له عن ما هو الدور الذى يمكن أن يساعد الشباب يقول هو أعطاهم تعليمات دينية، فمن بين هذه النصائح بأن المسلم عندما يكون في القتال لا يجوز له أن يتراجع، ويستدل بقول الله تعالى " **[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ]** {الأنفال:15} " صدق الله العظيم. هذه هي اعترافات عبد الحكيم الحصادى فلا يمكن الآن متتبع لقناعة وأفكار المتطرفين أن يقتنع ما يروجه هؤلاء في الصحف واللقاءات التلفزيونية بحجة أنهم الآن تخلوا عن أفكارهم المتطرفة.(2) وأصبحوا سياسيين ويدعون إلى دولة ديمقراطية بعد أن كانوا يحملون فكرا دينيا متطرفا وهذا لا يستطيع أن يقنع أي أحد. فهو من ضمن المجموعات التي قامت بتصفية عدد كبير من عناصر الأمن ورجال الشرطة في مدينة درنة حتى ديسمبر 2013 حيث خرجت مظاهرات في مدينة درنة تطالب برحيل الجماعات المتطرفة وعلى رأسهم عبد الحكيم الحصادى وسفيان قمو.

1 لقاء مع عبد الحكيم الحصادى في أحد الصحف المغاربية بتاريخ 23يوليو2011

2 لقاء مع عبد الحكيم الحصادى، مصدر سبق ذكره

كذلك من المجموعات المتطرفة والمتشددة التى تسيطرعلى المواقع القيادية في ليبيا هو إسماعيل الصلابي وهو أحد قادة العسكريين وهو يعتبر من أبرز الشخصيات الإسلامية المتشددة التى تدربت وقاتلت في أفغانستان. ويعتبر إسماعيل الصلابى من الشخصيات الإسلامية القوية وهو كان بمثابة القائد العسكري الجديد في الجبهات القتالية المتمردة التى شاركت في اقتحام المدن الليبية. قد خرج الصلابي بعد مقتل السفير الأمريكى يقول في إذاعة بي بي سى في 13سبتمبر2012، ويقول يجب من اليوم وصاعدا البدء في ضرب المصالح الأمريكية والغربية في إمارة ليبيا الإسلامية درنة، وليكون الشرق البداية لهذه الصحوة الإسلامية وقد اتصلت بقادة الجماعة بطرابلس ويقصد عبد الحكيم بالحاج وعلى رأسهم الشيخ خالد الشريف رئيس جهاز الحرس الوطنى الليبى، ويقول بأنه طلب منه جعل هذا الجهاز عبارة عن جهاز لأنصار السنة، واتفقنا على ضرب مصالح الغرب الصليبى أينما وجد،بمجرد بداية ضرب إمارتنا، وهنا يقصد إمارة درنة الإسلامية التى يحكمها إسماعيل الصلابى، كما فعلت من قبل، وأصدرت تعليمات بتوزيع الأسلحة من المخازن في كل من مدن طرابلس و بنغازى ومصراتة على مجموعتنا المناضلة وسوف نحول ليبيا إلى جهنم تحت أقدام أي مستعمر أو خارج عن نهج الجماعة. يقول أيضًا في كلمته..." أيها المجاهدين الآن روح شهدائنا في أفغانستان والباكستان و العراق واليمن والصومال والشيشان تناديكم وتطلب الانتقام لها فلبوا النداء وعجلوا بقتل هؤلاء الكفرة الفجرة لنحرق الأرض والزرع وكل شيء قد يستفيد منه الاستعمار القادم ولنبدأ بالخونة هنا من الذين نددوا بقتل الخنزير سفير دولة الكفر في بنغازى واستهدفوهم في طرابلس وفي كل مكان.(1)

رغم أن الدول الغربية التي يعادونها هي نفسها التي مكنتهم من التواجد في ليبيا عام 2011 وهي التي سخرت لهم كل القوة وهى نفسها التي لازالت تساهم في الهجوم على سوريا بتاريخ 9سبتمبر2013 عن طريق ضرب سوريا بنفس الأسلوب الذى مكنت منه

1 لقاء إسماعيل الصلابي في إذاعة البي بي سي يوم 13 سبتمبر2012 بعد مقتل السفير الأمريكي بيومين.

الولايات المتحدة ودول الغرب الجماعات المتطرفة في ليبيا من السيطرة على مؤسسات الدولة ومفاصلها الهامة ومواردها. غير أن الولايات المتحدة تراجعت عن ذلك نتيجة لتدخل روسيا في إصرارها على حل المشكلة سلميا.

ومن الشخصيات التي تسيطر على المراكز الأمنية في ليبيا أيضًا فوزى أبوكتف، وهو من الشخصيات التي تم القبض عليها من قبل النظام السياسى الليبي الشرعي نظرا لانتمائه إلى تنظيمات القاعدة في عام 1984 على خلفية قضية التآمر التى خططتها قوة المعارضة الخارجية والاعتداء على معسكر باب العزيزية بقيادة أحمد أحواس، فوزى أبو كتف هو من ضمن الذين تخرجوا من أمريكا بكالوريوس كمبيوتر سنة 1980م ، ورجع إلى ليبيا وعمل في شركة الخليج العربي للنفط،وسجن سنة 1984م على خلفية قضية أحمد أحواس،ومعركة باب العزيزية الشهيرة كمحاولة لاغتيال العقيد معمر القذافي ، وبقى في السجن حتى سنة 1992 أي أنه يعتبر من المائة المعروفين الذين بقوا في السجن السياسى بعدعام 1988 والذى أفرج فيه العقيد معمر القذافي عن المئات من السجناء السياسيين في" أصبح الصبح" وبعد خروجه من السجن عام 1992 رجع للعمل بشركة الخليج، واستمر في أعماله الإرهابية ففي أحداث عام 1995 فى مدينة بنغازى من ضمن المجموعات التي تم القبض عليه بتهمة مساعدة أحد المطلوبين وبقى في السجن لمدة سنتين، وأفرج عنه فى أكتوبر 1997م ، وبعد خروجه بأشهر، تم القبض عليه مجددا تقريبا فى يونيو 1998م في قضية إنشاء تنظيم سياسى معارض للنظام وسجن في طرابلس وبقى في السجن حتى مارس 2006م ، وبعد خروجه من السجن رجع لعمله في شركة الخليج ، وشارك في الانقلاب على النظام الشرعي في ليبيا وهو من أصل فلسطينى، وكان هو صاحب فكرة تكوين مجلس عسكري استعدادا لمقاومة قوات النظام السياسى في ليبيا، وأسس أول مليشيا في ليبيا بقرار من المجلس العسكري والانتقالي السابق وهي مليشيا 17 فبراير ، وبعد أن أصبح أحد المؤسسين لتجمع ميليشيا سرايا الثوار، وهو تجمع للمليشيا في المناطق المسيطر عليها من قبل الجماعات المتطرفة

والإرهابية، تم اختياره آمرا للتجمع.[1] وهو ضمن المتهمين في قضية اغتيال عبد الفتاح يونس حسب شهادة بعض أعضاء المجلس الانتقالي السابق.

ومن الشخصيات الإرهابية التى تسيطر على الجهات الأمنية في ليبيا مصطفى الساقزلى وهو من المجلس العسكرى بمدينة بنغازى، ورئيس هئية المحاربين في ليبيا، ولقد تعرض إلى المهاجمة من ضمن المصابين في الحرب نتيجة لعدم قدرة الدولة على إيفاء بالمتطلبات للجرحى والمعاقين من الحرب، وهو الآن مكلف من قبل الحكومة الليبية بالسفارة الليبية في أوغندة. ومصطفى الساقزلى هومن أعضاء المجلس العسكري ببنغازي. مصطفى الساقزلى هو من قبيلة ليست عربية وليست ليبية من الأصل، ولقد قام بعد مقتل شقيقه في أحداث مايسمى المديرية الأخيرة 2012، أن يدعو المتطرفين إلى عدم تسليم الأسلحة والاستمرار في السيطرة على كافة الجهات الأمنية في الدولة، بل دعى بعدم السماح إلى عودة رجال الأمن والشرطة في ليبيا، الأن هؤلاء في اعتقاده مازالوا يمثلون ازلام ألنظام السياسى الليبى الشرعى بقيادة العقيد معمر القذافي، وعدم المغفرة لهم وخاصة رجال الجيش الذين كانوا في الصاعقة وجميع أفراد الشعب المسلح.[2]

ومن الشخصيات التى تواجدت في مدينة درنة وكانت لها علاقة بتنظيم القاعدة هو سفيان قمو ويطلق عليه اسم سفيان قومة، وهو سجين سابق في غوانتانامو وملقب ب "أبو فارس"، وقد حارب في كل أفغانستان و العراق، وهو المعروف لدى وسائل الإعلام بسائق زعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن، ولقد تحدث وزير الداخلية فوزى عبد العال على هذا الموضوع حيث قال بأن نحن مسيطرون على الوضع في درنة، ويقول بأن هناك كتيبة ظهرت أخيرا اسمها أنصار الشرعية ويتزعمها سفيان القومة، وكل عملهم في الخفاء ولقد حدثت الكثير من التفجيرات ولم يتعرف على فاعلها، ولكن هناك تردد بأن هذه المليشيات المسلحة هي من تقوم بهذه التفجيرات لأنهم قامو باستهداف أشخاص كانوا يعملون في الدولة فترة

1 فوزى أبوكتف فلسطيني الجنسية، و هو أحد تنظيمات القاعدة الإرهابية، وهو تم الافراج عنه من السجن عام 2006، أحد رجال اللجان الأمنية في ليبيا الأن.

2 تصريح مصطفى السازقزلي يوم 23دسمبر2012 ضد عودة قوات الأمن والشرطة في ليبيا إلى العمل في الدولة الجديدة.

النظام الشرعى للعقيد معمر القذافي في درنة، في درنة لا يوجد مجلس محلى كباقى مدن ليبيا، فهى تسيطر عليها كتائب أنصار الشريعة في غابة بومسافر عند بوابة درنة وهذه الجماعات لا يريدون تكوين جيش أو شرطة إنما يريدون تطبيق شرع الله على حد قولهم وكأن الليبيين يدينون بديانة أخرى غير الإسلام، وكأن ليبيا من قبلهم لم تكن دولة مسلمة وهم يعملون على استقطاب الأطفال والمراهقين للانضمام إليهم ويدفعون لهم الأموال المغرية، بل وصل بهم الأمر إلى إرسالهم إلى سوريا للجهاد، وقد فقدت كثير من الأسر الليبية أبنائها في الحرب على سوريا بعد اختفائهم حيث اتضح بأنهم قتلوا في سوريا.

يروى شاهد عيان من سكان مدينة درنة بأنه بتاريخ 9نوفمبر2012 تم قتل شخص اسمه محمد الحاسى كان مرشحا بأن يكون في أحد المواقع القيادية في مدينة درنة، ولكنه قتل وهو واقف أمام سيارته وهو بجانب محطة البنزين حيث مرت عليه سيارة بسرعة، وبها ناس مجهولين ملثمين أنفسهم وأطلقوا عليه الرصاص وقبله تمت تصفية أحد رجال الأمن الداخلى بمدينة درنة. (1) ويؤكد بعض سكان درنة بأن الوضع في مدينة درنة سيئ للغاية وأن أي شخص يتكلم كلمة لا تروق لجماعة أنصار الشرعية يلقى حتفه مباشرة، ودون أي سابق إنذار ويقولوا بأنه بتاريخ 4أبريل2012 بمعهد التعليم العالي هناك شخص مجهول دخل إليه وألقى بقنبلة يدوية محلية الصنع من مادة متفجره تعرف في ليبيا باسم "جلاطينة " وهى مادة تي إن تي المتفجرة، وكل هذه الأحداث هي تنسب إلى جماعة سفيان القومة والكتيبة التابعة له وهى كتيبة أنصار الشريعة. وهم قرروا أن يحولوا مدينة درنة إلى إمارة إسلامية وعندما سألوهم عن سبب تفجيراتهم للمعهد العالي بمدينة درنة، قالوا نريد جامعة ومعاهد غير مختلطة بين البنات والأولاد.(2)

أكد أهالي مدينة درنة أيضًا بأن هناك مواطن خرج يتحدث في الإذاعة المحلية المسموعة بمدينة درنة ووجه اتهاماته إلى سيفان القمو على عمليات الاختطاف والقتل التي حدثت في مدينة درنة، فإذا بالشخص وقبل خروجه من الإذاعة بهاتف يهدده إذا ذكر مرة

1 شاهد عيان من مدينة درنة يروى قصة مقتل محمد الحاسي أحد رجال الأمن في درنة بتاريخ 9يناير2012
2 لقاءات مع بعض أهالي درنة بتاريخ 15أبريل2012

أخرى اسم سفيان قومة، فإنه لن يرى الشمس مرة ثانية وسينفصل رأسه عن جسده، وكما ذكرت سابقا بأن هذا أسلوب عرفت به جماعات تنظيم القاعدة. وهناك الكثير من أهالي المدينة من أكدوا على أن أي زائر يمكنه أن يشاهد ملامح التطرف مخيفة ابتداء من البوابات الموجودة والأعلام السوداء والأشخاص الذين يلبسون ملابس أفغانية وكأننا في عاصمة أفغانية. بل ترى نظرات الحقد والغل على كل من يمر من البوابات، وخاصه النساء اللائي لا تكن ترتدي الخمار الكامل.(1)

أيضًا بأن من ضمن الشخصيات المرتبطة باللجنة الأمنية هو مصطفى قنيفيد أحد سكان منطقة زناته بطرابلس وهو من الأعضاء البارزين والأساسيين فيما يعرف باللجنة الشرعية للجماعة الإسلامية المقاتلة، وهو يترأس اللجنة الأمنية العليا في طرابلس والتي مقرها إدارة الاستخبارات سابقا. مصطفى قنفيد، وهو من الجماعات المقاتلة التي تم ترحليها في 2000 إلى ليبيا. قام عبد الحكيم بلحاج بتعيين أحمد فرج الساعدى واسمه الحركي الشيخ عبد العليم، كرئيس اللجنة الأمنية العليا بمدينة ترهونة. و أحمد فرج قام بعمليات نصب على أهالي ترهونة وذلك بممارسة الاحتيال على المواطنين من خلال الأموال و الدولارات التي قامت الحكومة بإرسالها للمصارف في ترهونة، كرواتب للمواطن العاملين في القطاعات المختلفة غير أنه احتجزها ونكر بأن هذه المبالغ قد تم تسليمها. ولذا فإن كافة الجهات الأمنية التي تسيطر على أمن ليبيا مسيطر عليها من قبل الجماعات المتشددة في كافة أرجاء ليبيا، وكل هذا يتم تحت علم مجلس الانتقالي الوطني المؤقت وتحت أعين الحكومة الانتقالية المؤقتة.(2)

لقد خرج مصطفى قنيفيد في الحوار الذى دار بين الدولة الليبية والجماعات المتطرفة في ليبيا في 2006، وذلك عندما أصدرت قيادة الجماعات المقاتلة مراجعات ضخمة بعنوان "دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحسبة والحكم على الناس "، وخلصت فيها

1 لقاءات مع أهالي مدينة درنة مصدر سبق ذكره.

2 تصريح مصطفى الساقزلي إلى القنوات الليبية بتاريخ 30يناير2012

الجماعات المقاتلة إلى عدم جواز حمل السلاح لقلب الأنظمة العربية والإسلامية. لقد قام القائمون على هذه المراجعات وهم ستة من قادة الجماعة الليبية المقاتلة التي يعتبر أميرها في ليبيا هو عبد الحكيم الخويلدى بالحاج، الملقب" أبو عبد الله الصادق"، ونائبه خالد محمد الشريف والمسئول الشرعي سامي مصطفى الساعدى والملقب "أبو المنذر الساعدى"، والأمير الأول للجماعة مفتاح المبروك الذوادى، الملقب "عبد الغفار" والقائد العسكرى مصطفى الصيد قنيفيد، وهو الملقب " أبو الزبير" وعبد الوهاب محمد قائد وهو الأخ الأكبر لأبي يحيى الليبي، وهو مسئول الأمن في طرابلس بعد انقلاب 17 فبراير 2011. هؤلاء كلهم أقروا بأنهم كانوا على خطأ في حمل السلاح منذ البداية ضد النظام السياسي في ليبيا تحت قيادة العقيد معمر القذافي، وهذا بعد أن فشلوا في الانقلاب على العقيد معمر القذافي أو اغتياله حيث تم القبض عليهم، وبدأ الحوار معهم في عام 2006.(1)

لقد أتبع قادة المقاتلة مراجعاتهم هذه برسالة اعتذار من العقيد معمر القذافي بعد أن عاهدوه على عدم الخروج عليه، وعلى عدم حمل السلاح ضده مرة أخرى، وهذا ما لم يستطيعوا الالتزم به، واعتذروا على ما حاولوا القيام به من محاولات قلب النظام واستهداف العقيد معمر القذافي شخصيا في أكثر من محاولة اغتيال. حيث أعلنوا عن أخطائهم في تشكيل جماعة مسلحة في موقف فسر بأنه موافقة على حل تنظيم الجماعة الليبية المقاتلة. وشكلت مواقف الجماعة المقاتلة صدمة لبعض الإسلاميين أنفسهم، والذين يحسبون على التيار الجهادى المؤيد لتنظيم القاعدة، بل وصل إلى أن بعض مؤيدى تنظيم القاعدة الذين ينشرون في منتديات الإنترنت لم يرضوا بخطوة وقف القتال، وهم مؤيدين الاستمرار في قتال من

1 هذه المجموعات التي تم الإفراج عنها في مارس 2006، وهي نفسها التي تسيطر الآن على المجالس العسكرية في ليبيا واللجان الأمنية في ليبيا بعد تمرد 17 فبراير وهي نفسها اشتركت في الانقلاب على الحكومة الليبية بعد معاهدتهم للدكتور سيف الإسلام معمر القذافي على الابتعاد عن التطرف وحمل السلاح.

يصفونهم بالمرتدين في العالم العربي، وهي الأنظمة الحاكمة والغرب عموما، الذى يدعم هؤلاء للبقاء في السلطة بحسب رأى القاعدة ومؤيديها.([1])

لم تصدر أي تأصيلات شرعية لا عن الجماعات المقاتلة ولا على جماعة تنظيم القاعدة ولم ترفض أيضًا ما جاء في هذه المراجعات، في مؤشر واضح على أن من انتقدوا لم يجدوا ثغرات فقهية في الأصول التي اعتمدها قادة الجماعة الليبية للوصول إلى الخلاصات التى انتهوا إليها. ولقد قامت الدولة الليبية بمكافأة الجماعات الليبية المقاتلة في شهر مارس 2006، وذلك من خلال الإفراج عن ثلاثة من قادتها الستة المهمين جدا، والذين شاركوا في إعداد المراجعات، إضافة إلى أكثر من 200 من الإسلاميين " الجهاديين " سواء كان هؤلاء من الجماعات المقاتلة أو مما يعرف ب" شبكات العراق" وهي المجموعات التي تضم في معظمها شباب صغار السن، الذين أوقفتهم الحكومة الليبية للاشتباه في تحضيرهم حتى ينتقلوا إلى العراق والقتال هناك، أو قد يتم تحضيرهم أيضًا لتنفيذ عمليات داخل ليبيا نفسها أو في الدول المجاورة لها. في حقيقة الأمر لم يكن الإفراج عن المسجونين الخطوة الوحيدة التي تم اعتمادها تجاه هؤلاء.([2])

فقد وعد الدكتور سيف الإسلام معمر القذافي والذى كان طرفًا محوريا في كل الحوارات التي جرت بين قادة المقاتلة المسجونين وبين قادة الأجهزة الأمنية منذ عام 2006 بأن الدولة ستعتني بالمفرج عنهم وتساعدهم كي يتمكنوا من الاندماج مجددا في المجتمع وإعادة بناء مستقبلهم.([3])

---

1 تم الإفراج على عناصر قيادية من تنظيمات القاعدة وأيضًا الجماعة الليبية المقاتلة بتاريخ 2مارس 2006، وهي المجموعات التي أطلقت السلطات الليبية عنها ما قبل المجموعات الأخيرة التي أطلقت سراحها في 15فبراير2011 قبل اندلاع التمرد في شهر فبراير 2011.

2 نفس المصدر.

[3] عناصر قيادية من تنظيمات القاعدة وأيضًا الجماعة الليبية المقاتلة بتاريخ 2مارس 2006، مصدر سبق ذكره

كل هؤلاء وغيرهم من لحقوا بهم من خارج ليبيا هم مجموعات قيادية منظمة في الجماعات الليبية المقاتلة وأيضًا في تنظيم القاعدة ولهم تاريخ حافل بالإرهاب في كل أفغانستان والعراق والصومال والسودان والشيشان وباكستان، هؤلاء أنفسهم هم قادة المجالس العسكرية في ليبيا بعد الانقلاب عام 2011، وهم أنفسهم قادة اللجان الأمنية في ليبيا الحالية، وقد ظهروا في كثير من التظاهرات برفع الأعلام التى تشير إلى تنظيم القاعدة، حيث عبرت هذه الجماعات على انتماءاتها الإرهابية أمام العالم كله، وذلك من خلال العديد من التظاهرات والمهرجانات العلنية التى رددت فيها شعارات تنظيم القاعدة ورفعت راياتها السوداء التى يكتب عليها " لا إله إلا الله محمد رسول الله " في كل المدن الليبية في بنغازي، ودرنة، وسرت، وطرابلس وسبها وجدابيا وترهونة وغيرها من المدن الليبية.

إن تزايد نفوذ تلك الجماعات الإرهابية يشكل تهديداً حقيقياً للسلم الاجتماعى في ليبيا والذى تم خرقه بفعل الانقلاب الذى لم يخلق إلا سلطة وقوة للمليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية المتطرفة والتى تشكل خطرا ملموسا على كل الدول الحدودية مع ليبيا، وكذلك دول حوض البحر المتوسط وكذلك للأمن الإقليمى والدولي. وما الاجتماع الذي عقد بمدينة المهدية بتونس 24ديسمبر2012لتحريض الشباب في تونس، بحضورعبدالحكيم الخويلدى بالحاج في هذا الاجتماع،لهو دليل على تنسيق هذه الجماعات المتطرفه مع بعضها البعض، حيث عقد عدة اجتماعات سرية في كل من مدن بن قردان وجربة وجرجيس وقد التقى عبد الحكيم بالعديد من الشخصيات التى تنتمى إلى تنظيم القاعدة مثل الكمنى رضوان وهو الصديق المقرب لعبد الحكيم بالحاج، وهو نفس الشخص الذى اتهم فيما بعد بتفجير ميناسا بالجزائر.(1)

ولعل الأحداث التى جرت في مالي ليست بمعزل عن ماحدث بليبيا، أيضًا اتهم عبد الحكيم بالحاج في حادثة ميناسا في الجزائر بتاريخ 2012، ولهذا رفضت الجزائر دخوله

1 لقاء عبد الحكيم بالحاج في تونس مع القيادى في تنظيم القاعدة التونسي والكمني رضوان، بتاريخ 24 ديسمبر 2012.

إلى الجزائر وذلك لأنه له مشاركة مسلحة في أفغانستان وليبيا وقد حاول عبد الحكيم الدخول بصفة رسمية لتحقيق مصالح شخصية، وهو من المتهمين المتورطين والمهندسين للاعتداء الذى نفذه إرهابيون من جنسيات مختلفة بالقادة البترولية تيفنتورين والذى اتهم فيها مليشيا الزنتان ببيع السلاح إلى منفذى عدوان عين أميناس وبالتحريات الأولية اعترف الإرهابيون الموقوفون بينهم أبو البراء والكمني رضوان وكذلك الإرهابي التونسى الملقب أبو طلحة، أن الطاهر أبو شنب الذى لقى مصرعة فى عملية تيفنتورين، تكفل بالتفاوض مع مليشيا الزنتان حول طبيعة الأسلحة المطلوبة والمبلغ المالى المستحق. (1)

وسعت هذه الجماعات الإرهابية بإنشاء خط ممتد بين مصر وليبيا تونس والجزائر والنيجير كمنطقة لتمركز جماعات القاعدة في شمال أفريقيا وبمساعدة قطرية، وقد صرحت الولايات المتحدة الأمريكية عن تخوفها من هذا المخطط.

وأشارت جريدة نيويورك تايمز، إلى تخوفات أمريكية من تعاظم قوة ما يسمى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث نقلت الجريدة عن مسئولين أمريكيين وأوروبيين يعملون في القطاع الأمني، وفي مجال مكافحة الإرهاب بأن هذه الهجمات الأخيرة هي هجمات القاعدة على أهداف في مالي، وفي موريتانيا ربما تشير إلى عودة مقاتلين أجانب من الحرب العراقية الأفغانية، وهم أنفسهم الذين تمرسوا خلالها على مهارات صنع القنابل وفنون القتال. ويقول المسئولون الأمنيون إن هذه الهجمات تعكس تنامي تنظيم القاعدة في شمال أفريقيا، خارج الملاذ الرئيسي للتنظيم في منطقة القبائل الباكستانية. وكان التنظيم المذكور قد تبنى المسئولية عن مقتل رهينة بريطاني في مالي، وعامل إغاثة أمريكي في موريتانيا، ومقتل ضابط بارز في الجيش المالي داخل منزله بتنبكتو، بالإضافة إلى نصب كمين لموكب كان به قرابة أربعة وعشرين عنصرمن القوات غير النظامية الجزائرية.(2)

1 نشر في الشروق الجزائرية ، بتاريخ 19 فبراير 2013.

2 نشر في الشروق الجزائرية ، مصدر سبق ذكره.

وهو أيضًا مسئول على الهجوم على دورية للجيش المالي في الصحراء الشمالية، وأدى ذلك إلى مقتل نحو 12 عشر جنديا وأسر الكثير منهم، حسب ما قاله مسئولون عسكريون أمريكيون. ويشير المسئولون الغربيون في مجال مكافحة الإرهاب إلى الهجمات الأخيرة، على أنها دليل على رغبة التنظيم في توسيع مجال هجماته لتشمل دولا أخرى بشمال أفريقيا، وربما داخل أوروبا أيضًا، حيث يوجد لدى التنظيم مناصرون لوجستيون ماليون. وقال مسئول فرنسي كبير في مجال مكافحة الإرهاب، لقد أصبح تنظيم القاعدة أكثر قوة في الجزائر وموريتانيا، ومقتل الرهينة البريطاني والأمريكي عبارة عن رسالة بأنهم لا يركزون على قضايا المغرب فحسب، وأنهم الآن جزء من الجهاد العالمي. وكان زعيم جناح القاعدة عبد الملك دروكدال قد هدد فرنسا بحرب ضروس، ردا على محاولة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بمنع ارتداء البرقع في فرنسا والذي وصفه بأنه رمز على العبودية.وترى عدة أطراف، بأن قاعدة المغرب الإسلامي، تحاول منذ عدة أشهر تخفيف الضغط العسكري الهائل عن تنظيم القاعدة الدولي بمناطق تواجده التقليدية في باكستان، عبر استفزاز الدول الغربية حتى تباشر عمليات عسكرية في المنطقة.(1) والأمر الأشد خطورة هو التدمير المتعمد من قبل حلف الناتو للمؤسسة العسكرية والأمنية الليبية، مما ساعد على انتشار السلاح وانتقاله إلى الدول المجاورة بكميات كبيرة أسهمت في إحداث حالة من الانفلات الأمني وعدم الاستقرار وعززت المجموعات الإرهابية والإجرامية التي بدأت تنشط في المنطقة.

إن هيمنة المجموعات الإرهابية المسلحة التي تنتمى في أساسها إلى تنظيم القاعدة على المؤسسات الليبية ظهرت وبدعم مادى مركز من دولة قطر وخاصة في مناطق في شرق ليبيا مثل مدينة درنة – مدينة البيضاء، ومدينة طبرق، ومناطق غرب ليبيا مثل المناطق الصحراوية ومناطق الحدود مع تونس.إن هذه الحقائق موثّقة عن انتعاش حركة تمويل عناصر التنظيم المسلح بالأسلحة عن طريق النيجر، والتشاد، والصحراء الكبرى، وعن طريق مصر أثناء حكم الإخوان برئاسة محمد مرسي. لقد أصبحت سيطرة الجماعات الإرهابية والمسلحة واقعا

1 جريدة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ 18نوفمبر 2012.

ملموسا تجسّد في إطلاق عمليات تعذيب، واختطاف ضد المواطنين الليبيين، وفتح مراكز تدريب وتجنيد المقاتلين من مختلف دول الجوار لإرسالهم إلى سورية، ودول الساحل والصحراء وقد سبق لحلف الناتو أن قام بقصف مواقع تواجد هذه الجماعات في منطقة الجبل الأخضر، ودرنة، وسرت، وفي منطقة مزدة مؤخرا، فحسب شهود عيان فقد شوهد تحليق لطائرات استطلاع صغيرة الحجم على مدينة درنة بتاريخ 11 أبرايل2012، وهذة طائرات صغيرة بدون طيار قد استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2005، وهى نفس الطائرات التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينيات في أفغانستان، ولقد شهدت هذه الطائرات تحلق في سماء مدينة درنة وبنغازى في 11أبريل 2012، وكان تحليق هذة الطائرات لتحديد الأهداف المراد تدميرها في مدينة درنة وبنغازي شرق ليبيا والتي يستخدمها أفراد تنظيم القاعدة.(1) وهذا بالضبط ما قامت به الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق واليمن وليبيا، فقد قامت بدعم الجماعات الإرهابية كوسيلة للانقلاب على الأنظمة السياسية في هذه الدول وبث الفوضى فيها، ومن ثم محاربتها والقضاء على قادتها الفاعلين وهذا من ضمن تلاعب وخداع السياسة الخارجية الأمريكية مع هذه الدول.

4. **التداعيات الاقتصادية في ليبيا بعد الحرب**: على الصعيد الاقتصادي فإن التداعيات الاقتصادية بشكلها السلبي على ليبيا يمكن عرضها في مجموعة من النقاط الهامة والتي لعبت دورا أساسيا في انهيار الاقتصاد الليبي حتى أصبحت ليبيا نهاية 2013 ترغب في الاقتراض من صندوق النقد الدولي لتغطية مرتبات موظفي الدولة الليبية بالرغم أن ليبيا تعد من الدول المنتجة للنفط والتي لا يتجاوز عدد سكانها الخمسة مليون ونصف نسمة، فإن الوضع الاقتصاد الليبي بعد الحرب عام 2011 أدى إلى تدني مستويات المعيشة للفرد،واضطرابات في الاقتصاد الليبي المعتمد على النفط والذى يمثل حوالي 98 ٪.إن التدمير العام والممنهج الذى حصل في البنية التحية لليبيا نتيجة لانقلاب 17 فبراير 2011، أدى إلى انهيار البنية

1 قصف طائرات بدون طيار مدينة درنة وبنغازى شرق ليبيا بتاريخ 9أبريل2012 بعد التأكد من تواجد معسكرات للتدريب لجماعات القاعدة في ليبيا.

الاقتصادية بالكامل حيث تم تدمير المنشآت والمصانع الاقتصادية، وتم هدم كافة البنى التحتية والعسكرية خصوصا بمدن سرت وبني وليد وطرابلس وتاورغاء التى تعرضت لقصف كثيف من قبل طائرات الناتو ولمدة ثمانية أشهر على التوالي ودون توقف.

لقد أدت حالة الفوضى إلى انهيار مؤسسات الدولة الحكومية وسيطرة مجموعات غير مؤهلة وغير مسئولة ومنها جماعات متطرفة عن كافة أجهزة الدولة، أدى هذا بشكل مباشر إلى تسجيل أكبر عمليات نهب منظمة للثروة النفطية في ليبيا. ولقد أدى هذا بدوره إلى انعكاس عائدات النفط الليبي خلال فترة انقلاب 17 فبراير 2011، فعلى سبيل المثال فإن المستوى المعيشي لليبيين، وأاقتصاد الأسرة الليبية بدأ بالانخفاض، وخاصة في الشهور الأولى من الحرب حيث توقفت المصارف والشركات والأعمال نهائيا،ومن ثم بدأ الانفراج يصاحب حالة غلاء المعيشة والمواد الغذائية، والذى تم استغلاله من قبل جماعات المصالح الاقتصادية في ليبيا، وأصحاب رءوس الأموال التجارية، وسيطرة جماعات تهريب البضائع المنتهية الصلاحية والأدوية الغير نافعة وتهريب المنتوجات الغير صالحة للاستعمال، حيث أصبحت ليبيا دولة مستقبلة لكل المواد الطبية والغذائية من كافة المنافذ البحرية والبرية والجوية دون مراقبة جودتها وصلاحيتها.

بالرغم من أن الإحصائيات الصادرة عن المجلس الانتقالي الوطني، والتي تشير إلى تحقيق عائدات نفطية تقدر بـ 12 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من عام 2012، إلا أن الواقع لا يشير إلى أي تطوارات اقتصادية أو تنموية، وخاصة بعد عمليات الهدم الممنهج على ليبيا دون معرفة المسئولين عنها.

غير أن مؤسسة النفط الليبية أعلنت بأن إيرادات ليبيا من تصدير النفط الخام ستكون في حدود 50 مليار دولار للعام 2011، حسب كميات التصدير المتوقعة، وكان رئيس مؤسسة النفط في 29 ديسمبر2011، قد أعلن أن تصدير النفط في ليبيا تجاوز المليون برميل مع نهاية عام 2011، متوقعا العودة إلى حصة ليبيا والمقدرة بمليون و600 ألف برميل يوميا مع منتصف عام 2012.

ووفقا لتقديرات المؤسسة تواجه ليبيا تحديات جديدة في إعداد ميزانيتها الجديدة لعام 2012، خاصة مع توقع انخفاض الإيرادات السيادية نتيجة الأحداث شهدتها ليبيا بعد فبراير 2011. وأوضحت التقديرات أنه من خلال مشروع الميزانية الجديدة تبين أن كل الشركات العامة والقطاع الخاص لم يحقق الدخل الذي كان متوقعا له مع انخفاض التعريفة الجمركية، مما أدى إلى الاعتماد على الإيرادات النفطية.

وأكد إدريس صالح الشريف مساعد وكيل وزارة المالية الليبية، خلال اجتماع لجنة مناقشة ميزانيات القطاعات العامة، سوف توضح كافة الإيرادات للدولة بالكامل وأوجه استخدامها، مبينا أن إيرادات الدولة الليبية لهذا العام ستعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية فقط. وتوقع مساعد وكيل وزارة المالية أن تكون الإيرادات السيادية للدولة الليبية في العام المقبل أقل، لأن الضريبة على الشركات تعتمد على أرباح الشركات خلال عام 2011 وهو العام الذي حدثت فيه الحرب على ليبيا، وقال إن الموارد النفطية المتوقعة تتوقف على ازدياد الإنتاج الذي في المتوسط يتوقع أن تكون إيراداته حسب توقعات المؤسسة الوطنية للنفط نحو 41 مليار يورو، أي ما يعادل نحو 50 مليار دولار.

وأشار إلى أن الأجور خلال هذا العام ستصل إلى ما بين 16 و20 مليار دولار، كما أن هناك بند الدعم الذي يشمل السلع الغذائية والكهرباء والوقود، وهذا المبلغ قد يصل إلى 12 مليارا، لافتا إلى أن ما سيتبقى سيوزع وفق الأولويات الأساسية التي وضعتها الحكومة، وهي بناء مؤسسات الدولة السيادية والمتمثلة في الأمن والدفاع والقضاء، لكي تعود هذه المؤسسات السيادية إلى العمل، وتعود معها هيبة الدولة.(1)

وفي عام 2012 أكد رئيس مؤسسة النفط الليبية نوري بالروين أن وتيرة إنتاج ليبيا من النفط تتسارع يوماً بعد يوم، وأن معدل إنتاج النفط وصل إلى 90 ٪ من الطاقة الإنتاجية التي كان عليها قبل الأحداث التي شهدتها ليبيا. وأعلنت مؤسسة النفط الليبية عن أن صادرات ليبيا من النفط الخام بلغت خلال الربع الأول من العام 2012 أكثر من 103 ملايين و729 ألف برميل، محققة عائدات بلغت 12 مليار و298 مليون و329 ألف دولار. وأوضحت

1 تقرير رئيس مساعد وكيل وزارة النفط في ليبيا 29.12.2011

المؤسسة أنها سوّقت نفطها الخام لعدد من الدول الأوروبية والأسيوية بواقع سعر ما بين 110 إلى 124 دولارا للبرميل، حيث استحوذت إيطاليا على أكثر من 34.23٪ من صادرات النفط الخام الليبي خلال الفترة المشار إليها، وجاءت الصين في الترتيب الثاني بنسبة15.93٪، بينما بلغت النسبة المصدّرة إلى أمريكا أكثر من 2.21 ٪. وأضاف أن حصّص شركاء مؤسسة النفط الليبية في النفط الخام من حقولها العشرة المنتجة بلغت 13 مليونا و237 ألفا و276 برميلا، مشيرًا إلى أن حصة الشركات الإيطالية بلغت 55.3٪ فيما بلغت حصة فرنسا 12.7٪ تلتها أسبانيا بنسبة 11.3٪.[1]

هذه هي الإيرادات التي وردت حسب تقرير مؤسسة النفط الليبية، غير أن مصرف ليبيا المركزى أكد في تقرير له بتايخ 31 أكتوبر2012، بأن قيمة الإيرادات النفطية المحصلة في ليبيا خلال الفترة من 1يناير2012 وحتى تاريخ 31 أكتوبر2012 بلقت مبلغ.898 55.665.121.616 مليار دينار ليبي، فيما بلغت الإيرادات المحلية من الجمارك والضرائب لنفس الفترة بملغ يقدر بحوالي 2.780.377.722.مليار دينار ليبي، وقد ورد في تقرير مصرف ليبيا المركزى والذى صدر عن إدارة العمليات المصرفية بمصرف ليبيا المركزى حول الإيرادات وبنود صرف الميزانية متضمنا نفقات الدعم وموازنة الأسعار والذى بين أن مبلغا وقدرة 10.234.059.814.763.مليار دينار ليبي يقدم كدعم للأدوية والسلع التموينية والمحروقات والكهرباء والأنارة والمياه والصرف الصحي وتحلية المياه والنظافة العامة والأعلاف. وقد أوضح التقرير أن إجمالي الإيرادات النفطية والمحلية بالدينار الليبي خلال الفترة من 1يناير2012، وحتى تاريخ التقرير 31 أكتوبر2012، لا تغطي بنود الميزانية العامة حيث بلغ عجز الإيرادات النفطية والمحلية في تمويل الميزانية مبلغا وقدرة 2.203.294.672.040 مليار دينار ليبي، كما تضمن التقرير ما تم قيده للقطاعات خلال

1 تقرير مؤسسة النفط الليبية عن إيرادات ليبيا في الربع الأول من 2012

المدة من 1.يناير2012 إلى تاريخ 31 اكتوبر2012، خصما من الإيرادات النفطية والمحلية والذى بلغ 10.552.437.717.097 مليار دينار ليبي.(1)

ونتيجة ما تمربه ليبيا من انتهاكات لحقوق الإنسان من اختطاف وسجن وقتل وتعذيب واغتيالات وصلت في بنغازى إلى قتل أكثر من 6 ضباط من القوات المسلحة والبحرية والاستخبارات العسكرية في يومي 2 و3 أكتوبر 2013 وسجلت الجريمة ضد مجهولين، لهذا قام المواطنون بإغلاق موانى النفط، والسيطرة عليها مما تسببت في خسارة مادية لليبيا كما صرح وزير النفط بتاريخ 3 أكتوبر 2013 بأن خسائر ليبيا بلغت أكثر من خمسة مليارات دولار نتيجة تراجع الإنتاج النفطي على خلفية الإضرابات والتظاهرات التي تسود البلاد حالياً، وهذا ما أكده وزير النفط الليبي. حيث صرح في مؤتمر النفط والمال المنعقد في لندن بتاريخ 3 أكتوبر 2013 أن بلاده تأمل في عودة إنتاجها النفطي سريعاً إلى مستواه المعتاد البالغ 1.6 مليون برميل في اليوم. وأوضح أن التحدي الأكبر هو تصحيح مسارالإنتاج من النفط الذي تراوح حالياً بين 650 و700 ألف برميل يومياً. وتراجع إنتاج النفط الليبي إلى أقل من 150 ألف برميل في اليوم خلال شهر سبتمبر بسبب إضرابات وعدة تحركات احتجاجية في المنشآت النفطية. (2)

وأوضح وزير النفط الليبي لصحافيين على هامش اليوم الثاني للمؤتمر بأن ليبيا نجحت في الاتفاق مع أكثر المجموعات باستثناء مجموعة مازالت تثير المشاكل في التفاوض معهم لتسليم حقول النفط. وأكد وزير النفط الليبي على أنه لا يمكننا استخدام القوة ضدهم، وقال إننا نحاول إقناع المحتجين بأن طريقتهم ليست الطريقة المناسبة للتعبير عن مطالبهم وأنه بمجرد أن نحل هذه المشكلة، أعتقد أننا سنتمكن من إعادة الإنتاج إلى عهده في غضون ثلاثة أو أربعة أيام. ويعتمد الاقتصاد الليبي إلى حد كبير على إنتاج المحروقات التي تمثل أكثر من 80 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي وحتى 97 في المئة من صادرات البلاد.

1 تقرير مصرف ليبيا المركزى في 31اكتوبر2012

2 تصريح وزير النفط الليبي عبدالباري العروسي في مؤتمر لندن للنفط بتاريخ 3 أكتوبر 2013.

وعادت صادرات النفط عام 2012 على ليبيا بنحو 50 مليار دولار. وأشار إلى أن أسوأ تعطل للإنتاج منذ حرب 2011 كان في شهر سبتمبر 2012 وقد تسبب في انخفاض الإنتاج إلى أقل من 200 ألف برميل يوميا، وأكد وزير النفط بأنه يتوقع حل هذه المسألة في أي وقت وبحلها سوف يتم إعادة الإنتاج إلى 1.6 مليون برميل يومياً. وأخذت ليبيا أولى خطواتها نحو استئناف الإنتاج في غرب البلاد منتصف سبتمبر 2013 بعد أن توصلت إلى اتفاق مع مجموعات محلية تمكنت بفضله من إلغاء حالة القوة القاهرة في مرفأي مليته والزاوية لتصدير النفط في 17 سبتمبر2013. و أن مرفأ مرسى الحريقة في شرق البلاد سيستأنف العمل قريباً.(1) غير أنه حتى شهر ديسمبر 2013 لم يستأنف بعد وادى إغلاق المواني النفطية إلى تعطيل دفع الرواتب، وتردى الحالة الاقتصادية التي تمر بها ليبيا الآن من بيع النفط في السوق السوداء،إضافة إلى بيعه بدون مقاييس وعدادات رقميه حيث كان النفط يباع تقديرياً دون عداد رقمى . هذا إلى جانب حالة الفوضى والتفجيرات والاغتيالات والخطف التي أدت إلى قفل المواني النفطية كرد فعل حتى تتخذ الحكومة الحالية برئاسة على زيدان والمؤتمر الوطني إجراءات اتجاه ما يحدث في ليبيا من فوضي.(2)

وبحسب اعتقاد وزير النفط الليبي بأن هناك إمكانية لعودة الإنتاج إلى طاقته الكاملة أي بمقدار 1.6 مليون برميل يوميا إذا تم إنهاء الإضرابات التي أدت إلى تعطيل الإنتاج منذ 17 فبرير، مما تسبب في تعرقل عمل حقول النفط ومواني التصدير، حيث يرى بأن الإنتاج قد ارتفع حاليا إلى سبعمائة ألف برميل يوميا، ولكن حركات إضراب العمال والاحتجاجات التي تقوم بها المليشيات المسلحة والناشطين السياسيين سببت في انخفاض الإنتاج نتيجة لدوافع تتراوح بين المطالب الاجتماعية والمادية، واستطاعت طرابلس أن تحقق أولى خطواتها نحو استئناف الإنتاج بعد إغلاق أغلبية حقول النفط خلال شهر أغسطس وسبتمبر 2013 بعد اتفاق مع مجموعات المحتجين في مرفأى مليتة والزاوية لتصدير النفط وأكد بإنه تجرى

1 تصريح وزير النفط الليبي عبدالباري العروسي، مصدر سبق ذكره.
2 نفس المصدر

الآن محاولات لتفاوض مع محتجين المنطقة الشرقية والتي تشمل شركة البريقة، و أكد بانه قد دفع غياب الاستقرار بليبيا منذ عام 2011، إلى غياب المردودية التجارية، والذى كان بدوره قد أدى إلى أن شركات نفط كبرى مثل إكسون، موبيل، ورويل داتش شل لتجميد عملياتها، في حين عمدت شركات أصغر مثل ماراثون إلى بيع أصولها في ليبيا([1])لقد سببت احتجاجات المواطنين وإقفال حقول النفط ومواني التصدير أيضًا إلى انقطاع في الكهرباء حيث استمر انقطاع لتيار الكهربائي في ليبيا طيلة فترة شهر رمضان فى أغسطس وإلى أواخر ديسمبر 2013، حيث رجح وزير الكهرباء والطاقة إلى أن السبب هو الاعتصامات في الحقول النفطية الأمر الذى أدى إلى نقص إمدادات الطاقة الطبيعية والوقود السائل من الشركات المنتجة الذى تسبب في نفص القدرة الإنتاجية لمحطات التوليد العامة للكهرباء وأكد على انفضاض الاعتصامات سوف يؤدى إلى إعادة الإمدادات إلى وضعها الطبيعي.([2])

وبعد أن دخلت الفوضى عامها الثالث لم تتوقف حالة الفوضى من انعدام الأمن والأمان، فلم يطرأ على النظام الاقتصادى أو التعليمي أو الصناعي أو العسكرى أو الأمني أي تطورات إيجابية، بل وصلت حالة الاقتصاد الليبي إلى الحالة التي تدرس فيها ليبيا إمكانية الاقتراض من صندوق النقد الدولي لمعالجة فاقد العملة،والانهيار الاقتصادى في ليبيا، رغم ارتفاع أسعار النفط ومردودات النفط نهاية العام 2012. لم تستطع الحكومة الليبية بناء أي تطورات عملية مثل بناء البنية التحيتة أو القيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية في ليبيا أو ترميم البيوت والمستشفيات والمصانع والمدراس التي تعرضت للقصف من قبل حلف الناتو، بل حتى الطرق التي تعرضت إلى قصف حلف الناتو مازالت لم يتم ترميمها.إن اختفاء الكثير من المبالغ المالية الضخمة من المصارف وشركات التأمين والصناديق التي كانت تسدد رواتب المتقاعدين والعاطلين والمتمثلة في المحافظ الاستثمارية التي كانت توزع على الأفراد

1 تصريح وزير النفط الليبي عبدالباري العروسي، مصدر سبق ذكره.

2 تصريح وزير الكهرباء في ليبيا 21 يونيو 2013

العاطلين عن العمل والذين يعولون في أسر، وكذلك المواطنين ذوي الدخل المحدود، وأصحاب المعاش الضماني الأساسي، كنتيجة للسرقة الممهنجة التي تعرضت لها ليبيا بعد تمرد 17 فبراير 2011. بل ذهب المؤتمر الوطني العام إلى إلغاء الحوافظ الاستثمارية التي كانت تساعد الأسر والتي ساهمت الدولة الليبية بقيادة معمر القذافي إلى تسليمها إلى المواطنين، وهي بمثابة رواتب شهرية يتقاضاها المواطن الذى لا يملك عمل في الدولة الليبية، حيث اعتبرها المؤتمر الوطني العام ربا رغم أنها هي عوائد الاستثمارات الليبية الخارجية، والسبب الحقيقي ليس إلا أنها ربا، بل بسبب بيع الأسهم الاستثمارية وسرقتها بعد الانقلاب الفبرايرى عام 2011.

لجنة برئاسة رئيس لجنة المالية بالمؤتمر، وتضم في عضويتها مندوبين عن لجنة الأوقاف والشئون الإسلامية، والعمل والشئون الاجتماعية ورئيس لجنة إدارة صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ووكيل وزارة الشئون الاجتماعية، تتولى وضع حلول وآليات بديلة لمعالجة أوضاع أصحاب الحوافظ الاستثمارية، بشكل يتوافق مع القانون رقم 1 لسنة 2013، بشأن منع المعاملات الربوية وعلى أن تنهي عملها في وقت لا يتجاوز الشهرين. وأوضح أن المرتبات ستدفع لأصحاب المحافظ الاستثمارية إلى نهاية هذه السنة 2013، يتم بعدها إعادة النظر في وضع أصحاب المحافظ، وذلك بعد أن رأت بعض اللجان ومن بينها لجنة الأوقاف أن الـ 500 دينار التي تدفع لأصحاب المحافظ الاستثمارية تشوبها بعض الشوائب، وأذن المؤتمر الوطني العام لمجلس الوزراء بإجراء المناقلة من الباب الثالث من ميزانية 2013 بمبلغ وقدره 854 مليونا و834 ألف دينار ليبي وذلك لتغطية مستحقات أصحاب الحوافظ الاستثمارية إلى 31 ديسمبر 2013. ([1]).

فعلى الرغم من تتالي الدفعات التي أفرجت عنها مختلف المؤسسات والمنظمات الأوروبية والأمريكية بعد تجميدها لبعض الأصول والاستثمارات الليبية، لم تصل هذه

1 تصريح الناطق الرسمي باسم المؤتمر الوطني العام عمر حميدان، بتاريخ 9 أكتوبر 2013.

الأموال إلى أماكنها الصحيحة ليتم توزيعها على المواطنين المعنيين بها، بل تعرضت الأموال المفرج عنها للتهريب خارج ليبيا في حسابات شخصية بمجرد وصولها إلى ليبيا، مما جعل وزير مالية الحكومة الانتقالية حسن زقلام في مقابلة تلفزيونية له في إذاعة ليبيا يقول " إن ليبيا قد أصبحت نقطة عبور للأموال الليبية. وما يزال الوضع على حاله إن لم يكن قد ازداد سوءا. حيث قال إنه سيستقيل قريبا بسبب إهدار المال العام واستشهد ببرنامج متوقفه حاليا لتعويض المقاتلين السابقين، وضغوط منهم على وزير المالية لدفع تعويضات. وقال الوزير حسن زقلام في مقابلة إنه سيستقيل لأنه لا يمكنه العمل في مثل هذه الظروف. وأضاف أن هناك إهدارا للمال العام لأنه لا أحد "يخشى الله" على حد قوله. وعندما سئل عن موعد تقديم استقالته قال "قريبا" وبالفعل استقال بعد تصريحه هذا بفترة قصيرة دون أن يدلي بتفاصيل. وأوقفت ليبيا في شهر أبريل برنامجا لتعويض المقاتلين الذين شاركوا في انقلاب 17 فبراير، لأنه كان مشوبا بالفساد ودفع أموال لناس غير مستحقين. وقال حسن زقلام إن قرار دفع تعويضات للمقاتلين المعارضين السابقين صدر قبل تعيين الحكومة الانتقالية الحالية في نوفمبر تشرين الثاني 2011. وأضاف أنه أوقف صرف 1.3 مليار دينار لعدم اتساق قوائم أسماء الأشخاص الذين من المقرر أن يحصلوا عليها.(1)

إن الوضع الذى تعيشه ليبيا الآن هو عبارة عن وضع اقتصادى متردى كان سببا في تفشّي الغلاء، وندرة السّلع وانهيار منظومة الرقابة الصحية على المنتجات والمواد الغذائية، مما أدى إلى دخول السلع الغذائية منتهية الصلاحية، وهذا أدى إلى تسجيل حالات التسمم في كل من مستشفيات بنغازى والبيضاء ودون رقابة على الأغذية. حيث أعلنت مستشفيات مدينة بنغازي 25 أغسطس 2013 عن حالات التسمم التي قدمت لأقسام الطوارئ. وأكد أحد المصادر الطبية بقسم الطوارئ مستشفى بنغازى في نفس اليوم بأن المستشفيات استقبلت ما يزيد عن 200 حالة تسمم، مشيراً إلى أن معظمها حالات بسيطة، ومستقرة

1 مقابلة مع وزير المالية السابق حسن زقلام وإعلانه عن استقالته في5 فبراير2012.

وغادرت بمجرد التأكد من حالتهم الصحية. وقال مصدر طبي آخر بأن معظم الحالات عانت من الجفاف بالإضافة إلى الإرهاق والتعب بسبب المخيم الذي كانوا ينظمونه بمصيف جليانة أما عن التسمم فهو شيء بسيط تزامن مع الإرهاق والتعب، يشار إلى أن مستشفى الهواري العام استقبل ما يقارب 40 حالة كما استقبل مستشفى الأطفال حوالي 100 حالة خرج منهم 75 حالة وتبقى 19 حالة في الملاحظة و6 حالات في العناية المركزة. كما استقبلت العيادة الخارجية بمستشفى 7 أكتوبر ومستشفى الجمهورية العديد من حالات التسمم. (1) توفي بتاريخ 15 مارس 2013 حوالي 79 شخصا وأصيب أكثر من 800 بالتسمم منذ 7 مارس في طرابلس بعد استهلاك خمر مخلوط بمادة الميثانول بحسب حصيلة أعلنتها وزارة الصحة الليبية (2)، وهذا نتيجة لعدم وجود رقابة لمنع دخول المذهبات العقلية إلى ليبيا .

لقد تذمر الشعب الليبي من غلاء الأسعار الذى بدأ يظهر تأثيره على الشعب الليبي بعد الحرب، حيث كانت الدولة الشرعية لنظام العقيد معمر القذافي تسعى إلى دعم السلع الاقتصادية الضرورية للشعب الليبي واستحدثت أمانة للسلع التموينية لاسترداد السلع ووصولها إلى المواطن بأسعار مناسبة جدا ورخيصة جدا، ولكن بعد الحرب تكالبت قوى الاستغلال المهمينة على الاقتصاد اليبي والذين كانوا لهم باع في انتشار الفوضى والغوغائية في ليبيا بغرض امتداد وتوسيع استغلالهم على المواطن البسيط في ليبيا. فلقد وصلت المعاناة بالشعب الليبي إلى أن يناقش مشكلة غلاء الأسعار عبر الإذاعات المحلية والفضائية، واستياء المواطن من عدم قدرته على المعيشة الحالية وتوفير المتطلبات الرئيسية التي يحتاجها المواطن الليبي.

أكثر حالات تدني الوضع الاقتصادى في ليبيا هو بداية نقص السيولة النقدية تدريجيا مباشرة منذ الحرب على ليبيا 2011 وإلى الآن مما كان سببا في انهيار القدرة الشرائية للمواطن الليبي، حيث تم سرقة البنوك الليبية بالكامل من قبل المليشيات المسلحة، وبيعها في الخارج في

1 حالات التسمم التي استقبلت في مدينة بنغازى بتاريخ 25 أغسطس2013 نتيجة مواد غذائية فاسدة.

2 حالات التسمم التي سجلت حسب وزارة الصحة نتيجة تعاطي خمور مسمومة بتاريخ 15 مارس 2013.

السوق السوداء، وتحويلها إلى حساباتهم في الخارج وخروج العملة الورقية المعتمدة في ليبيا إلى خارج البلاد مما أدى إلى نقص الأوراق النقدية الليبية في ليبيا بعد الحرب. ونظرا لانعدام الأمن والاستقرار الأمني في ليبيا وتكرار محاولات سرقة البنوك الليبية والاستيلاء عليها من قبل المليشيات المسلحة خاف معظم التجار،ومصادر المال للمصارف بالحفاظ على أموالهم داخل بيوتهم أو إرسالها إلى مصارف خارجية لحمايتها من السرقة، وهذا أدى بدورة إلى نقص السيولة المتداولة في البنوك والمحلات التجارية ومن ثم نقصها في توفير الرواتب والمعاشات الأساسية للمواطن الليبي بعد الحرب. وأعلنت الدولة الليبية مارس 2013 عن عجز الدولة عن الإيفاء بالالتزامات المالية التي ترتبت على الحرب نتيجة وقوع أكثر من مائة ألف جريح في الدول الغربية والعربية، وهذا أحد أسباب عجز الدولة على الالتزام بتسديد ديون الفنادق والمستشفيات الأوروبية والعربية.

انهيار المنظومة المصرفية، وبدء إبرام اتفاقيات مريبة تدخل ضمن إطار مكافأة حلفاء الحرب على ليبيا، حيث قامت قطر باستحواذ مصرف قطر الوطني مجموعة QNB القطرية على حصة نسبتها ٪49 من مصرف التجارة والتنمية الليبي مقابل 20 مليون دولار، وأصبحت شريكا استراتيجيا فيه. (1) وقبل ذلك تم اتفاق ليبي- فرنسي يقضي بمنح الشركات الفرنسية امتيازات تسمح لها بالسيطرة على 35 ٪ من النفط الليبي كرد جميل لما اتخذته فرنسا من مواقف مؤيدة للتمرد في ليبيا ودعم حركات إرهابية لإسقاط النظام الشرعي في ليبيا. وهذا من قبيل سوء التصرف في المال العام،نظرا لعدم أحقية المؤسسات الانتقالية المؤقتة في اتخاذ قرارات استراتيجية ومؤثرة من شأنها أن ترتب التزامات على ليبيا ووصولها إلى الاستدانه من صندوق النقد الدولي بفوائد عالية جدا.(2)

لم تنته التداعيات الاقتصادية بعد الحرب على ليبيا فقط على المصارف الليبية والأموال والمؤسسات الحكومية للدولة الليبية، بل تعدى الأمر إلى سيطرة المليشيات المسلحة على

1 مقالة في جريدة العرب " جهاز قطر للاستثمار يحسن تصيد الصفقات الخارجية "،العدد 8981، صادر بتاريخ 13 يناير 2012

2 تم الاتفاق بين المجلس الوطني الانتقالي وفرنسا على الحصول على نسبة 35٪ من النفط الخام الليبي إلى فرنسا بتاريخ 2سبتمبر 2011.

المؤسسات المصرفية والشركات الكبرى وإجبارها على دفع رسوم حماية، أوعمليات ابتزاز علني ، حيث تعرضت إحدى الشركات بمجمّع غاز ماليتا غربي ليبيا على سبيل المثال إلى عملية ابتزاز ضخمة خلال شهرمارس 2012 من قبل مليشيا محلية من مدينة الزنتان أجبرتها على دفع مبلغ ضخم مقابل حمايتها.[1] وفي بداية شهر مارس 2013 أيضًا تم اقتحام حقل ماليتا النفطي مرة أخرى من قبل المليشيات المسلحة وسرقة كل الممتلكات وتخريبها. هذه هي حالة الفوضى التي تعيشها ليبيا، فلم ينج من الاعتداء حتى من هم في الحكوم الليبية الحالية فلقد تعرض أيضًا رئيس الوزراء الليبي المؤقت عبد الرحيم الكيب، إلى الاحتجاز في بنغازي خلال شهر أبريل 2012 من قبل إحدى المليشيات المسلحة في مدينة بنغازى التي أجبرته على توقيع وثيقة تخول لها الحصول على "مكافآت" قيمتها 170 مليونا دينارا ليبيا بالإجبار.[2]

لقد طالت التداعيات الاقتصادية بعد الحرب على ليبيا أيضًا قطاع خطوط الاستيراد والتصدير، مما أدى إلى اضطراب خطوط التصدير والاستيراد، بل وإجبار التجار والموردين على دفع رسوم إضافية وسيطرة المليشيات المسلحة على بضائع التجار وسط موانى ليبيا وقبل وصولها إلى التجار، بل تتطاولت بعض المليشيات إلى فك كل البضائع التي ترغبها دون أي رقابة حكومية، أو وجود مؤسسة قضائية يمكن للتجار اللجوء إليها لرفع قضايا شكوى، بل تعدت المليشيات المسلحة إلى التلاعب على الصادرات والواردات الليبية الحكومية والفردية، وكثيرا ما سجلت حالات التهريب ونهب بضائع التجار في موانى مدينة مصراتة وطرابلس بحجج لا يقبلها العقل ولا المنطق، ولا تستند إلى إجراءات قانونية تدل على دولة ديمقراطية . بل من أجل السيطرة على وارداتهم وصادراتهم بحجج وقوانين وضعتها المليشيات المسلحة المسيطرة في مدينة مصراتة، كثيرا ما قامت المليشيات المسلحة باتهام كل من عارضهم

1 مليشيا الزنتان دخلت أيضًا إلى حقل مليتة في23 أغسطس 2011. وأيضًا هناك اعتداء يوم 1مارس2013

2 قامت مليشيا مسلحة تنتمي إلى تنظيم القاعدة بإجبار عبد الرحيم الكيب بالتوقيع على طلب سحب مبلغ وقدره 170 مليون دينار ليبيا كمكأفاة على جهودهم بتاريخ 26 أبريل2012

بمصادرة بضائعهم واتهامهم بأنهم من أنصار القذافي أو مؤيدى العقيد معمر القذافي وهي الجريمة الوحيدة التي يسجن ويقتل من أجلها المواطن الليبي اليوم بعد 17 فبراير 2011.

لم تكن أي من المليشيات المسلحة أوالجماعات الإرهابية التي قامت بالانقلاب على الشرعية في الدولة الليبية يعملون لصالح ليبيا، أو المحافظة على ممتلكات الدولة الليبية على الإطلاق، فلقد أوضحت فضيحة مكافآت المليشيات المسلحة في تزوير قوائم ما أسموهم بالمقاتلين كلفت الدولة الليبية خسارة أكثر من 1، 800 (مليار وثمان مائة مليون دينار ليبي) حسب ما أكده المتحدث الرسمي باسم المجلس الانتقالي الوطني، وهو نهب للموارد المالية لليبيا واستنزاف ثرواتها الطبيعة والمادية. والمعلوم أن محافظ مصرف ليبيا المركزي قد حذر من أن المصرف قد يواجه الإفلاس إذا استمر الوضع على ما هو عليه خلال عام 2012، وكذلك الحال بالنسبة في مجال الصحة، حيث صرحت وزيرة الصحة السابقة فاطمة الحمروش على وجود تحايل من المواطنين الليبيين في العلاج بالخارج حيث تم كشف الكثير ممن هم يعالجون على حساب الدولة الليبية ولم يكونوا من قوائم الجرحى والمبتورين أثناء الحرب في ليبيا. حيث كشفت وزيرة الصحة عن الشهادات المزورة التي استخدمت في ملفات جرحى الحرب، والتي أثبت أنها مزورة، حيث كانت هذه الشهادات من الضرورى أن يوفرها الجرحى في ملفاتهم لتمكينهم من العلاج المجاني والتعويض المالي المرصود لهم من قبل الدولة الليبية. حيث تأكدت وزارة الصحة بأن ما لا يقل عن 1103 شهادة مزوروة، منها 904 قام بها طبيب واحد ولم تسجل بسجلات المستشفى. (1) وقد صرحت وزيرة الصحة السابقة بأن أكثر من ثلاثة مليارات صرفت على ملف الجرحى في الخارج.(2)

بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره فإن هناك أيضًا سوء إدارة الاستثمارات الليبية في الخارج وخصوصا في أوروبا وأمريكا، وتطبيق قرار تجميد الأموال والأصول الليبية وفقا لقرار 1970، وحتى بعد أن تم العمل على الإفراج الجزئى لها وفقا للمباحثات بين المجلس

1 نشر في تقرير وزارة الصحة بتاريخ 28 ابريل2012

2 مقابلة مع وزيرة الصحة فاطمة الحمروش مع صحيفة الوطن الليبية بتاريخ 22سبتمبر 2012

الانتقالي والدول الأوربية، فإن حضانة الأموال الليبية والمبالغ المالية المتواجدة في البنوك الخارجية وهي في الحقيقة تمثل عملية سطو مباشرة على الأرصدة الليبية والتلاعب على الحكومة الجديدة للاستفادة من تواجد الأموال الليبية في الدول الأوروبية والأمريكية، باعتبار أن الدول الأوروبية وأمريكا تمر بأزمة مالية فلن تسمح في كل الأحوال تحويل كل المبالغ المالية في وقت واحد. بل وصلت أن بعض الاستثمارات الليبية تم بيعها دون موافقة الشعب الليبي لحسابات ومصالح شخصية مثل الفنادق ومقرات السفارات والعقارات التابعة للسفارات الليبية في الخارج،والأسهم التجارية والمصرفية في دول عربية وأخرى أجنبية.إن التعدى على أموال الشعب الليبي وصل في حقيقة الأمر إلى استخدام الأموال الليبية التي تخص الشعب الليبي في التفاوض عليها مقابل تسليم أي موطن ليبي كان يعمل مع النظام السياسي فترة العقيد معمر القذافي، أو كما يعبر عنه من قبل الفبرايرين بأنهم" رموز النظام السابق "، وهذا ما تم فعله بالضبط من قبل الحكومة الليبية في حالتين سجلت لجلب مواطنين ذهبوا خارج ليبيا لعدم تأييدهم لانقلاب 17 فبراير، فلقد تنازل رئيس الحكومة الليبية عبد الرحمن الكيب عن استثمارات ليبيا في دولة مورتانيا والتي تبلغ حوالي 4 مليار دولار أمريكي مقابل تسليم عبد الله السنوسي المطلوب من قبل حكومة ليبيا الحالية (1)، ودفع أكثر من 200 مليار إلى تونس للحصول على محمود البغدادى أمين اللجنة الشعبية العامة في النظام الليبي.(2)

أيضًا تم تحويل أموال المحافظ الاستثمارية إلى ليبيا بعد أن تكبدت المحافظة التي قيمتها 100 مليون يورو خسائر كبيرة تقدر بما يزيد عن عشرين مليون يورو، حيث تم تحويل القيمة إلى حساب المؤسسة مقابل منح أحد المشرفين عليها مبلغ عشرون مليون دولار بما يعادل 2 مليون عن كل سنة من مدة الاتفاقية الباقية لمدة عشرة سنوات قادمة وهذا الاتفاق لم يحصل

1 تم تسليم عبدالله السنوسي بتاريخ 5سبتمبر2012، مقابل تنازل الدولة الليبية عن الاستثمارات الليبية في مورتيانيا.

2 عبد الرحيم الكيب أعلن عن صفقة تبادل بين تونس وتسليم أمين اللجنة الشعبية محمود البغدادى بتاريخ 24.يونيو2012

في تاريخ الاستثمار من قبل. كذلك قاموا بنفس الدور مع الحكومة السابقة لمصر وهي حكومة الرئيس محمد مرسي والاتفاق معها بإعطاء مصر 2 مليار دولار[1] لحكومة الرئيس محمد مرسي مقابل تسليم أحمد قذاف الدم وهو ابن عم العقيد معمر القذافي المتواجد في جمهورية مصر العربية ومعه اثنين آخرين حيث تم القبض على أحمد قذاف الدم يوم 19 مارس 2013، غير أن القضاء المصرى المستقل لم يقم بتسليمه إلى السلطات الليبية نظرا لما تعيشه ليبيا من فوضى وانعدام أمني، وبعد اندلاع ثورة 30 نيونيو 2013 التي أطاحت بحكم الإخون المسلمين في جمهورية مصر وهذا ما جعل القضية تنتظرولا أعتقد بأن جمهورية مصر ستقوم بتسليم أي لاجئ سياسي لها، كما لم تفعل ذلك عبر تاريخها النضالي. كما حاولوا قبل ذلك تقديم قائمة بأسماء بعض المعارضين لانقلاب فبراير إلى النائب العام في جمهورية مصر ولكن احتفظ النائب العام بالقائمة.

ولهذا فإن محكمة القضاء الإداري بتاريخ 1 أكتوبر 2013، برئاسة المستشار عبد المجيد المقنن نائب رئيس مجلس الدولة نظرت إلى الدعوة التي أقامها محمود ابو الليل المحامي، وكيلا عن عدد من اللاجئين الليبيين من مؤيدى العقيد معمر القذافي للمطالبة بوقف تسليم 25 لاجئا إلى السلطات الليبية. وقد كانت الدعوة القضائية قد اختصمت وزير العدل، وأشارت إلى أن الأوضاع الأمنية في ليبيا حاليا لا تضمن توفير تحقيق عادل أو حتى مجرد تأمين للسجون وأماكن الاحتجاز للمتهمين وهذا يعارض الاتفاقيات الدولية. وتتضمن القائمة المسلمة للمحكمة ممن طالبوا بوقف تسليمهم كلا من على ماريا السفير الليبي السابق في مصر وأحمد إبراهيم شقيق المتحدث السابق باسم وزارة الخارجية الليبية. حيث أكدت صحيفة الدعوى أن استثمارات الليبيين في مصر تقدر بمليارات الدولارات مما يعني أن تسليمهم يؤثر سلبا في هذه الاستثمارات واستند المدعون إلى المادتين (57) و (80) من الدستور الحالي وحيثيات حكم محكمة القضاء الإداري التي قضت في وقت سابق بوقف تسليم أحمد قذاف الدم اعتبارا لعدم ارتكابه أفعالا تخل بأمن الدولة المقيم بها، وهو الحكم الذى طعنت عليه الحكومة المصرية أمام المحكمة الإدارية العليا ممثلة في هيئة قضايا الدولة.

1 تصريح الحكومة الليبية بتاريخ 29أبريل2013

ولهذا فإن محكمة القضاء الإداري قضت في أحكام سابقة لها بوفق تسليم أحمد قذاف الدم منسق العلاقات المصرية الليبية وعددا من اللاجئين.(1)

إن إعادة هيكلة المؤسسة الليبية للاستثمار، والتي شهدت فوضى عارمة بعد الانقلاب على النظام الشرعي في ليبيا فى فبراير 2011 تتطلب الكثير من الاهتمام في ظل الفوضى التي اجتاحت كامل المؤسسات الإدارية في ليبيا، حيث تم تغيير مجلس الإدارة السابق للمؤسسة الاستثمار الليبية، والتي كانت تملك الكوادر المتخصصه والخبرات المتخصصه في مجال الاستثمارات، وتحديد إقامة جبرية لمن بقي من أعضائه،بل منعهم من السفر إلى أن قاموا بإجراءات التسليم والاستلام القسري مع مجلس جديد يفتقر إلى التخصص والكفاءة، وهو ما يهدد بضياع كافة الحصص والمشروعات والشراكات الليبية في مختلف دول العالم، وخصوصا في دول أمريكا وأوروبا. ففي أفريقيا على سبيل المثال، فقدت شركة لاب جرين حصصا كانت قد استحوذت عليها في رأس مال شركة الاتصالات الكينية الحكومية، وقامت حكومة كينيا باسترداد هذه الحصة بداعي عدم استكمال سداد القيمة، ولا يعرف ماذا بشأن ما تم دفعه بالضبط. (2) وليس مستغرب من الدول التي تحظى بالاستثمارات الليبية أن تقوم باستحواذ الاستثمارات الموجوده عندها في ظل فوضى دولة وانعدام سيادة وطنية وحكومة ليبية مستقلة.

وكما تؤكد الإحصائية السابقة بالأرقام بأن أكثر من 2 مليون ليبي مهجر خارج ليبيا، ومع ذلك فإن المجلس الانتقالي أصدر إحصائيات أخرى عام 2012، أكد فيها نفس الأرقام التي ذكرت آنفا حيث كلفت الحرب سقوط مائتان وخمسون ألف جريحا، مقتل قرابة مئة ألف ليبي وأجنبي وافد للعمل في ليبيا من جراء الحرب. ونزوح أكثر من مليونى ليبي خارج ليبيا، وهي نسبة عالية قياسا إلى عدد سكان ليبيا الذي بالكاد يتجاوز5.5 مليون. هذه النتيجة

1 صحيفة المصريون، صحيفة مستقلة يومية بتاريخ 1.أكتوبر 2013.

2 ظهر تقرير حكومي إعلامي في تاريخ 22مايو.2012، يوضح خسائر الاستثمارات الخارجية الليبية في كينيا.

تحصيل حاصل لحرب عداونية من أكبر حلف في العالم، فلم ينجو من كانوا في الجبهة من الطرفين من القصف المتعمد من قبل حلف الناتو أيضًا. ولقد سبب هذا أيضًا شرخا اجتماعيا وأدى إلى ازدياد عدد الأرامل واليتامى بما يحمله من تهديدات لتركيبة المجتمع الليبي التي أصبحت تركيبة اجتماعية غير متجانسة اجتماعيا وزيادة الانقسام والحرب الأهلية التي بدأت في ليبيا بعد انقلاب فبراير.

الفساد والسرقات المالية نتيجية لانقلاب فبراير 2011، والتي كانت تبرر بإيفاد الجرحي في الحرب وقضية التميز العنصرى الذى حدث حتى في علاج الجرحي وظهرت هذه القضية للنقاش في الإذاعات الليبية حيث كان هناك مشاكل وشكاوى وصلت ذروتها إلى اقتحام المؤتمر الوطني العام للمطالبة باستكمال علاج الجرحي من الحرب في 2011. حيث بلغ عدد الليبيين جرحى الحرب في كل من تركيا والأردن وتونس 140.000 ليبي، بلغت تكلفة علاجهم إلى حد نهاية شهر فبراير 2012 اثنان مليار دولار أمريكي. وما يزيد الأمر سوءا أن علاج الجرحى صار مجالا للربح حيث تتقاضى المليشيات التي تسيطر على المنافذ وتسيير الرحلات أموالا ورشاوى ضخمة ممن يريدون العلاج على حساب الدولة. مما سبب في كثير من المشاكل وخاصة وأن بعض الدول قامت بترحيل الجرحي نتيجة لعدم تغطية النفقات العلاجية من قبل الحكومة الليبية وكثرة المصادمات بين الجرحي وأعضاء السفارات فى الدول التي يتواجد بها الجرحي. فيتوزع الجرحي الليبيين فى الحرب إلى حوالى 16 دولة. ولا يوجد عدد حقيقي للجرحي الليبيين في الحرب حسب التقارير نتيجة للتلاعب بهذا الملف وخروج الكثير من الليبيين على أساس أنهم جرحى حرب وهم يعانون من أمراض سابقة لا علاقة لها بالحرب. هذا وقد كان العقيد معمر القذافي قد أعلن بأنه يتكفل بمصاريف علاج الكتائب الموالية له والمعارضين من الجرحي الذين يصابون في اشتباكات بين الجانبين وينقلون للمصحات الخاصة التونسية للعلاج. (1)

1 تصريح مصدر طبي تونسي بتاريخ 15يونيو2011.

لقد صرحت وزيرة الصحة بليبيا فاطمة الحمروش بأن هناك تلاعب في أعداد الجرحى غير أنه يبدو أن التلاعب من الحكومة والجرحى معا، فلقد عقدت الصفقة بين وزارة الصحة شركة PWC أو برايس ووتر هاوس كوبرز.ونظراً للهدر المالي الذي صاحب ملف الجرحى في ليبيا، فقد أرسلت الوكالة مراسل إلى الأردن ليطلع على أرقام الجرحى وكيفية طرق صرف الأموال، ومن يراجع مسئولي السفارة ويفتش على حساباتهم. غير أن للوكالة مصادرها من داخل السفارة، قالت بأن موضوع الجرحى استغل من بعض الأطراف لسرقة الأموال وتحويلها إلى حساباتهم الخاصة بقبض عمولات ورشاوى بمئات الملايين مستغلين الأوضاع التي كانت تمر بها ليبيا من عدم استقرار أمنى، وضعف حكومة ولهذا كانت الأرقام خيالية، ونظرا لإدخال شركات لدراسة تكاليف الرعاية الصحية لمصابي الحرب في ليبيا، حيث أثبتت تقارير بأنه وفقا للأرقام الرسمية لم يتجاوزوا 10 ألاف مصاب بينما تتحدث وزارة الصحة عن127 ألف جريح وفق اتفاقياتها كوزارة.ووفق مصادر رسمية أردنية فإن الأسماء والأعداد التي وفدت إلى الأردن خلال الأحداث حتى الفترة الماضية للعلاج بلغ50 ألف مواطن ليبي دخلوا إلى الأردن فقط.وبنظرة سريعة إذا كان عدد البلدان التي تم فيها علاج الجرحى أكثر من 45 بلدا حسب تأكيد وزارة الصحة.فكم عالجت تونس ومصر وتركيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والهند وإيرلندا وأسبانيا ومن الذين تم علاجهم هل هم جرحى الحرب أم المرضى الليبيين العاديين؟.ومن نصدق إحصاءات الدولة الرسمية، أو أرقام وزارة الصحة التابعة للدولة؟ وما هو دور جهاز المحاسبة فى الحكومة المؤقتة ؟.وكيف تستعين وزارة الصحة بشركة " برايس ووترهاوس كوبرز " سراً وتلغي عقد شركة سكوب بشركة أخرى أنجزت 70٪ من عملها فى الأردن وبأقل تكلفة بشهادة العاملين في السفارة الليبية في الأردن ووفرت على ليبيا فروقات تصل إلى 10 مليون دينار أردني بدل سكن فقط للفنادق بحسب العاملين في سفارة ليبيا بالأردن . (1)

1 وثائق نشرت عن وزيرة الصحة في ليبيا فاطمة الحمروش بتاريخ 2 مارس 2013

obeikandl.com

أما من الناحية الاجتماعية فلقد أدت الفوضى إلى ضرب التماسك والنسيج الاجتماعي الليبي الذى ظهر في أوج قوته بعد ثورة الفاتح من سبتمبر 1969، حيث حرصت القيادة الليبية على استمرار هذا التماسك الاجتماعي. أدى تمرد 17 فبراير إلى ظهور الدعوة إلى الفيدرالية التي في حقيقتها ما هي إلا تطبيق إلى اتفاقية سيكس بيكو التي طبقت عام 1916 وهي تعود من جديد بشكلها الجديد بعد 95 عام، حيث بدأت الدعوة لها من عام 2011، وهي تقسيم المقسم وتجزئة المجزئ، فلقد سعت جماعات إلى الدعوة إلى الفيدرالية، وهي عبارة عن تقيسم ليبيا أقاليم ثلاثة وهي طرابلس وفزان وبرقة، حيث تكون قوانين كل قسم خاص به وهذا ما يؤدى إلى السيطرة على ليبيا من قبل الاستعمار الجديد، وتفتيت ليبيا وهي دولة لا يتجاوز عدد سكانها إلى 5.5 مليون، وهذ هو المخطط الحقيقي التى سعت له دول الاستعمار بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وهذه لعبة استعمارية جديدة تخدم مشروع الشرق أوسطية الجديدة. هذا التقسيم كان موجودا أثناء الاحتلال الإيطالى، والآن تظهرجماعات ذات مصالح خاصة تريد أن تعيد التقسيم الاستعمارى الذى كان سائدا إبان الاستعمار الغربي. ظهرت مجموعة مما أسموا أنفسهم بالفيدراليين وهم من المنطقة الشرقية، وطالبوا في مظاهرات عديدة بانفصال إقليم برقة وذلك لغرض السيطرة على منابع النفط الليبي التي تتمركز معظمها في المنطقة الشرقية،التي تم تحديدها من منطقة البريقة غربا إلى منطقة أمساعد الحدودية شرقا.

وفي إطار التركيبة السياسية والاقتصادية الهزيلة قامت مجموعة بالدعوة إلى مؤتمر الانفصال بإقليم برقة، حيث تم إعلان هذا الإقليم في يوم 1.مارس.2012 في المؤتمر الأول للمطالبين بالفيدرالية، (1)والدعوة إلى الانفصال عن ليبيا في حال عدم إلغاء المركزية السياسية والاقتصادية. وقد نجحت هذه الدعوات إلى كشف عجز الحكومة الليبية المؤقتة والمجلس الانتقالي السابق، الذى جاء ردّهما غير مقنع لأهالي مدن شرق ليبيا. وبالرغم من

1 الاجتماع الأول للدعوة الفيدرالية برئيس الزبير في مدينة بنغازى 1مارس2012

التهديد الذي أطلقه مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي إلى استخدام القوة للمحافظة على وحدة أراضي ليبيا، إلا أن هذا التهديد تحول فيما بعد من قبل الحكومة إلى نصح بعدم التقسيم والانفصال بل وصل إلى أخيرا إلى تمني ثم إلى رجاء ضعيف من رئيس المجلس الوطني في ليبيا، مما أدى بدوره إلى ازدياد وإصرار الدعوة الفيدرالية وانتشارها في مدينة بنغازى للتأكيد على الانقسام، ونتيجة للفوضى وعدم قدرة الحكومة المؤقتة ولا المجلس الانتقالي على واحكام سيطرتها على هذه المجموعات، فقد قامت الجماعات المنادية إلى الفيدرالية إلى الاعتصام في منطقة الوادي الأحمر وهي منطقة تقع جغرافيا كامتداد لمدينة سرت منذ شهر مايو 2012 إلى شهر يوليو 2012، مهدّدين بوقف إنتاج النفط في مناطق الإنتاج الرئيسية في البريقة، وتزايد الضغط على الحكومة بعد أن انضمت اللجنة الأمنية ببنغازي إلى المعتصمين أنصار الفيدرالية المهددة بالتقسيم الفورى لليبيا.(1)

5. **التداعيات الثقافية وانتشار التطرف الديني في ليبيا بعد الحرب**: عملت السياسة الداخلية في ليبيا أثناء نظام العقيد معمر القذافي بشكل دائم على محاربة الإرهاب المسلح ومحاربة الجماعات الإرهابية المسلحة التي كانت تدخل ليبيا وفقا لتوجيه منظم يراد به خلق خلايا في ليبيا، حيث تمت محاربة الإرهاب في حالات صراعات بين الدولة وهذه الجماعات المتطرفة في سنوات متعددة في كل من عام، 1984-1986، 1994- 1996 والتي تم القضاء عليها نهائيا، وعدم السماح لأى مجموعات تنظيمة إرهابية بالتواجد في ليبيا لغرض استغلال الدين باسم السياسة.إن انقلاب 17 فبراير والذى قام بتنسيق قطرى مع هذه الجماعات الإرهابية وهى تعمل إلى الآن على دعم كل التنظيمات المتطرفة وخاصة جماعة القاعدة والتنظيمات الإرهابية المتطرفة الأخرى، وجماعة الإخوان المسلمين المسلحة بكل جهدها بدعم مالي ولوجستي قطرى -إمارتي وخاصة فيما يخص الترتيب في دخولهم إلى ليبيا عبر المنفذ الحدودى المصرى الليبي.

1 لقد اعتصمت جماعات الفيدارلية المطالبة بتقسيم ليبيا من تاريخ

كما ساهمت قطر في تحقيق برنامجها الإعلامي من بث الإشاعات التي جعلت الشارع الليبي يحقد بشكل لم يشهد له مثيل على العقيد معمر القذافي وعلى كل من يؤيده. وبشهادة الانقلابيون أنفسهم بأن ثقافة التطرف الديني والتفجيرات والإرهاب صاحبة دخول الجماعات المتطرفة إلى ليبيا بعد 17 فبراير، والتي استمرت فى الاغتيالات فقد اغتيل العقيد سالم العرفى والذى يبلغ من العمر 75 سنة ، فلقد أكد أكثر من مسئول بانتشار ثقافة التطرف التي بدأت تخيم على المشهد الليبي اليومي،واغتيال أكثر من ستة ضباط في تاريخ 27 نوفمبر2013، وقتل عقيد آخر تابع للجنة الأمنية بالمنطقة الشرقية بتاريخ 7. ديسمبر2013 ونتيجة لتكرار عمليات الاغتيال المركزة على رجال الأمن في ليبيا، نبذ المواطنون هذا التوجه الديني فمن خلال المظاهرات التي أصبحت تقريبا بشكل أسبوعيا تدين كل أعمال العنف التي تقوم بها هذه المجموعات الإرهابية في ليبيا،بعد أن أيقن الشارع بأن هناك خطرا حقيقيا من تواجد المجموعات الإرهابية المتطرفة ومحاولة سيطرتها على كل مواقع الدولة.

فلقد بدأ الشارع الليبي ينتقد بشدة هذه الأعمال والتي تمثلت في القتل والاغتيالات والتفجيرات اليومية، ففي يوم 26 يوليو 2012، تم قتـل موظف سابق في جهاز الأمن الداخلي عبدالحميد على قندوز، إثـر انفجار قنبلة زرعت في سيارته، وقد تعرض إلى تفجير بعد خروجه من مسجد بعد أداء صلاة الظهر في منطقة الحدائق. حيث قام بتدوير مفتاح التشغيل ومباشرة حدث انفجار في السيارة، مما أدى إلى وفاته في مركز بنغازي الطبي، مشيرا إلى تقرير مركز الحدائق ووحدة المفرقعات التابعة لمديرية الأمن الوطني بمدينة بنغازي . ويعتبر هذا الاغتيال الستين الذى وقع في مدينة بنغازى ، إذ ما يقارب عن اثنى عشر موظفًا قتلوا بنفس الأسلوب وهم جميعا من كانوا يعملون في جهاز الأمن الداخلي ولم تحدث هذه التفجيرات إلا في مدينة بنغازى فقط. وحمل المسئولية الكاملة إلى وزير الداخلية فوزي عبد العال، ووزير الدفاع أسامة جويلي، ووجهت مطالبتها للجهات الرسمية بتشكيل قوى لمكافحة مثل هذه الظاهرة، والتي أصبحت تشكل خطرا على أرواح المواطنين الأبرياء،

وكذلك حتى لا تستخدم لتصفية حسابات شخصية ويتكرر سيناريو العراق في ليبيا.([1]) فلقد استمرت عمليات الاغيتالات على التوالي حيث نفذت خمس عمليات اغتيال في شهر سبتمبر وخمسة حتى 15 أكتوبر 2013 كان آخرها ذبح اثنين من جنود الجيش صباح يوم عيد الاضحى وأكثر من خمس عشرة عملية اغتيال بين شهر نوفمبر وديسمبر 2013.

وتكررت العملية أيضًا في تاريخ 28 نوفمبر2012، حيث قتل ضابط آخر في جهاز الأمن الداخلي، بعد أن ألقى مجهولان قنبلة يدوية محلية الصنع على سيارته في مدينة بنغازى بشارع عشرين. حيث كان الضابط حسام الرعيض في طريقه إلى منزله، وأكدت الجهات بأن نوعية التفجير حدث نتيجة عن تحكم عن بعد.([2]) وهذه عينة فقط من حجم الاغتيالات التي طالت رجال الشرطة والجيش ورجال الأجهزة الأمنية والنشطاء السياسيين.

إن تردى الأوضاع الأمنية في ليبيا تم التأكيد عليها من قبل وكيل وزارة الداخلية عمر الخضراوي في لقائه مع جريدة قورينا الجديدة، حيث أكد أن وزارة الداخلية قد أنشئت غرفة أمنية مشتركة من جميع الأجهزة الأمنية في بنغازي ؛ لحفظ الأمن والاستقرار بعد سلسلة من الاختراقات الأمنية أدت إلى مقتل العديد من موظفى الأمن الداخلى والعثور على عبوات ناسفة في أماكن حيوية في المدينة. مما أدى إلى ظهور الشارع في مظاهرات تستنكر أعمال العنف في ليبيا وفقدان الدولة الأمن والأمان. ([3]) غير أن حالات القتل والاغتيالات لم تكف عن بنغازى فقد تم اغتيال العقيد صلاح الحضرى في البحرية بتاريخ 2 أكتوبر 2013.

من المشاهد التي سيطرت فيها الجماعات المتطرفة والإرهابية على مواقع كثيرة هي المساجد، فلقد قامت هذه المجموعات بالسيطرة على المساجد كلها في ليبيا،حيث لم تسمح هذه الجماعات بتواجد أي أفكار معادية للفكر الجهادى والتكفيرى الذى تميزت به، مما أدى في بعض الأوقات إلى عزوف الناس عن الصلاة داخل الجوامع والذى كان نتيجة ما تقوم به

1 تفجير سيارة بها أحد ضباط الأمن الداخلي بتاريخ 26 يوليو 2012

2 تفجير سيارة يقودها ضابط بجهاز الأمن الداخلي بمدينة بنغازى ادت إلى قتله يوم 8 نوفمبر2012

3 خروج مظاهرات مناهضة لأعمال العنف في مدينة بنغازى في 10 أغسطس 2012

هذه الجماعات من طقوس قد لا تكون مقبولة عند كافة أفراد الشعب الليبي، بل تحولت الجوامع في ليبيا إلى أماكن ترويض واستقطاب وتحريض الشباب الصغار في السن بعقائد تطرفية، وإنشاء الفكر المتطرف بكافة أنواع العنف. (1)

إن من الأعمال التي قامت بها الجماعات الإسلامية المتطرفة داخل ليبيا ودون أي احترام للأموات فلقد قامت بالاعتداء على حرمة المقابر ونبش القبور وهدمها، وقامت بهدم مقابر يعود عمرها أكثر من 500 سنة، وقامت بهدم المساجد التاريخية التي عمرها أكثر من 750 عام ومسجله في منظمة اليونيسكو باعتبارها آثار تايخية في ليبيا.حيث تم نبش كل القبور التي كانت تمثل معالم لمدن وصلت مساجد وأضرحه تاريخيه يرجع عمرها أكثر من 500 سنة،(2) بل تطاولت على المقابر المسيحية المتواجدة في ليبيا منذ مئات السنين وبعضها مقابر أجنبية، وتدمير المقابر الخاصه بالبريطانيين والأجانب الغير مسلمين في ليبيا والعبث بالرفاة وعدم احترام الموتي (3) والتي تشمل لأفراد الجيش والمواطنين الذين وافتهم المنية في ليبيا أثناء تواجدهم في الحرب العالمية الثانية من أفراد الجيش البريطاني والمدنيين من مختلف دول أوروبا، وهذه المقابر كانت متواجدة ولم يقم النظام السياسي الشرعى بقيادة العقيد معمر القذافي بالاعتداء عليها رغم أنه تم تكفيره من قبل الجماعات المتطرفة، بل حافظ على حرمة هذه المقابر،وهي المتواجدة في بنغازي. فقد قامت جماعة أنصار الشريعة بهدمها ونبش القبور المسيحية بحجة أنهم نصارى في يوم 4 مارس 2012، بحجة تحريمها، ونبش منبر مسجد أسامة بن زيد في قرجي وذلك بتاريخ 9 أبريل 2012، كذلك مقبرة مدينة الكويفية التي تقع شرق بنغازى، حيث أعلن المنسق العام للمجلس المحلي بالكويفية بتاريخ 21 يناير 2012، بأن هناك اقتحام من قبل قو عسكرية مدججة بالأسلحة المتوسطة والخفيفة وعددها حوالي 300 مسلح وقاموا بهدم ضريح الشيخ مصطفى دهميش والشيخ عمر المهندس وبعض

1 لقد تم اجتياح كافة الجوامع في ليبيا والسيطرة عليها من قبل الجماعات الإسلامية المتطرفة من تاريخ التمرد في 15 فبراير2011 إلى الآن مازالت تخضع أليهم.

2 تم نبش الكثير من القبور بتواريخ متعددة وبدأت هذه العملية في 27 فبراير عام 2012 واستمرت إلى أن قام الناس بالمظاهرت ضد عملية نبش القبور وهدم المساجد القديمة والأضرحة القديمة.

3 هدم المقابر الإنجليزية في ليبيا في 4مارس2012 في مدينة بنغازى

القبور واستخراج الجثامين وأخذها دون مراعاة لحرمة الموتى. وفي طرابلس أيضًا تم هدم ضريح الشيخ بن حامد في قرقاش بتاريخ 11 أكتوبر 2011، وقد قام مهاجمون بجرافة لهدم مسجد يضم مقابر صوفيين في وسط العاصمة طرابلس بتاريخ 26 أغسطس 2012، وقامت مليشيا مسلحة في طرابلس أيضًا بنبش قبر أحد الصوفيين وترك الجثة عاريه بعد هدمه. بل وصلت المليشيات المسلحة إلى حرق أجساد الموتى مثلما فعلوا في ضريح وقبر الشيخ معمر قطب بمدينة ترهونة يوم 24 أغسطس 2012. وقاموا باستخدام أسلوب آخر لهدم الأضرحة من خلال قصفها بقواذف ار بي جي مثلما فعلوا في هدم ضريح الأندلسي بمنطقة تارجواء بطرابلس يوم 28.مارس 2012.

كذلك قامت الجماعات الإسلامية من تنظيمات دينية مختلفة من أنصار الشريعة وجماعات تنظيم القاعدة بهدم ضريح وحرق الشيخ عبدالسلام الأسمر وحرق المكتبة القرآنية بتاريخ 29 أغسطس 2012. كما قاموا بهدم ضريح الشيخ الدوفاني الذى يقع وسط مدينة زليتين بتاريخ 22 ديسمبر 2012، وفي زويلة التي تقع في الشرق من مدينة مرزق بهدم ضريح بني الخطاب والذى يعود تاريخ حكمهم منذ أواخر القرن الثالث الهجرى حتى سنة 568 الهجرية بتاريخ 30 سبتمبر 2012. وهذه أمثلة فقط من أضرحة تعود تاريخيا إلى آلاف السنين.

لقد وصلت الجماعات المتطرفة إلى العمل على هدم كل معالم كهدم قبور يعود تاريخها إلى أكثر من 500 عام كما أسلفنا القول، وأضرحة شكلت معالم في مدن كثيرة من ليبيا وتم نبش قبورهم بل هدم صوامعهم وذلك بقصد إلغاء ثقافة تواجد القبور واحترامها أو التعلق بها.

أدى هذا الهجوم على مقابر وأضرحة تاريخيه إلى رفض الأزهر الشريف فى فتوى منه لنبذ كل الطرق والوسائل التي استخدمتها الجماعات السلفية في هدم المساجد ونبش القبور. حيث استنكر الأزهر الشريف عمليات الهدم والتعدي على أضرحة ومقامات وزوايا العلماء في ليبيا، والمدارس والكليات الدينية وتدمير المباني العلمية والأثرية والثقافية والحضارية

وأكد فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف في بيان له أن نبش مقابر المسلمين والموقوفة على أصحابها شرعا، وإهانتهم بحمل رفاتهم في أكياس القمامة ودفنها في أماكن مجهولة هو عمل مستهجن وجريمة بشعة تنافي الشرائع السماوية والأعراف والمواثيق الدولية والأخلاق السوية.(1)

إن ما قام به الإعلام الليبي للحكومة الجديدة بعد 17 فبراير2011 هو إشعال نار الفتنة بين الشعب الليبي، فمن خلال القنوات الإعلاميه المرئية والمسموعة،والتي يفترض أن تقوم بدور إعلامي صادق لتهدئة الرأى العالم في الشارع الليبي ولم الشمل بين الليبيين، سارعت في تأليب الرأي العام ونشوب مزيد من الفرقة بين المناطق والقبائل الليبية، وسخرت كل وسائلها وطاقاتها ليس للدعوة إلى نسيان الماضي وبدأ بصفحة جديدة باعتبارهم قاموا بالانقلاب لتطبيق الديمقراطية والدعوة إلى العدالة التي أحسوا بأنها لم تكن موجودة في النظام الشرعي، غير أن الواقع لم يعكس إلا أنهم مارسوا اعتى أنواع الديكتاتوريات الحديثة التي سيطرت عليها المليشيات المسلحة الحاقدة،والجماعات الإسلامية المتطرفة لفك النسيج الاجتماعي الليبي. ونشر ثقافة التطرف الديني في ليبيا وطرح نماذج فصل الذكور عن الإناث في الدراسة الجامعية ، وتحريم قيادة السيارة للمرأة وإغلاق محال بيع العطور واعتبارها فتنة ، وهدم قاعات المناسبات الاجتماعية وغيرها مما يرونه مخالفا للشريعة وفقا لمفهومه لشريعة الجماعة وليس لشريعة الإسلام ،ولم يقم الإعلام الليبي بعد انقلاب 17 فبراير 2011 بأي دور فعال لتوحيد الصف الليبي، بل بدأ في عملية ممنهجة للعمل على تقسيم ليبيا وزيادة شرخ التجانس الاجتماعي الذى طالما حافظ عليه العقيد معمر القذافي منذ قيام ثورة الفاتح عام 1969.

لقد ركز الإعلام المرئي والمسموع في ليبيا بعد انقلاب فبراير على ترويج ثقافة الإلغاء النهائي لكل ما سبق دون النظر إلى التراكمات المجتمعية والثقافية في ليبيا، بل قام بتشجيع

1 تصريح الأزهر الشريف ضد أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات السلفية من هدم المساجد والأضرحة ونبش القبور، بتاريخ 27أغسطس 2012

الانتقام وتعزيز الأحقاد التي خلفها النزاع المسلح بعد انسلاخ المجتمع من قيمه الأدبية والأخلاقية بعد انقلاب 17 فبراير، فلا يستطيع أحد إنكار سلوك التنكيل بالجثث عبر قنواتهم كما فعلوا مع العقيد معمر القذافي، ونجله المعتصم بالله ورفيقهم بوبكر يونس جابر، حيث كانت وسائل الإعلام الليبية تنقل كل هذه اللقطات وهي تشعر بفخر واعتزاز بالنفس لمثل هذه الأفعال البعيد كل البعد عن السلوك السوى للمسلم الحقيقي ودون مراعاة حرمة الموتى، بل تعدت ذلك إلى استخدام نفس الأسلوب مع كل مؤيدى معمر القذافي،حيث قامت بقتل كل من يدافع عن معمر القذافي أو يقوم بالدفاع عن النظام. لقد قام النظام الجديد في ليبيا بهدم بيوت كل المؤيدين للشرعية ولنظام العقيد معمر القذافي وسارعو في تشريد أسرهم، وعمل الإعلام الليبي في فترة الانقلاب وحتى وقتنا الحالى إلى تزويد الحقد على من كان مؤيدا للنظام السياسي الشرعي في ليبيا، ذلك باستخدام العبارات البذيئة التي تهين الأموات، واستخدام مصطلحات غير إنسانية على العقيد معمر القذافي.

لقد أصبحت العقلية الإعلامية السائدة الآن تعرقل نجاح كل المحاولات المبذولة للبدء في المصالحة بين فئات المجتمع وقبائله، حيث سارع الإعلام الجديد إلى توجيه الاتهامات إلى مؤيدى العقيد معمر القذافي كتعليق كل ما يحدث من فوضى وتفجيرات على أزلام النظام السابق أو الطابور الخامس وغيرها من الاتهامات التي سرعان ما يكتشف الشارع الليبي أنها عبارة عن شماعة تعلق عليها أعمال العنف التي تقوم بها الجماعات المتطرفة والإرهابية والمجموعات المجرمة الخارجة عن القانون في بنغازى، واندلع القتال بين المليشيات المسلحة، والجماعات المتطرفة والتي وصل فيه الحد إلى القتل والاحتجاز القسرى والتعذيب للمواطنين لخلق الخوف لدى أي معارض يعمل ضد انقلاب فبراير.

6.**انتهاك حقوق الإنسان في ليبيا بعد الحرب**: إن الادعاءات التي سارع بها الانقلابيون في 2011 لتطبيق الديمقراطية،والعيش في مجتمع يسوده العدل والمساواه، وترسيخ حقوق الإنسان ظهرت ادعاءات كاذبة، بعد أن بلغت إحصائيات القتل والتنكيل بالجثث في ليبيا بعد انقلاب فبراير وخاصة من أفراد قوات الشعب المسلح وغيرهم من المتهمين بالولاء للعقيد

معمر القذافي بشكل كبير وفقا للإحصائيات الميدانية للمجلس الانتقالي فإن أكثر من 100.000 مئة ألف قتيل وأصابة أكثر من250.000 مائتان وخمسون ألف مواطن وحوالي 150.000 مئة وخمسون ألف سجين منهم من هو معروف في أي سجن يقبع،ومنهم من هم مجهولة أماكن احتجازهم وغير معروفين في أي سجون يقبعون، كل هؤلاء تم القبض عليهم في الفترة بعد سيطرة الانقلابيون الفبرايريون على ليبيا، وإلى الآن لم يجرلهم أي محاكمة بل هناك من تم قتله أثناء الاستجواب ولم يعلم أهله بموته حتى الآن، هؤلاء السجناء لم توجه لهم أي تهم واضحه، إلا تهمة ولائهم للعقيد معمر القذافي. لقد كان سبب القبض التعسفي دون تهم واستخدام العنف ضد المواطنين الليبيين إلى تهجير أكثر الليبيين خارج الوطن باعتبارهم رافضين الواقع المعاش في ليبيا بعد الانقلاب، لقد وصل عدد المهجرين المتواجدين في جمهورية مصر العربية حوالي 1.300.000 مليون وثلاثمائة ألف مواطن بأسرهم. وبلغ عدد المهجرين في جمهورية تونس إلى 500.000 خمسمائة ألف، بينما بلغ عدد المهجرين من الليبيين إلى دولة الجزائر إلى 180.000 مئة وثمانون ألف، أما في المغرب وموريتانيا حوالي 50.000 خمسون الف، أما في الدول الأفريقية في النيجر وتشاد ومالي والسودان فقد بلغ المهجرين الليبيين إلى 20.000 عشرون ألف تقريبا، أما باقي دول العالم فيصل عدد المهجرين الليبيين إلى 100.000 مئة ألف مهجر أي وصل إجمالي السجناء والمهجرين والمقتولون نتيجة الحرب على ليبيا ونتيجة لسيطرة الانقلابيون إلى 2.250.000 اثنان مليون ومئة وسبعون ألف مواطن ليبي خارج من ضمنهم السجناء داخل ليبيا. هذه الإحصائيات لم تشمل إحصائيات المهجرين في الداخل .([1]) هذه الإحصائيات هي دليل على حجم الإقصاء الذى يمارسه الفبراريون في ليبيا ضد كل المؤيدين لشرعية العقيد معمر القذافي أو من هم ضد أفعال الفبراريون في ليبيا. ولهذا فإن كل القرارات التي اتخذها المجلس الانتقالي والحكومة الانتقالية وحتى ما تم اتخاذه من قبل المؤتمر الوطني هي قرارات ظالمة ومتعسفة ضد حقوق الإنسان وذلك باعتماد المجلس الانتقالي والحكومة الانتقالية نصوصا قانونية ظالمة في حق قطاع كبير

1 وكالة أنباء القذافي، نشر بتاريخ 31 يناير 2013.

من الليبيين، تبيح من خلالها الاستيلاء على ممتلكات المهجّرين في الخارج والنازحين في الداخل. ومنها نذكر على سبيل المثال قانون رقم 36 [1]، وهو قانون صادر عن المجلس الانتقالي في 17 مايو عام 2012 بشأن إدارة أموال وممتلكات مواطنين ليبيين مؤيدين للعقيد معمر القذافي تحت إدارة حارس عام كما نصت المادة رقم 1 من قانون 36، بالإضافة إلى أموال ممتلكات أزواج وأبناء الأشخاص الطبيعيين منهم، بما ينص في المادة 21 من القانون 36 على أنه يجب على المديرين والمسئولين في المصارف والشركات والمنشآت التجارية أو الصناعية وغيرها من الجهات العامة والخاصة أن يخضعوا للحارس العام والحراس الخاصون والمطلوبين والموظفين التابعين له عند الطلب كافة البيانات المتعلقة بحسابات الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى وودائعهم أيا كانت والدفاتر والأوراق الأخرى الخاصه بهذه الحسابات أو الودائع أو الأمول كما تنص المادة 22 على إلزام المكلفين بإدارة الأموال والممتلكات، المشموله بأحكام هذا القانون أو المقرين لها. وللأسف فقد تم سرقة وبيع أملاك المهجرين ولم يتدخل المجلس الوطني أو الحكومة الانتقالية أو المؤتمر الوطني العام في حماية ممتلكات العائلات المهجرة داخل أو خارج ليبيا.

أيضًا إلزام المكلفين بإدارة الأموال أن يستمروا في إدارتها إلى حين تسليمها إلى الحارس العام. وقد ألزم القرار تنفيذه من تاريخ صدوره حيث أوضحت وثيقة القرار على أن إلزام المكلفين بها تنفيذها قبل إنهاء دوم العمل في تاريخ الإصدار وهو 17 مايو 2012، وكان عدد الأفراد المطبق عليهم القانون وفقا للقائمة المرفقة في نهاية الكتاب هم 330 مواطنا ليبي.[2] وكان الهدف من هذا القانون هو تجميد الممتلكات الخاصة بشخصيات وشركات ومؤسسات ليبية، وتعيين حارس قضائي عليها في غياب القضاء، وهو ما يفسر بتعبير واحد وهو تقنين ومشروعية للاستيلاء على ممتلكات الغير في غياب أصحابها الشرعيين وخاصة وهم مهجرين قسرًا خارج ليبيا. أيضًا من ضمن الإجراءات التعسفية التي مارستها الحكومة الفبرايرية

1 قانون رقم 36 صادر عن المجلس الوطني الانتقالي لعام 2012

2 قانون رقم 36، مصدر سبق ذكره

الجديدة على من عارضوها بإصدار القانون رقم 37 ، ([1]) بشأن "تجريم تمجيد العقيد معمر القذافي "، الصادر في 25 ديسمبر2012 أي تجريم تمجيد العقيد معمر القذافي، هذا النص المناقض لكافة القوانين المعمول بها في المنظمات الحقوقية والتي تنص على حرية التعبير وحرية الرأي وحرية الانتماء، هذا القانون التعسفي في حق الشعب الليبي المؤيد للعقيد معمر القذافي، و الذي يستهدف حرية الليبيين في التعبير والرأي أثار الكثير من الغضب في صفوف الليبيين في الداخل والخارج، وقد ادانت المنظمات الحقوقية الليبية والدولية هذا القانون. ([2]) وقد صدر هذا القانون بقصد إيجاد حجة منطقة للفبرايريون باحتجاز والقبض على من يشاءون والحكم عليهم بالإعدام إذا لزم الأمر.

يقضي هذا القانون بتسليط عقوبات تصل إلى 15 عاما سجنا ضد كل من يمجّد العقيد معمر القذافي أو نظامه أو عهده، كما يسلط عقوبات جزائية ضد كل من ينتقد الحكومة الليبية الجديدة، ويكون برأيه مخالفا أو معارضا لانقلاب فبراير. لقد صدر القانون من المجلس الوطني الانتقالي في 25 ديسمبر 2012، وفيما يلي نصوصه القانونية، تنص المادة رقم (1) إلى معاقبة بالسجن كل من أذاع أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة في أثناء الحرب أو ما في حكمها أو قام بدعاية مثيرة وكان من شأن ذلك إلحاق ضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد أو إلقاء الرعب بين الناس أو لإضعاف الروح المعنوية للمواطنين. ويعتبر في حكم الحرب الظروف التي تمر بها البلاد، ويعد من الدعايات المثيرة الثناء على معمر محمد عبدالسلام أبومنيار القذافي ونظام حكمه وأفكاره وأولاده وتمجيدهم وإظهارهم بمظهر الصلاح أو البطولة أو الإخلاص للوطن وكذلك قلب الحقائق وتضليل الناس حول تصرفاتهم وما ارتكبوه في حق البلاد وأهلها أو الدعاية لذلك النظام وأفراده بأي شكل من الأشكال. وإذا نتج عن تلك الأخبار أو البيانات أو الإشاعات أو الدعايات ضرر بالبلاد فتكون العقوبة السجن المؤبد. هذه المادة هي ظلم صارخ في حق التعبير الشخصي للفرد

[1] قانون رقيم 37 بشأن تجريم العقيد معمر القذافي ، صادر من المجلس الانتقالي بتاريخ 25 ديسمبر 2012.

2 قانون رقم 37 ،مصدر سبق ذكره.

وحرية الرأي التي تنادى بها الدول الغربية الآن وهي مصادرة حرية المواطن الليبي الذى يريد أن يعبر عن ما يريده، وفقا لما تدعيه دعاة التمرد بأنهم يدعون إلى الديمقراطية وحرية الرأي ، كما يقولون وهي عدم وجود حرية الرأي في ليبيا. وهذا يدحض اقوالهم حول اتهام العقيد معمر القذافي بأنه ديكتاتور ولا يسمح بحرية الرأي فإن من يحجب الحرية وديكتاتوريا هو النظام الفبرايرى الذى أصدر قانون بهذه النصوص التي تهين المواطن الليبي وتقلل من حريته.

أما المادة (2) فهي تنص على أنه ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالسجن كل من صدر عنه ما يشكل مساسا بثورة السابع عشر من فبراير. مما يدعى للسخرية فإن ثورة الفاتح من سبتمبر التي وصفت بأنها ثورة قمعية لم تنص على هذه المادة ولم يصدر قانون يعاقب بالسجن كل من مجد الملك إدريس السنوسي، أو صدر عنه أي تصرف يشكل مساسا بثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969، وليس مدعاة للمقارنة بين ثورة 1969 التي قدمت كل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لليبيا ووضعت خطط تنموية للتنمية البشرية، وبين ما ادعاه أنها ثورة، وأهم إنجازاتها أنها قضت على أكثر من مئة ألف مواطن ليبي بالموت في حرب إبادة جماعية من قبل حلف الناتو وعملاء الغرب والجماعات المتطرفة الإسلامية الإرهابية ، الآن يقبعون في السجون بالإضافة الى السجناء الذين يقبعون في السجون الغير رسمية المسيطر عليها جماعات تنظيم القاعدة والإخوان المسلمين في ليبيا، وتقريبا 2 مليون مهجر خارج ليبيا الآن، فلم تعمل الثورة في 1969 أي من هذه القوانين بل دعت إلى بناء المجمتع الليبي،وحق المساواة بين أفراد الشعب الليبي ومسئولية حماية ليبيا من قبل كل مواطن ومواطنه، وعملت على تحقيق التجانس والتماسك الاجتماعي ونبذ الخلافات القبلية، الذى يعتبر هو أساس تقدم المجتمع، ولعل الإحصائيات التاريخية التي نشرت من قبل منظمات عالمية قبل حرب 2011على أن ليبيا دولة خالية من الأمراض المعدية عام 2010، وأنها دولة قضت على مستوى الأمية بنسبة 88٪، (1) وهي

1 تقرير اللجنة الشعبية العامة للتعليم حول واقع الأمية وتعليم الكبار المقدم في الدورة 47 جنيف 8-9 نوفمبر 2004

أعلى نسبة في القارة الأفريقية وعلى مستوى المنطقة العربية. فما هي إنجازات 17 فبراير 2011 ؟ والتي لم تتعد غير الاختطاف والسرقة والقتل العمد والفوضى!

تعبتر المادة رقم 2 مناقضة لكافة الأسباب التي دعتهم إلى قيام انقلاب وخاصة الادعاء بأنهم يريدون القضاء على مصادر الرأي و حرية التعبير. نصت المادة رقم 2 من قانون 37 على أنه يعاقب بذات العقوبة كل من أهان الدين الإسلامي أو هيبة الدولة ومؤسساتها النظامية والقضائية أو أهان علانية الشعب الليبي أو شعار الدولة أو علمها.([1]) في الوقت الذى فعل الانقلابيون كل هذه الأشياء مع النظام السياسي المستقر في ليبيا منذ عام 1969. غير أن هذا الدستور تم إلغائه بعد أن عارضت المنظمات الحقوقية على عدم دستوريته لأنه مخالف لحقوق الإنسان، منظمة " حقوق الإنسان " Human Right Watch، أكدت في 6 فبراير 2013 في مؤتمر صحفي بمناسبة إصدار التقرير العالمي لسنة 2013 ، أن ليبيا مازالت تعاني من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والوفاة أثناء الاحتجاز بعد مُضيّ قرابة ثلاث سنوات على الانقلاب على نظام العقيد معمر القذافي. كما قالت منظمة حقوق الإنسان إن الحكومة الجديدة في ليبيا قدمت التزامات وتعهدات قوية بكفالة حقوق الإنسان، وعليها الآن اتخاذ خطوات إضافية لإرساء سيادة القانون. وتتمثل أهم الأولويات في إبعاد جميع المعتقلين عن أيدي المجموعات المسلحة، وإخضاعهم لسيطرة الدولة مع إجراء مراجعة قضائية لاحتجازهم، وتشكيل قوات أمن خاضعة للمحاسبة، وإنهاء حالة الإفلات من العقاب التي تتمتع بها أطراف كثيرة، وذلك بإخضاع جميع من ارتكبوا أخطر الجرائم لمحاكمات وعقوبات قانونية.

والجدير بالذكر هنا هو استحداث أجهزة قضائية تمارس الإقصاء المعنوى ضد الكثير من الليبيين، وذلك ما يسمى جهاز النزاهة أو لجنة النزاهة الوطنية، وهي كيان إقصائي مهمته تصفية الليبيين الشرفاء، والتقصي عن علاقاتهم وممتلكاتهم لضمان عدم وصولهم إلى المراكز الهامة في الدولة، وحرمانهم من ممارسة حقوقهم الوظيفية في الدوله الليبية بسبب

1 قانون رقم 37 صادر عن المجلس الوطني الانتقالي، طرابلس بتاريخ 25 ديسمبر 2012

استمرارهم في العمل مع الجهاز الحكومي للدولة الليبية قبل الانقلاب وقد نصت قوانين لتفعيل هذا الجهاز من بينها قانون رقم 26 [1] وهو بشأن تحديد الدوائر الانتخابية والتي أدت إلى حرمان بعض المدن من حقوقها في التمثيل النيابي في المجلس الوطني مثل تاورغاء وغيرها من المدن ذات الوزن الديمغرافي الضعيف بالإضافة إلى العديد من النصوص القانونية الجائرة والتي تمثل انتقام من مدن كان رافضة الانقلاب وما أدى إليه الوضع فى ليبيا بعد فبراير 2011.

لقد أكدت لجنة النزاهة على وضع معايير تعتبر انتهاكا حقيقيا للمواطن الليبي، ومخالفه لحقوق الإنسان وحرية الانتماء والاختيار، حيث إن مثل هذه القوانين تسبب إجحاف في حق المواطنين الذين اشتغلوا في الدولة الليبية قبل انقلاب فبرير 2011، ومن بينها الضوابط التي تخص الوظائف العامة مثل الوزراء والسفراء، وكل من عمل في الأجهزة الأمنية، والعسكرية، ومن الواضح بأن الإقصاء هنا سوف يطول الشعب الليبي بأكمله حيث إن أغلب المواطنين في ليبيا هم أعضاء في أجهزة الدولة سواء الأمنية أو العسكرية، أو أجهزة الأمن الداخلي، أو موظفين يعملون في إدارات عامة في التعليم والصحة والمرافق أو الزراعة والاقتصاد وغيرها من مرافق الدولة الليبية، هذا بالإضافة إلى تطبيق القانون على كل أعضاء وأمناء ألأمانات للمؤتمرات الشعبية على مستوى المدن في ليبيا، وكذلك أمناء وأعضاء اللجان الشعبية على مستوى الشعبيات أي اللجان التنفيذية والقيادات الشعبية، والتي تضمن كافة القبائل الليبية دون استثناء.

هذا القانون هو تحييد كافة المواطنين الليبين باعتبار أن الشعب الليبي الذى لا يتعدى كثافته السكانية 5.5 مليون نسمة هو مقسم وفقا لأعمال المواطنين في هذه الأماكن، فكل الشعب الليبي هو منظم شعبيا إلى مؤتمرات شعبية، واللجان الشعبية وفقا للتقسيم الإداري والجغرافي لليبيا، وأيضًا كل أفراد الشعب الليبي هم أعضاء في المؤتمرات الشعبية وفقا للهيكل

1 قانون رقم 26 لسنة 2012 الصاد من المجلس الوطني الانتقالي بشأن تطبيق معايير النزاهة الوطنية

التنظيمي للسلطة الشعب، وكل الأمانات واللجان الشعبية هي لجان مختارة مباشرة من أفراد الشعب الليبي، وفقا للمدن والمناطق في كافة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية. كذلك تنطبق ضوابط النزاهه في ليبيا الآن على قيادات لجان التطهير وهي لجان خصصت لمتابعة كل التجاوزات التي وجدت في ليبيا واستحدثت هذه اللجان لمتابعة التجاوزات ومعاقبة فاعليها سواء كانت سرقات أو رشاوى استخدمت في الدوائر الحكومية في الدولة الليبية، وهذه يفترض أن تكون خدمة للحكومة الجديدة وليس عيبا يقصى به أفراد هذه اللجان، وتحييد هؤلاء المواطنين الذين اشتغلوا في هذه اللجان هو إجحاف لحقوقهم في إشغال وظائف الدولة.

وما هو مثير للجدل هنا أن هذا القانون وضع الضوابط الأخرى والتي لها علاقة بالموقف من النظام السياسي فى ليبيا قبل انقلاب فبراير، بغض النظر عن الوظيفة وهذا يشمل كل الأفراد الذين تطوعوا للعمل السياسي مع النظام بدون أي امتيازات ومنها الروابط الاتحادية والمهنية و الطلابية إضافة إلى كل المنظمين لحركة اللجان الثورية والحرس الثورى والحرس الشعبي أو فريق العمل الثورى أو رؤساء اتحادات الطلبة وكل هؤلاء هم ناس متطوعين ومدنيين يعملون في تجمعات أهلية ويعملون في العمل الشعبي ولا يتقاضون أى رواتب مادية أو امتيازات مادية. ولكن ما هو ملفت للانتباه هو أن القانون نفسه يؤكد على نفس النقطة التي أكد عليها قانون 37، وهو وضع هذه الضوابط على كل من قام بتمجيد النظام السابق أو دعوته لفكر الكتاب الأخضر سواء في وسائل الإعلام، أو بالحديث المباشر للمواطنين، أو كل من تولى وظيفة ذات صلة بالجمعيات الأهلية التي يشرف عليها أبناء العقيد القذافي بغض النظر عن انتماء هذه الأعمال إلى الجمعيات الخيرية، مثل جمعية واعتصموا أو مؤسسة القذافي لحقوق الإنسان أو الجمعيات الخيرية والتنموية أو مؤسسه ليبيا الغد. وهذا يدل على أن القانون هو مناقض لدعوة الحكومة الجديدة إلى المجمتع المدني، والذى يدعي الدول الليبية الحاضرة بأنها تشجع عليها، وهذا التناقض يعني عزل أغلب أفراد

الشعب الليبي من العمل السياسي الحالي أو منعهم من الانتخابات إذا سلمنا بصحة هذه الانتخابات.

أيضًا توضع هذه الضوابط على كل من قام بنيل درجة الماجستير في أي من موضوعات تتعلق بأفكار الكتاب الأخضر حتى وإن كان من قام بها هو لا ينتمي إلى النظام السياسي.(1) هذا القانون التعسفي هوعبارة عن إجحاف للحقوق والحريات العامة للمواطنين الليبيين في التعبير، والتوجه بحرية إلى أي أفكار واتجاهات يروها، ولا يعني منعهم من ممارسة حقوقهم السياسية فقط لأنهم كانوا يعملون أو ينتمون إلى عقائد فكرية معينة. فإذا كان دعاة الانقلاب الفبرايرى يرون بأن النظام السابق كما يدعون بأنه نظام حرم المواطن الليبي من ممارسة حرية التعبير وحقه في الانتماءات الفكرية والعقائدية، فلماذا الآن يصادر هؤلاء الدعاة أنفسهم حرية المواطن الليبي بمثل هذه القوانين ؟ ألم يكن من الأجدر بهم هو تفادى أخطاء النظام السابق وديكتاتوريتة وتعسفه إذا كان بالفعل هناك تعسف وديكتاتورية في النظام السابق!

ومن ضمن القوانين التي تؤكد على عنصرية المجلس الانتقالي والحكومة الليبية الحالية هو القانون رقم 34، (2) بشأن تحديد الدوائر الانتخابية الذي احتج عليه مجلس إقليم برقة لاعتماده معايير من شأنها حرمان بعض المدن من حقوقها التمثيلية ومساواتها بالمدن ذات الوزن الديمغرافي الضعيف. بالإضافة إلى العديد من النصوص الجائرة والانتقامية الأخرى، نهيك على مدن أخرى يشكل عدد سكانها النصف مليون وأخرى المليون ولم يعط لها حق الكوتا الحقيقي وفقا لمعايير النسبة والتناسب بل هناك مناطق درجت في لجان الانتخابات ولم تشترك في الانتخابات من الناحية الواقعية والفعلية وتدرج بالجدول الذى حدد الدوائر

1 معايير النزاهة الوطنية المنصوص عليها في قانون رقم 26 لسنة 2012 والصادر عن المجلس الانتقالي الليبي

2 قانون رقم 34 لسنة 2012 بشأن تحديد الدوائر الانتخابية في ليبيا الصادر عن المجلس الانتقالي الوطني بتاريخ 2مايو2012.

الانتخابية بحجة أنها مدن غير مستقرة، بل ذهبوا إلى إجحاف حق أهالي تاورغاء في التمثيل في حقهم السياسي أو التمثيل في المؤتمر الوطني العام فلم يذكر اسم مدينة تاورغاء والتي يصل عدد سكانها إلى حوالي 40 ألف نسمة وهم مدينة نازحة بأكملها في جدول الدوائر الانتخابية مثلها مثل بني وليد والتي يصل عدد سكانها أكثر من مليون، وكذلك مدينة ترهونة والتي أيضًا يصل عدد سكانها إلى أكثر من 400 ألف نسمة، بل وصل إلى بعض المناطق الصغيرة التي لا يتعدى سكانها 30 ألف أو أقل وتحظى بأكثر نسبة مقاعد من مدن كبرى في ليبيا، هذا بجانب سوء الوضع الإنساني وغياب المناطق الأمنة للمهجرين والنازحين داخل ليبيا مثل المدن التي أقصيت والسالفة الذكر.(1)

إن الانتهاكات المتكررة التي تعرضت لها مخيمات النازحين من أهالي تاورغاء في ليبيا كانت تشكل طابعا يدل على عدم قدرة الدولة الليبية على السيطرة على المليشيات المسلحة والجماعات المتطرفة والتي كانت تمارس العنف، والعسف ضد أهالي تاورغاء رغم الظروف المعيشية الصعبة التي يعشيها أهل تاورغاء المهجرين قسرا من مدينتهم ومن بيوتهم بسبب رفض مليشيا مصراتة المتطرفة والإرهابية بعودتهم حتى بعد أن حطت الحرب أوزارها وتعتبر مليشيا مصراتة هي من يسيطر على المؤتمر الوطني العام.

ويمكن أن نذكرعلى سبيل المثال بأن مخيمات تاورغاء في مدينة طرابلس تعرضت للاعتداء من قبل ميليشيا مصراتة بتاريخ 2يونيو2012. فعبر تقارير صحيحة للحكومة الليبية نشرت بهذا التاريخ بأن أحد الكتائب المسلحة بمدينة مصراتة اقتحمت صباح الاثنين الموافق 2.يونيو2012 مركز لنازحي تاورغاء المتواجدين بالأكاديمية البحرية في جنزور غرب مدينة طرابلس في محاولة للقبض على بعض الشباب غير أن المليشيات المسلحة استخدمت الأسلحة ضد مخيم تاورغاء مما أدى إلى قتل 9 مواطنين من أهالي تاورغاء وجرح 7 منهم.(2)

1 ملحق جدول الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد لكل مدينة.

2 اقتحام المليشيا المسلحة لمدينة مصراتة مخيمات تاورغاء اللاجئين في مدينة جنزور غرب طرابلس يوم الاثنين الموافق2.يونيو2012

وبالرغم من العناء الذى يتكبده أهالي تاورغاء من ملاحقة المليشيات المسلحة من مدينة مصراتة، حتى بعد تدخل منظمات عالمية لرجوع أهالي تاورغاء إلى مدينتهم لم تنجح أي محاولة إلى الآن لرد أهالي تاورغاء إلى مدينتهم، ظهر أهالى تاورغاء في مظاهرة منددة بالحادثة، واتجهوا إلى ميدان الشهداء في وسط العاصمة طرابلس إلا أن المظاهرة شهدت أيضًا إطلاق للنار عشوائي من قبل الميليشيات المسلحة من مدينة مصراتة مما أدى إلى انتشار الجيش الوطني على طول الطريق الساحلي في مدينة جنزور. ورغم أنه تم التعتم على موضوع النازحين من قبل الحكومة الليبية، والتكتم على أن هناك مواطنين ليبيين مهجرين داخل بلادهم، وهم لا يستطيعون الوصول إلى بيوتهم لأن المليشيات المسلحة في مدينة مصراتة ترفض هذا، وبالرغم أنه لم يسمح للمنظمات الدولية كالصليب الأحمر الدولي، ومنظمة حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية بزيارة مخيمات النازحين في المناطق المنكوبة،والمناطق المدمرة بالكامل، ورغم تجاهل عمليات الانتقام والتصفية المتعمدة من بداية انقلاب فبراير، إلى بعد هذه الحادثة والتي نقلت عبر وسائل الإعلام في ليبيا، حيث صرحت منظمة حقوق الإنسان في 4 مارس 2012 بتصريح وطالبت فيه الحكومة الليبية بضرورة تطوير إجراءاتها الأمنية بشكل عاجل لما يقارب عن 12 ألف مهجر من سكان تاورغاء، بعد أن تأكدت من مقتل رجل وثلاث نساء وثلاث أطفال فإن المخيم مازال يفتقر إلى الحماية اللازمة.(1)

لم تحصل منظمة هيومن رايتس ووتش على أية أدلة تبرز أن الحكومة الليبية بصدد التحقيق في هذه الجرائم، أو في عملية إطلاق النار والقتل في مدينة جنزور. حيث أكدت سارة ليا ويتسن وهي المديرة التنفيذية لقسم الشرق الوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش في تصريح لها بانه: "يتعرض الأشخاص المهجرون من تاورغاء إلى العنف الذي تمارسه المليشيات في الغرب الليبي. ويجب على الحكومة أن تتعاطى مع المسألة بقدر أكبر من الجدية،

1 تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش بتاريخ 2 مارس 2012

وتوفر قوات نظامية تعمل على حماية المخيمات، وأن تفتح تحقيقًا في عمليات القتل التي وقعت هناك".(1)

وفي 6 فبراير 2012، قابلت هيومن رايتس ووتش تسعة أشخاص شهود عيان وهم من شهدوا عمليات العنف داخل وخارج مخيم جنزور، ومن بينهم أفراد من عائلات الأشخاص الذين قُتلوا، وثلاثة من الجرحى، وبعض قادة المخيم، ومسئول عن وزارة الدفاع. كما راجعت هيومن رايتس ووتش تقارير وفاة الأشخاص والسجلات الطبية الخاصة بالجرحى.

واستنادًا إلى المفوض السامي لشئون اللاجئين في الأمم المتحدة، فإن عدد المُهجّرين من تاورغاء يقدر بحوالى 40 ألفا في كافة أنحاء ليبيا. وقال بعض قيادات تاورغاء إن 16 ألفا من سكان تاورغاء متواجدون في الشرق الليبي، و12 ألفًا آخرين في الغرب، معظمهم في طرابلس ويبدو أن النازحين من تاورغاء إلى الشرق الليبي، وخاصة شرق مدينة مصراتة، هم أقل عرضة لخطر الاعتداءات.(2). يقدر عدد الموجودين بسجون مصراتة من أبناء تاورغاء نحو 1700 سجين حسب تقديرات جمعية المصالحة والمصالحة الوطنية الخيرية وأهالي تاورغاء في المخيمات، ويقدر عدد الذين ماتوا بمنطقة السبخة عند دخول مليشيا مصراتة إلى تاروغاء حوالي 70 مواطن حسب روايات شهود العيان من المخيمات وجمعية المراقب لحقوق الإنسان، أما الذين توفرت عنهم معلومات وماتوا تحت التعذيب هم 38 سجينا حسب معلومات موثقة بالأسماء من جمعية المصالحة الوطنية.

خَلُصَتْ لجنة لتقصي الحقائق في ليبيا تابعة لمجلس الأمن مؤخرًا إلى أن مليشيا مصراتة المسلحة ارتكبت جرائم ضد الإنسانية مثل تعذيب وقتل سكان تاورغاء. حيث أشار التقرير الصادر يوم 2 مارس 2012، أن ميليشيا مصراتة قتلوا واعتقلوا سكان تاورغاء بشكل

1 تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش بتاريخ 2 مارس 2012.

2 تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش 2012، مصدر سبق ذكره.

تعسفي في كافة أرجاء ليبيا. وتم تدمير مدينة تاورغاء كي تصبح غير صالحة للسكن. وقالت هيومن رايتس ووتش إنه يجب على الحكومة الليبية والأطراف الدولية التي تدعمها ضمان توفر عدد كاف من قوات الأمن لحماية مخيمات تاورغاء، وأن تشرع السلطات فورًا في التحقيق في الجرائم المرتكبة في حق النازحين من هذه المدينة. كما يتعين على الحكومة اتخاذ الخطوات العاجلة الكفيلة بعودة سكان تاورغاء إلى مدينتهم بشكل آمن. كما قالت هيومن رايتس ووتش إن الحكومة المركزية مسئولة عن توفير الأمن لمخيمات تاورغاء في الغرب الليبي، وخاصة على يد الجيش الوطني الذي يمتلك السلطة القانونية لاتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة، وليس عبر المجلس العسكري المحلي شبه الرسمي الذي يتكون عادة من مليشيا غير خاضعة للمساءلة.(1) ومضى عامين على هذا التصريح وهذا القرار ولم يستطع أهالي تاورغاء الرجوع إلى مدينتهم رغم موقف منظمة حقوق الإنسان. فهل عجز المجتمع الدولي ومنظماته على ردع مليشيات مدينة مصراتة وحكومة ليبيا؟ هنا يجدر بنا التساؤل على ما هي القدرة التي تتمتع بها الحكومة الليبية للسيطرة على المليشيات المسلحة في ليبيا وخاصة في مدينة مصراتة.

لقد عينت الحكومة الليبية أربعة أشخاص من أحد المليشيات المحلية ولكنهم لم يتمتلكوا القوة الكافية لصد الهجمات وعمليات الاختطاف التي تنفذها مليشيا مصراتة من اقتحام المخيم مرتين على التوالي في شهر فبراير 2012 واعتقال ثلاثة رجال من أهالى تاورغاء. ورغم أن منظمة حقوق الإنسان كشفت من خلال التحقيقات بأن هناك مجموعات من الرجال اقتحموا المخيم في الساعة التاسعة والنصف في رتل من عشر شاحنات تحمل مدافع آلية عيار 14.5. مليمتر ومدافع 23 مليمتر وقال شهود عيان للمنظمة بأن السيارات كانت تحمل لافتات تكتب عليها مصراتة، وتم إطلاق النار والذى أسفر عن قتل السيدة

1 تقرير منظمة هيومن ارتس ووتش بتاريخ 2 مارس 2012، مصدر سبق ذكره.

نجمة عبد القادر فرج، ربة بيت وعمرها 60 سنة ولها ثمانية أطفال،والسيد جمعة القذافي، وعمره 55 سنة، قرب بوابة المخيم في ظروف غامضة. إلا أن منظمة حقوق الإنسان لم تستطع هي الأخرى أن تصل إلى الفاعلين حتى بعد مرور عام بالكامل مارس 2013. وقفلت القضية وكأنها ضد مجهول. (1)

في نفس اليوم بتاريخ 6 فبراير 2012 نظم النازحون مسيرة خارج المخيم احتجاجًا على عمليات القتل. وقال أحد الشهود إن المليشيات القريبة من المخيم قامت بعد ذلك بإطلاق النار في الهواء لإجبار المتظاهرين على التراجع. كما قال شاهدان آخران أنه عندما أصر المتظاهرون على مواصلة مسيرتهم، قام عناصر إحدى المليشيات الأخرى بإطلاق النار على المحتجين لمدة دقيقتين، فتسببوا في مقتل ثلاثة أشخاص، بما في ذلك طفلة تبلغ من العمر 12 سنة. ووصف أحد الشهود لمنظمة حقوق الإنسان ما حدث قائلا: (2)

خرجنا في مسيرة، واعترضنا بعض الأشخاص من مصراتة وطلبوا منا التراجع... ولكن الشباب رفضوا العودة وجلسوا وسط الطريق. ولما اقتربنا من مصحة في الجوار، حيث يوجد مسلحو مصراتة، حاولنا الاحتماء بجدار هناك، ولكنهم أطلقوا علينا النار قبل أن نصل إلى الجدار. قررنا العودة إلى المخيم، وكان أحدنا قد أصيب في جنبه وقال لنا "اتركوني هنا وغادروا على الفور وبعد ذلك، أصيبت فتاة أخرى فانتشلتها من ذراعها وقالت إحدى النساء علينا المغادرة. وطلبت مواطنة أخرى أن تغادر معنا، ولكنها كانت مصابة على مستوى رقبتها من الأمام والرصاصة اخترقت رقبتها. لم أتمكن من رؤية الشخص الذي أطلق عليها النار. كان يوجد أربعة أو خمسة أشخاص يطلقون النار، وكان أحدهم يستعمل مسدسًا بينما كان البقية يحملون بنادق كلاشنكوف.

1 تحقيقات منظمة حقوق الإنسان في حادثة اقتحام مخيم تاورغاء في 6 فبراير 2012

2 شهود عيان يذكرون واقعة الاعتداء على مخيم تاورغاء لمنظمة حقوق الإنسان في تاريخ 6 فبراير 2012

openkanar.com

وتوفيت حنين صالح العجيلي على الفور، وعمرها لا يتجاوز 12 سنة. كما قال شاهدان آخران إن الهجوم تسبب أيضًا في مقتل نور الدين بلعيد القماطي، وعمره 21 سنة، ونصر الدين محمد القماطي، وعمره 25 سنة. وأكدت تقارير الوفاة التي اطلعت عليها منظمة هيومن رايتس ووتش أسماء القتلى وتاريخ الوفاة وأسبابها. وقال شهود إن المليشيات قامت بعد ذلك باحتجاز بعض المتظاهرين لما يقارب ساعتين في مصحة طبية في الجوار. وتمكن أكثر من عشرة أشخاص آخرين من الفرار من المنطقة، وتقدموا مشيًا على الأقدام مسافة عدة كيلومترات في اتجاه الساحل. وقال صحفي زار المصحة عندما كان فيها النازحون من تاورغاء إنه سمع بعض عناصر المليشيات يقولون: "لقد فر بعضهم إلى الساحل، هيا نلحق بهم"، وأضاف أن عددًا من هؤلاء غادر بعد ذلك نحو الساحل. وقال شخصان ممن فروا نحو الساحل لـ هيومن رايتس ووتش إن عناصر المليشيات قدموا إلى هناك في بداية المساء وأطلقوا النار على المتظاهرين الفارين فتسببوا في مقتل الطفلين محمد عطية رحومة، وعمره 13 سنة، وفريج عبد المولى فريج محمد، وعمره 15 سنة.(1) ووصف أحد المتظاهرين الفارين إلى الشاطئ الهجوم قائلا(2)

> "سرنا على الأقدام إلى شاطئ البحر قرب القرية السياحية. كان الوقت حوالي الواحدة ظهرًا عندما هاجمتنا كتيبة مسلحة وأطلقت علينا النار. لم تكن المسافة التي تفصلهم عنا تتجاوز خمسين مترًا، ولم نكن نمتلك أي شيء ندافع به عن أنفسنا. حاولنا الاختباء ولكن رصاصتين أصابتا الطفلين محمد وفريج. حاولنا مساعدتهما ولكن الكتيبة عاودت إطلاق النار علينا. انقسمت مجموعتنا، واختبأت مع أحد أصدقائي في مكان مجاور حتى السابعة مساءً: غطينا أنفسنا بالبطانيات والحجارة. وقالت العائلات إنها وجدت جثتي الطفلين في المستشفى في وقت لاحق من نفس اليوم. وقال إحدى أقارب الطفل محمد إنه أصيب برصاصة في مستوى الجذع، اخترقته

1 شهود عيان يقصون قصة هروبهم من المليشيات المسلحة لمنظمة حقوق الإنسان في تاريخ 6 فبراير 2012
2 نفس المصدر.

من الخلف وخرجت من الأمام على مستوى الصدر، ورصاصة أخرى في رجله. كما قال أحد أقارب الطفل فريج إنه أصيب بثلاث رصاصات في ظهره وأخرى أعلى ذراعه اليمنى. وأكدت تقارير الوفاة التي راجعتها هيومن رايتس ووتش تاريخ الوفاة وأسبابها "

فى الحقيقة لم تستطع منظمات حقوق الإنسان ولا الحكومة الليبية أن تحمي نازحين تاورغاء من الاعتداءات المتكررة، بالرغم من أنها دعت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا السلطات الليبية إلى تدعيم حماية الأشخاص المُهجرين من تاورغاء، وفتح تحقيق في هجوم 6 فبراير2012. كما دعت هيومن رايتس ووتش الحكومة الليبية إلى ضمان فتح تحقيق سريع وشامل، و تشرف عليه سلطات العدالة الجنائية وخاصة فيما يتعلق بعمليات القتل التي وقعت داخل وقرب المخيم مقاضاة المسئولين عن ارتكاب هذه الأعمال. وقالت سارة ليا ويتسن: "الطريقة المُثلى لحماية المهجرين من تاورغاء تبدأ باعتقال ومقاضاة كل من يستعمل العنف ضدهم".(1) وهذا ما استطاعت أن تصل إليه منظمات حقوق الإنسان في حل مشكلة تاورغاء.

ونذكر هنا أنه من القضايا الهامة التي لم يجد لها حل في ظل النظام والحكومة الليبية الجديدة والتي قد أنتهت عامها الثالث هي قضة نازحين تاورغاء، والتي رغم خطورتها على التجانس الاجتماعي والإنساني، فلم يتعرض لها الإعلام الليبي لمدة ثلاث سنوات، ولا إلى مشاكل أهالي تاورغاء رغم أنه في موضوعات عامة طرحت هذه المشكلة على إذاعة السي إن إن الأمريكية والبي بي سي الإنجليزية بشكل إخبارى. إن الإعلام الليبي نظر إلى موضوع تاورغاء ليس بتلك الأهمية رغم وجود شرخ اجتماعي كبير في قضية تهجير العديد من المواطنين من مدينتهم وقبائلهم بسبب عدم تقبلهم لتصرفات المليشيات المسلحة، وإلقاء التهم عليهم نتيجة لرفضهم تصرف الميليشيات المسلحة في مدينة مصراتة. وفي الوقت نفسة لم

1 تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش بتاريخ 2 مارس 2012، مصدر سبق الذكر.

يتعرض مؤتمر الوطني العام الذى يمثل أعلى شرعية في الدولة الليبية بعد انقلاب فبراير لليبيا نفسه للمشكلة ولا إلى الانتهاكات والاعتداءات التي تتعرض لها هذه القبيلة في ليبيا من قبل المليشيات المسلحة والجماعات المتطرفة برعاية قطرية إلى أي من الموضوعات التي تتعلق بمشاكل النازحين في الداخل والخارج وخاصة المدن التي هجرت قسرًا بعد القصف المكثف من حلف الناتو.

إن الانتهاكات التي تمت من قبل مجموعات مسلحة إرهابية ضد المواطنين الليبيين، وانتشار القتل والتعذيب والتهجير القسري وسلب الممتلكات الخاصة وإطلاق أيدي المراهقين والمجرمين لنهب منازل وممتلكات المواطنين دون حساب أو عقاب، بل وإطلاق بعض الفتاوى الشرعية التي تبيح تلك الأعمال التخريبية لدواعي تكفيرية تشرع الاغتصاب وانتهاك الأموال والأعراض تحت مظلة الدين.

أيضًا من ضمن انتهاكات حقوق المواطن الليبي على أساس جهوى أو عنصرى إما بسب القبيلة واللون وهذه الظواهر أفرزتها فوضى فبراير حيث لم يعرفها المجتمع الليبي قبل انقلاب فبراير، فلقد اضطر الكثير من الأهالي إلى الهجرة من مناطقهم نتيجة للونهم كما حدث في مدينة تاورغاء، أما الآخرون فقد فروا إلى الجنوب الليبي حيث غالبية السكان من ذوي البشرة السمراء، نتيجة لتفاقم التمييز العنصري ضد الليبيين السود واتهامهم بأنهم أجانب ومرتزقة وهذه من ضمن الإشاعات التي بثتها قناة الجزيرة لبث الفوضى في ليبيا.

أيضًا طال التميز الجهوى والقبلي مدن كما حدث في مدينة سرت وخاصة من قبيلة القذاذفة حيث تم تهجير أبناء قبيلة القذاذفة من مدينة سرت بعد تدميرها ونهب ممتلكاتهم وبيوتهم. طالت الانتهاكات إلى تدمير منازل المؤيدين بمدينة مصراتة التي استولت عليها العصابات الإجرامية منذ بدايات الأزمة مستفيدة من شحنات الأسلحة والدعم اللوجستي الذي قامت دولة قطر بتأمينه انطلاقا من مدن الشرق الليبي. لقد أكد ذلك رئيس كتلة العدالة والبناء وهو حزب للإخوان المسلمين بتاريخ 11 سبتمبر 2013، حيث قال بأن الدعم المادى والمسلح الكامل تحصلت عليه الجماعات المقاتلة من دولة قطر. حيث ذكر بأن رئيس

الدفاع القطرى كان بنفسه يشرف على جبهات الجبل الغربي مع الليبيين ويساعدهم في الحرب السيطرة على معمر القذافي.(1)

وكذلك طالت حملة القتل والتهجير التي تعرضت لها عشرات العائلات من طوارق الجنوب منتصف شهر مايو 2012 وبالخصوص في مدينة غدامس الجنوبية مما أسفر عن حرق منازل 49 عائلة، وسقوط أكثر من 27 قتيلا من الطوارق على يد مليشيا المسلحة من المنطقة الغربية من الزاوية والزنتان دون أن تحرك الحكومة المؤقتة ولا المجلس الانتقالي أي ساكنا. الاقتتال وصل إلى مدينة سبها والكفرة حيث أدى هذا الاقتتال إلى تهديد التبو في مدينة الكفرة بالانفصال عن ليبيا، إن غياب العدالة الاجتماعية التي غابت بعد انقلاب فبراير والتي كانت سببا رئيسا في ظهور الجهوية والقبيلية في ليبيا من خلال التعامل مع القتلى والجرحى حسب الانتماء القبلي والجهوي، و لقد أدى هذا أيضًا إلى اندلاع القتال في سبها والكفرة وبنغازي وغيرها. وهذا وقد أكد ذلك تقرير منظمة أطباء بلا حدود التي زارت السجون لليبية في مصراتة يوم 26.يناير2012 (2)، وأكدت على و جود انتهاكات في حرمة الإنسان والتعذيب الذى وصل ذروته إلى تجريح الإنسان وتشويه الأجهزة التناسلية لليبيين المؤيدين للعقيد معمر القذافي. كل هذه الانتهاكات أدت إلى تفاقم ظاهرة الثأر القبلي، والحقد بين المدن وادت إلى العلاقات العدائية بين المناطق، ومثل هذه الخلافات وقعت بالفعل بين أهالي سرت ومصراتة، ومصراتة وتاورغاء، ومصراتة وبني وليد، والجميل وزوارة، والعجيلات وزوارة، وورشفانة والزاوية، والزنتان والمشايشة وهي مستمرة ومتفاقمة وتختفي في فترات وتنتهي بمجهودات قبيلية ثم ترجع من جديد نتيجة لثارات نشبت من بداية الحرب على ليبيا.

إن الفساد في المعايير والإجراءات الانتقائية ضد كافة المنتسبين والمحسوبين على النظام السابق ومنعهم من الترشح في الانتخابات مما أدى إلى تكريس الحقد ومنع المصالحة وهذا أدى بدوره إلى فسح المجال أمام انتخاب ممثلين ضعفاء بسبب إفراغ المدن من نُخبها ومثقفيها وكوادرها بحجة انتمائهم إلى منظومة السلطة السابقة لنظام العقيد معمر القذافي. وهذا ما

1 مقابلة مع رئيس حزب العدالة والبناء بالمؤتمر الوطني العام في قناة ليبيا بتاريخ 11.9.2013.

2 تقرير منظمة حقوق الإنسان في 26يناير 2012.

جعلهم يسنون قانون العزل السياسي مما سبب هو الآخر انقسام في الكتل داخل المؤتمر الوطني، وهذا ما أكده جبريل محمود وهو رئيس حزب الائتلاف الوطني في المؤتمر الوطني العام بليبيا حيث قال بأن تطبيق العزل السياسي سوف يبعد أكثر من 500 ألف مواطن ليبي سوف يشملهم العزل السياسي. (2)

وبالفعل تم تطبيق قانون العزل السياسي بعد أن صوت له من قبل أعضاء المؤتمر بتاريخ 5 مايو 2013 ويمنع هذا القرار عمل أي مواطن قد سبق له العمل في نظام العقيد معمر القذافي حتى وأن كان قد شارك في 17 فبراير 2011،[1] رغم أن الأمم المتحده اعتبرته قرارا تعسفيا وغامضا ينتهك الحقوق المدنية والسياسية إلا أن تطبيقة يهدد بمزيد من الإضعاف لمؤسسات الدولة المتداعية بالفعل. [2]وبناء على ذلك قدمت أول استقالة لرئيس المؤتمر الوطني محمد المقريف الذى ينطبق عليه القانون باعتبارة كان يشغل منصب سفير ليبيا في دولة الهند عام 1980 و انضمامه إلى المعارضة الليبية، ومن ثم جمعة أعتيقة الذى كان يشغل منصب نائب رئيس المؤتمر الوطني.

وفي ظل انتهاك حقوق الإنسان الليبي المؤيد لشرعية معمر القذافي أيضًا، صدرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بصورة مشتركة تقريرا (3) لرصد الانتهاكات التي تقع في مراكز الاحتجاز وتأييد الإجراءات الإصلاحية وتقديم المشورة حول الإصلاح القضائى يشير هذا التقرير إلى استمرار حالات التعذيب وحالات الوفاة في مراكز الاحتجاز في ليبيا، ويوصي التقرير بضرورة اتخاذ الإجراءات العاجلة لنقل المحتجزين الخاضعين لسيطرة المليشيات المسلحة ووضعهم تحت حماية الدولة وبناء قدرات ومنظومة العدالة الجنائية. وفقا لفترة الاحتجاز والتحقيق على أيدي المليشيات المسلحة في ظل غياب الخبرة والتدريب والرقابة القضائية الفاعلة يخلق بيئة تساعد على

1 قانون العزل السياسي الذى صوت عليه المؤتمر الوطني الليبي بتاريخ 5 مايو 2013

2 تصريح مبعوث الأمم المتحدة أمام أعضاء مجلس الأمن بتاريخ 18 يونيو 2013

3 تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومنظمة حقوق الإنسان بتاريخ 1 أكتوبر 2013 بشان حالة السجون والتعذيب والقتل في ليبيا.

التعذيب وسوء المعاملة. ويستند هذا التقرير إلى معلومات تم الحصول عليها بصورة مباشرة من خلال الزيارات التي قامت بها البعثة إلى ما يقرب من 30 مركز احتجاز على مدى الثلاث سنوات ، وتشمل معلومات من أهل المحتجزين ومسئولى المجتمع المدني بالإضافة إلى مجموعة الوثائق والتقارير الطبية التي تحصلت عليها اللجنة.

ويضيف التقرير إلى أن التعذيب يجري على نطاق واسع ويكون أكثر تكراراً بعد الاعتقال مباشرة خلال الأيام الأولى من التحقيق حيث يتم استخدامه لانتزاع الاعترافات وغيرها من المعلومات. وعادة ما يتم احتجاز الأشخاص دون تمكينهم من الوصول إلى محامين، أو التواصل مع أسرهم إلا بشكل عرضي. ويتم احتجاز الغالبية العظمى من الأشخاص المحتجزين بسبب النزاع، ويصل عدد المحتجزين إلى 8000 دون مراعاة للإجراءات القانونية الواجبة.

ولقد سجل التقرير 27 حالة وفاة أثناء الاحتجاز وقعت منذ أواخر عام 2011، حيث توجد معلومات هامة تفيد بأن التعذيب كان سبب الوفاة. كما تلقت الأمم المتحدة معلومات حول عدد من حالات مشابهة خلال هذه الفترة، غير أنها لم تتمكن من توثيقها بصورة كاملة. ولقد وقعت 11 حالة وفاة أثناء الاحتجاز، تم سردها بالتفصيل في التقرير، خلال عام 2013 في مراكز الاحتجاز الواقعة تحت السيطرة الاسمية للحكومة لكنها تدار فعلياً بواسطة المليشيات المسلحة التي ظهرت أثناء 17 فبراير 2011. وفي بعض الحالات، أقر أعضاء المليشيات المسلحة طواعية بتعرض المحتجزين لإساءة المعاملة الجسدية، لا بل حاولوا تبرير ذلك.

وسعت الحكومة الليبية منذ عام 2012 إلى وضع المليشيات المسلحة المتورطة في عمليات الاحتجاز تحت السلطة الرسمية للدولة من خلال ضم تبعيتها إلى وزارات محددة، بالرغم من أن المليشيات احتفظت بالسيطرة الفعلية على مراكز الاحتجاز في العديد من الحالات. وسنّت ليبيا في شهر أبريل 2013 قانوناً جديداً يجرّم التعذيب والإخفاء القسري والتمييز، ونص القانون على عقوبة السجن لفترات تتراوح بين 5 سنوات إلى السجن المؤبد.

وفي شهر سبتمبر 2013 أقرت ليبيا قانوناً جديداً حول العدالة الانتقالية التي نصت على ضرورة فرز المحتجزين بسبب النزاع في غضون 90 يوماً. وللآسف لم يطبق إلى الأن، ولهذا أوصت اللجنة التابعة للأمم المتحدة المليشيات المسلحة بتسليم المحتجزين إلى سلطات الدولة وكذلك دعت الحكومة الليبية بإقرار استراتجية لفرز المحتجزين بسب النزاع بحيث يتم إطلاق سراحهم وتوجية الاتهام لهم ومحاكمتهم عند الاقتضاء، وذلك تنفيذاً لقانون العدالة الانتقالية الذي تم سنّه سبتمبر 2013.

كما ينبغي لها أن تقوم ببناء قدرات منظومة العدالة الجنائية لضمان حماية المحتجزين ضد أي شكل من أشكال سوء المعاملة وإنهاء الإفلات من العقاب فيما يخص الانتهاكات المستمرة.[1] ولقد أكد وزير العدل الليبي على ما ذكره هذا التقرير في تصريح له بخصوص الانتهاكات الحقوقية في مختلف سجون البلاد وقال بأن التقرير الصادر بخصوص أوضاع السجون مؤكدا بأن الأرقام الدولية قد تكون أكبر مما أشارت إليها الهيئة الدولية الآن التقرير ركز على مناطق محددة وسجل التقرير الأممي 27 حالة وفاة أثناء الاحتجاز وقعت منذ أواخر العام 2012 وأوضح أن 11 حالة وقعت عام 2013 في مراكز الاحتجاز الواقعة تحت السيطرة الاسمية فقط للحكومة ولكنها تدار بشكل مباشر من قبل كتائب مسلحة. ([2])

وحسب مؤسسات حقوقية ليبية بأن هناك عمليات قمع واسعة وراء أسوار السجون تصل إلى حد التصفية الجسدية والقتل العمد والتعذيب بالأسلاك الكهربائية والسياط والضرب المبرح واستخدام العصي في الإهانة النفسية والاعتداءات الجسدية وأدت هذه إلى عمليات قتل وأعاقات جسمية منها الخطيرة ومنها البسيطة فعلى سبيل المثال توصلت اللجنة عن حالة المواطن مسعود المختار أرحومة من مدينة طرابلس الذى تعرض لأنواع التعذيب منذ اعتقالة من يناير2013 على يد اللجنة الأمنية فرع أبوسليم وذكر المصدر الليبي لحقوق الإنسان أنه عند إحالة المعتقل إلى المستشفى تبينت إحالته باسم وهمي آخر لإخفاء التعذيب

1 تقرير الأمم المتحدة بشأن الاعتقالات والسجون الغير رسمية في ليبيا، مصدر سبق ذكره.

2 تصريح توفيق العكروت رئيس لجنة المتابعة بالمرصد الليبي لحقوق الإنسان في ليبيا بتاريخ 3 أكتوبر 2013.

وقد تعرف عليه أحد أقاربة مصادفة، وخاصة وأن المستشفى رفض زيارة فريق من الحقوقيين للمعتقل بدون إبداء الأسباب ولكن من خلال الوثائق التي صدرتها الجهات الطبية اتضح بأن الشخص تعرض للضرب المبرح في منطقة حساسة من جسمه أدت إلى تهالك المسالك البولية والكلي. (1) وهناك الكثير مما تم تصفيتهم وقتلهم في ظروف غامضة ولم يستلم ذويهم جثثهم أو يتعارفون على مكان دفنهم.

وأكد رئيس لجنة المتابعة بالمرصد الليبي لحقوق الإنسان بأنه تمت تصفية مواطن اسمه محمود محمد زاوية جسديا حيث تم خطف المواطن من فترة وتوفى تحت التعذيب في أحد مراكز الاعتقال الغير شرعية في طرابلس ولم تتمكن عائلته من التوصل إلى الجثة حتى تاريخ هذا التصريح. وصرح رئيس لجنة المتابعة بالمرصد الليبي لحقوق الإنسان بأن هناك نوع جديد من التعذيب وهو تجريع المعتقلين مواد كيميائية كما حدث مع المعتقل نبيل الجيلاني الذى اعتقل لمدة خمسة أيام لدى اللجان الأمنية فرع أبوسليم ومات نتيجة تجريعه مادة كيميائية حارقة لتناولها بالإكره بدليل أن اللسان والشفاه غير متضررة وفقا للتقرير الطبي، وقال حتى في الحالات التي يتم فيها نقل حالات من السجون بحكم محكمة من السجون التي تسيطر عليها المليشيات المسلحة إلى سجن الدولة يتم ملاحقة السجناء وتعذيبهم مثلما حدث في القضية التي تحمل رقم 2013-40 والمتهم فيها 19 شخصا بزعزعة الاستقرار في طرابلس حيث تمكن المرصد الليبي لحقوق الإنسان من إحالتهم من سجن أمعتيقة إلى سجن الدولة الليبية ولكن أحد المتورطين في تعذيب المجموعة طاردهم في سجن الدولة وقام بتعذيبهم في سجن الظهرة. (2) ويضيف رئيس دائرة المتابعة لأوضاع السجون للمجلس الوطني للحقوق والحريات وهو جهة شبه حكومية على وضع السجون بأنها غير إنسانية،وأكد بأن الانتهاكات لا تقف عند الانتهاكات الجسدية بل وصلت إلى القانونية من خلال عدم عرض المعتقلين على النيابة وتوفيرمحاكمة عادلة لهم، وقال بأن الجيش الوطني داهم نهاية شهر سبتمبر 2013 مركز اعتقال وتبين فيما بعد وجود محتجزين عليهم آثار تعذيب وسيارات ربما ارتكبت بها

1 تصريح توفيق العكروت رئيس لجنة المتابعة بالمرصد الليبي لحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره

2 تصريح توفيق العكروت ، مصدر سبق ذكره.

جرائم قتل، وأكد أيضًا الحقوقي المهدى صالح بن حميد نفس الانطباع حيث زار سجون عين زارة والسواني وأمعيتقة بطرابلس وزار سجن مصراتة وقال بأن المشاهد فيها مرعبة وتحدث عن أنواع مختلفة من التعذيب بالكرسي الكهربائى والسياط وقال بأنه شاهد بعينة آثار تعذيب مبرح على اجسام المعتقلين بل أكد على وجود سجن سرى بمنطقة السدادة القريبة من مدينة مصراتة التي تقع شرق طرابلس ب 200 كليومتر بأنه يوجد بها 400 معتقل من مدينة بني وليد وأكد بأن الدولة نفسها لم تتمكن من دخولة.(1)

***

1 تصريح توفيق العكروت رئيس لجنة المتابعة بالمرصد الليبي لحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره

obeikandl.com

الخاتمة

من خلال ما تم مناقشته في الفصل الرابع يتضح لنا بأن نتائج الحرب على ليبيا كانت سلبية من خلال عرض كافة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في ليبيا بعد أحداث 17 فبراير 2011. ولهذا كان حصاد الحرب من خلال عرض واقع الإحصائيات القتلى مرتفع والذى بلغ حتي نهاية ديسمبر 2013 إلى ما يزيد عن مئة وخمسون ألف سجينا للرأى ووصل عدد الجرحى الذين تعدى عددهم مائتين وخمسين ألفا، بالإضافة إلى المهجرين داخل وخارج ليبيا بالإضافة إلى تهجير مدن بالكامل مثل ما حدث في مدينة تاورغاء والذين تم وعدهم بالعودة 26.يونيو.2013 والتى لم يستطع أهلها الرجوع إلى ديارهم حتى صدور هذا الكتاب نتيجة رفض المليشيات المسلحة المسيطرة على مدينة مصراتة. وكذلك الحل في مدينة العجيلات ورقدالين والجميل في غرب ليبيا، والعوينية – المشاشية بالجبل الغربي ومناطق في مدينة مصراتة مثل لدافنية، وطمينة،والكراريم، بل تم قتل وتهجير الطوارق في مدينة غدامس وغيرهم من أبناء شعبنا الليبي.

وصلت تداعيات الحرب إلى استهداف العمليات التفجيرية لأعضاء الجيش الليبي والشرطة وخاصة ذوى الرواتب العليا من مقدمين وعقداء وعمداء، حيث قتل عشرات الآلاف من الضباط والجنود والأفراد في معسكراتهم وخارج ووحداتهم وصلت إلى قتلهم أمام بيوتهم وفى مساجد بعد أداء صلاتهم وخاصة صلاة يوم الجمعة. سيطر جماعات متطرفة على زمام الأمر في ليبيا وسيطر جماعات الإخوان المسلمين على المؤتمر الوطني، إضافة إلى حالات الاختطاف والاغيتالات التي سجل آخرها بمدنية بنغازى خمس حالات اغيتال يوميا وذلك حتى ديسمبر 2013 وذلك بقتل معاون الاستخبارات الليبية، وأحد ضباط السلاح الجوى وأكثر من 100 من أفراد الجيش من القوات الصاعقة وخطف صحفي بتاريخ 28 سبتمبر 2013 ولم يعرف عنه أي شيء. كذلك تم قتل أحد ضباط البحرية العقيد صلاح الحضيرى بتاريخ 3 أكتوبر 2013 هذا بالإضافة إلى تداعيات أمنية أخرى طالت دول الجوار وأثرت بشكل مباشر على دول الجوار وهذا ما سيتم مناقشته في الفصل القادم.